مقرر الاقتصاد الكلي

أ.د.محمد عبد المطلب

إعداد : mishal ، مَلاك ، هكونا ، moni almalki ، تووتا الشمري

تجميع وتدقيق : تووتا الشمري

دعاء قبل المذاكرة :

- **اللهم بارك لي في وقتي ، ولا تحرمني جهدي ، ولا ترد دعوتي ، وعافني في بدني ، وأصلح لي شأني ، وأشرح لي صدري ، ويسر لي أمري ، وأحلل العقدة من لساني يفقه قولي ، وأشدد من أزري ، وبارك لي في علمي**

- **اللهم اني اسألك فهم النبيين وحفظ المرسلين، والملائكه المقربين، واللهم اجعل السنتنا عامره بذكرك، وقلوبنا بخشيتك، واسرارنا بطاعتك، انك على كل شي قدير، حسبنا الله ونعم الوكيل**

الفصل الأول : مفاهيم اقتصادية أساسية .(Basic economic concepts)

عناصر المحاضرة :

- **سوف نتعرض في هذا الفصل إلى :**
- **مفهوم علم الاقتصاد – الاقتصاد التحليلي الكلي والاقتصاد التحليلي الجزئي ومقارنة بينهما .**
- **المشكلة (مشكلات عالمية)**
- **الاقتصاد الايجابي والاقتصاد المعياري .**
- **سمات علم الاقتصاد .**
- **ثلاثة أسئلة اقتصاديه أساسيه .**
- **الموارد الاقتصادية .**
- **النظرية الاقتصادية ،السياسة الاقتصادية ،النظام الاقتصادي .**
- **مجالات الاقتصاد الكلي.**
- **بعض المفاهيم الاقتصادية الكلية الهامة : السلع والخدمات الاقتصادية – عناصر الإنتاج (الموارد الاقتصادية) – الاقتصادية وكيفية التعرض لها بالحل – سوق السلع والخدمات وسوق الموارد الاقتصادية .**
- **المرونة وقياساتها .**
- **الفرصة البديلة والاختيار .(تكلفة الفرصة البديلة والندرة والاختيار) .**
- **منحنى الإنتاج الممكن أو المتاح (منحنى إمكانيات الإنتاج) .**
- **مفهوم الدخل والثروة – التغيرات الحدية .**

جميع دول العالم على اختلاف مستويات تقدمها تواجه مشكلات ذات أسباب وتداعيات اقتصادية مباشرة وغير مباشرة مثل:

البطالة ⟷ التفاوت في توزيع الدخل
التضخم ⟷ الفقر
الركود الاقتصادي ⟷ الديون
التلوث البيئي ⟷ الجرائم

والفكر الاقتصادي يطرح نظريات مختلفة وعديدة لتلك المشكلات تتفاوت في التفسير والحلول .ولعل هذا التفاوت في التفسير والحلول يعكس أحد اختلافات علم الاقتصاد كعلم اجتماعي عن العلوم الطبيعية .

تعريف علم الاقتصاد (definition of economics):

A. **الاقتصاد هو ما يفعله الاقتصاديون (Economics is what economists do)**
B. **الاقتصاد هو علم اجتماعي يدرس طبيعة العلاقات التي تقوم بين الأفراد والمؤسسات في النظم الاقتصادية والسياسية المختلفة وبالأخص ما يتعلق بعمليات الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك . Studies the process of production ,distribution exchange and consumption**
C. **الاقتصاد هو العلم الذي يدرس كيفية الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المحدودة (النادرة) نسبيا لإنتاج السلع والخدمات لإشباع حاجات الأفراد والمجتمع اللانهائية (تعريف الفكر الكلاسيكي الحديث). Studies the efficient utilization of scarce economic resources to produce goods and services to fulfill unlimited human and social needs.**

- **هو احد العلوم الاجتماعية أو الإنسانية الذي يدرس كيفية توظيف الموارد الاقتصادية أو عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال ،الموارد الطبيعية ،التنظيم) لإنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات أفراد المجتمع المتعددة.**
- **الاقتصاد هو العلم الذي يبحث في الطريقة المثلى لاستغلال الموارد النادرة ،بهدف تحقيق أكبر قدر من حاجات المجتمع ،أي الوصول إلى أعلى مستوى من رفاهية المجتمع .**
- **وهو بعبارة أخرى علم يهتم بدراسة الموارد المحدودة لتلبية حاجات غير محدودة**

يوضح هذا التعريف حقيقتين هامتين هما :

- **إن الحاجات الإنسانية المراد إشباعها متعددة وغير محدودة.**
- **إن الموارد المتاحة لإشباع الحاجات الإنسانية محدودة.**

- **وهاتان الحقيقتان هما أساس المشكلة الاقتصادية ، ولولاهما لما كانت دراسة علم الاقتصاد ذات أهمية كبرى .**

يتبع علم الاقتصاد المنهج التجريدي (Abstract) حيث يقوم على وضع الكثير من الفرضيات (Assumptions) ، والتعبير عن بعض العلاقات الاقتصادية بعلاقات رياضاية ورسوم بيانية

هل علم الاقتصاد موضوعي (positive) أم معياري (normative) ؟

أقسام علم الاقتصاد:

*** الاقتصاد الكل (Macroeconomics)**

*** الاقتصاد الجزئي (Microeconomics).**

- **وينقسم منهجيا علم الاقتصاد إلى قسمين هما :**
- **١- الاقتصاد الجزئي : وهو دراسة الاقتصاد على مستوى وحدة اتخاذ القرار ، أي دراسة سلوك المستهلك وسلوك المنشأة في أسواق السلع وفي أسواق السلع وفي أسواق عناصر الإنتاج**
- **إذ يقوم بدراسة وتحليل سلوك وحدات اقتصادية فردية ، كالمستهلك ، العوامل المحددة لطلب المستهلك على سلعة ما ، المنتج والعوامل المحددة للكمية التي يقوم المنتج بإنتاجها وبيعها ، المنشأة وسلوك المنشأة تجاه العمالة والتكاليف والإنتاج ، توازن السوق وما إلى ذلك .**
- **٢- الاقتصاد الكلي : وهو دراسة الاقتصاد على مستوى حيث ينصب الاهتمام بالطلب الكلي ، والناتج أو العرض الكلي ، والمستوى العام للأسعار والتضخم ، ومستوى العمالة والنمو الاقتصادي ،والتوازن في ميزانية الدولة والتوازن في ميزان المدفوعات والتنمية الاقتصادية اذ يقوم الاقتصاد الكلي بالتركيز على دراسة الاقتصاد على المستوى الكلي حيث ينصب الاهتمام بالطلب الكلي ، والناتج أو العرض الكلي ، والمستوى العام للأسعار والتضخم ، ومستوى العمالة والنمو الاقتصادي .**

ينقسم التحليل الاقتصادي إلى فرعين رئيسين هما :

*** التحليل الاقتصادي الجزئي**

*** التحليل الاقتصادي الكلي**

الاقتصاد الجزئي (Micro-economics) يتعامل مع الوحدات الفردية في الاقتصاد وهي عادة الفرد أو الأسرة (Household) والمنشأة (Firm) حيث يركز على سلوك المستهلك وبالكيفية التي توزع بها الأسرة دخلها بالإنفاق على مختلف السلع والخدمات . كما يهتم الاقتصاد الجزئي بتحديد مستوى الإنتاج الذي يمكن المنشأة من تعظيم أرباحها . وعلى النقيض من ذلك نجد الاقتصاد الكلي يتناول دراسة المواضيع الاقتصادية ذات الحجم الكبير فيتعامل مع الاقتصاد القومي في مجموعة متجاهلا الوحدات الفردية وكثير من المشاكل التي تواجهها .وبالتركيز على الاقتصاد القومي في مجملة .فإن الاقتصاد الكلي يهتم بالناتج الكلي للاقتصاد والمستوى العام للأسعار وليس بالناتج ومستوى الأسعار في كل منشأة على حدة .

الاقتصاد الايجابي (الموضوعي)<Positive Economics>

- **يدرس الظواهر الاقتصادية ، ويضع نظريات لتفسيرها ، ويستخدم التحليل الإحصائي لاختبار صحتها .**
- **أي إنه ذلك الذي يهتم بتفسير الظاهرة what is? that is ويصف النظريات والقوانين لتفسير ظاهرة الاقتصادية الملحوظة .**

الاقتصاد المعياري Normative Economics

- **يقدم مقترحات أو سياسات حول ما يجب أن يكون عليه الحال ، تعكس قيم ومعتقدات واضع تلك الاقتراحات ، ولذلك فهي غير قابلة للاختبار أو الحكم على صحتها وعدم صحتها .**

العلاقة المتبادلة بينهما :

- **يستنير مصممو الاقتصاد المعياري بالحقائق التي تتوصل لها الدراسات في مجال الاقتصاد الإيجابي ،ويمدونهم بالمقابل بالموضوعات التي تهم المجتمع وتحتاج للدراسة .**

أمثلة على الاقتصاد الايجابي والاقتصاد المعياري :

- **لو قلنا :''إذا ارتفع سعر السلعة فأن كمية ما يشتريه الأفراد ستنخفض'' فنحن نتناول الاقتصاد الإيجابي ،حيث يصف حقيقة أو نظرية اقتصادية معينة.**
- **ولكن إذا أضفنا لما سبق عبارة :''وعلية أن لا نسمح بارتفاع الأسعار'' نكون قد دخلنا إلى الاقتصاد المعياري ،والذي يقدم حكما أو توجيها لما يجب أن يكون .**
- **مثال أخر ، اذا قلنا أن فرض الضرائب يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض الاستهلاك ، فهنا نقرر ظاهرة اقتصادية ما ويدخل ذلك في مجال الاقتصاد الايجابي**
- **أما إذا قلنا يجب فرض ضرائب لتحقيق العدالة في توزيع الدخل ، فهنا نصدر حكم وتوجيهها لما يجب أن يكون ، وهذا يدخل في مجال الاقتصاد المعياري .**

سمات علم الإقتصاد:

- **لعلم الاقتصاد مصطلحاته ولغته الخاصة به ،كالمنفعة والمرونة والطلب والتضخم وتكلفة الفرص البديلة وغيرها من المصطلحات .**

- **يعتمد علم الاقتصاد في دراسته على المنهج العلمي المتبع في باقي العلوم البحتة ، من حيث المشاهدة ثم وضع النظريات المفسرة للعلاقات بين المتغيرات .**
- **الاقتصاد ليس علما تجريبي . وإنما يعتمد على البيانات الفعلية المستمدة من سلاسل زمنية أو مسوحات مقطعية من عينات تمثل أفراد أو منشأت في مجتمع معين .**
- **يعتمد الاقتصاديون على تجريد الواقع عند وضع النظريات ،فيركز الباحث على تأثير عامل معين بينما يفترض ثبات باقي العوامل الأخرى المؤثرة**

ثلاثة أسئلة اقتصاديه أساسية:

١- ماذا يجب أن ننتج ، وبأي كمية :

- **يتعلق هذا السؤال مباشرة باختيار السلع والخدمات وتحديد الكميات المطلوب إنتاجها من كل منها**
- **ومما لا شك فيه أن المجتمع لن يتمكن من تلبية جميع رغبات أفراده ، بل عليه القيام موازنة واختيار لأفضل البدائل والمفاضلة بينها وإنتاجها في حدود الإمكانيات المتاحة .**
- **وتتم الإجابة عن هذا السؤال في الاقتصادات الحرة عن طريق آلية السعر (الطلب والعرض).**

٢- ماهي الطريقة المثلى للإنتاج ؟

- **ينصب هذا السؤال على اختيار تقنية الإنتاج المثلى ، أي الأكثر كفاءة ، التي يمكن بها الإنتاج بأقل تكلفة الوحدة.**
- **وهذه العملية إنما تتطلب حصر كل الموارد المتاحة للإنتاج وتخصيصها على الاستخدامات المختلفة بحيث نحقق من خلال ذلك أقصى استغلال ممكن ، وتحديد الأسلوب الفني والتقني الأمثل لإنتاج السلع والخدمات المطلوبة.**

٣- كيف يتم توزيع الإنتاج ؟

- **ينصب هذا السؤال على مدى عدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وكيفية تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة .**
- **وعدالة التوزيع الناتج لا تعني أن يتساوى نصيب كل فرد من السلع والخدمات المنتجة ،إنما أن يتناسب هذا النصيب مع مدى مساهمة الفرد في عملية الإنتاج نفسها .**

المشكلة الاقتصادية :

- **تتمثل المشكلة الاقتصادية في أن الموارد الاقتصادية محدودة مع مقارنة بالحاجات غير محدودة للمجتمعات البشرية ، وهذا ما يعبر عنه الاقتصاديون بمشكلة الندرة (Scarcity).**

الموارد الاقتصادية :

يقصد بالموارد الاقتصادية (Economic Resources) جميع العناصر الإنتاجية المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات والتي تعرف بعناصر الإنتاج أو المدخلات وتشمل :

١- العمل : القوى العاملة وما تملكه من كفاءات ومهارات وعلم وخبرات علمية (رأس المال البشري)ويتمثل عائد العمل في الأجر

٢- الأرض:جميع الموارد الطبيعية سواء تواجدت على سطح الأرض أو في باطنها كالأنهار والغابات والمعادن والمياه الجوفية والأراضي الزراعية وغيرها والتي تساهم في إنتاج السلع والخدمات،ويتمثل في عائد الأرض في الريع

٣- رأس المال: موارد من صنع الإنسان تستخدم في إنتاج سلع أخرى كالآلات والمعدات والمباني(رأس المال الحقيقي)،ويتمثل عائد رأس المال في سعر الفائدة .

٤- التنظيم: ويتمثل في القدرة على ابتكار الإعمال والإقدام وتحمل المخاطر وتحقيق النجاحات،والمنظم هو الذي يقوم بعملية تنظيم الإنتاج ويتحمل المخاطر ويتمثل في عائد المنظم في الأرباح

النظرية الاقتصادية ، السياسة الاقتصادية ،والنظام الاقتصادي :

- **النظرية الاقتصادية Economic Theory: هي مجموعة القواعد والمبادئ الخاصة بشرح سلوك الظواهر الاقتصادية المختلفة والتي تكون بمثابة المرشد في اتخاذ القرارات وذلك في ظل مجموعه من الظروف .وتنقسم النظرية الاقتصادية إلى فرعين رئيسيين هما : النظرية الاقتصادية الجزئية والنظرية الاقتصادية الكلية .**
- **السياسة الاقتصادية Economic Policy: تتمثل السياسة الاقتصادية في اتخاذ قرارات اقتصادية معينة في ظل ظروف معينة لعلاج المشاكل الاقتصادية وتحقيق الأهداف الموضوعة(مثل استقرار الأسعار،زيادة مستوى التشغيل)**
- **النظام الاقتصادي: Economic system:يقصد به مجموعة من المبادئ والقواعد المنظمة التي تحكم حركة النشاط الاقتصادي وتحديد نوعه ومستواه.ورغم تعدد النظم الاقتصادية التي ظهرت على مر العصور،فأنه يمكن أن نفرق بين نظامين أساسيين:نظام يرتكز على آليات السوق Market Economy النظام الاقتصادي الرأسمالي ،ونظام يعتمد على ملكية الدولة لكافة وسائل الانتاج (النظام الاقتصادي الاشتراكي)**

مجلات الاقتصاد الكلي :

يهتم الاقتصاد الكلي بالتركيز على الاقتصاد القومي في مجموعة ،ويمكننا تلخيص الموضوعات التي يهتم بها الاقتصاد الكلي (محل دراستنا)في النقاط التالية :

١- دراسة وتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج الكلي في الدولة ، الدخل القومي والعمالة ،المستوى العام للأسعار والمستوى العام للأجور

٢- يتناول الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في الإنفاق الكلي ،ويتناول العرض الكلي والمتمثل في الناتج الكلي من السلع والخدمات ،وبالتالي كيفية تحديد الدخل التوازني .

٣- تحليل ودراسة المشكلات المتعلقة بالتضخم والبطالة ومحاولة تقديم الحلول الخاصة بها ،كما يدرس المشاكل المتعلقة بالنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات

٤- دراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسات النقدية والمالية والمتعلقة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي ،

بعض المفاهيم الاقتصادية الكلية الهامة:

الطلب الكلي والعرض الكلي :

- **الطلب الكلي Aggregate Demand هو ''إجمالي الإنفاق المخطط لكافة المشترين في اقتصاد معين''أما العرض الكلي Aggregate Supply فهو ''مجموعه من السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة ''**
- **ويتحقق التوازن Equilibrium في الاقتصاد بتساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي .**
- **فإذا ما حدث وزاد الطلب عن العرض عند مستوى التوظف الكامل أدى ذلك إلى حدوث تضخم Inflation .أما إذا حدث قصور في الطلب عن عرض التوظف الكامل فسيؤدي ذلك إلى ظهور ما يعرف بالركود . Depression**

الناتج المحلي ، الدخل المحلي ،والإنفاق الكلي :

- **الناتج المحلي : هو ''القيمة السوقية لجميع السلع النهائيةة والخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية هي في الغالب سنه ''**
- **الدخل المحلي : هو مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة ''**
- **الإنفاق الكلي :هو عبارة عن ''الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في إنفاق القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد ''والمتمثلة في :**

*** القطاع العائلي (قطاع المستهلكين)**
*** قطاع رجال الأعمال (القطاع الإنتاجي)**
*** القطاع الحكومي**
*** قطاع العالم الخارجي**

التدفق والرصيد :

- **التدفق (Flow) : هو عبارة عن كمية لايمكن قياسها الا خلال فترة زمنية معينة ،فهو عبارة عن تغير خلال فتره زمنية معينة ،(الاستهلاك،الادخار،الاستثمار،الناتج المحلي الاجمالي،....)**
- **الرصيد(Stock) :هو عبارة عن كمية ثابتة في لحظة زمنية معينة .مثل المخزون السلعي ،رصيد العقارات والاموال،.....)**

بعض المفاهيم الاقتصادية :

النظرية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية .

- **الطلب الكلي والعرض الكلي: الطلب الكلي هو إجمالي الإنفاق المخطط لكافة المشترين في اقتصاد معين ''أما العرض الكلي فهو'' مجموعة السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة ''ويتحقق التوازن Equilibrium في الاقتصاد بتساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي.**
- **التدفق والرصيد: التدفق (التيار)عبارة عن ''التغير خلال فترة زمنية معينة'' أما الرصيد (Stock)فهو ''كمية ثابتة في لحظة معينة''وعلى ذلك فإن الدخل ،الناتج،الانفاق والاستهلاك وغير ذلك كلها متغيرات تنتمي إلى فئة التدفقات أو التيارات ،أما الثروة ورأس المال ومستوى التوظيف عبارة عن أرصدة يمكن تحديدها في لحظة معينة.**
- **الدخل والثروة: الدخل (Income) هو ''تدفق نقدي يخلق قوة شرائية لدى الفرد ''أما الثروة (Wealth) فهي ''رصيد الفرد في لحظة معينة''**

الدخل والثروة:

- **الدخل (Income): هو تدفق نقدي يتسبب في حدوث قوة شرائية لدى الفرد ،فهو تغيير خلال فترة زمنية كالدخل الشهري أو السنوي .**
- **الثروة (Wealth):رصيد في لحظة معينة وتمثل رصيدا من السلع المادية وغير المادية في لحظة معينة .مثل العقارات والأموال التي يمتلكها شخص ما في لحظة زمنية**
- **العلاقة بين الدخل والثورة واضحة حيث أن الثروة وهي الرصيد تعمل على تدفق الدخل .فالآلة التي تدخل ضمن الرصيد تدر دخلا والمنزل يعد رصيدا يدر دخلا وتراكم الدخول بعد خصم الاستهلاك يؤدي إلى زيادة الثروة وهكذا.**

النظم الاقتصادية Economic systems

١- النظام الرأسمالي (اقتصاد السوق) Capitalist System (market economy سيادة الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج ، سيادة آلية السوق في تحديد الإنتاج والأسعار
٢- النظام الاشتراكي(الاقتصاد المخطط) Socialist System (planned economy سيادة الملكية العامة لعناصر الإنتاج ،سيادة دور الدولة وجهاز التخطيط في اتخاذ القرارات الاقتصادية مثل الإنتاج والتوظيف والتوزيع ،سيادة مبدأ المصلحة العامة .
٣- النظام المختلط Mixed economies
٤- النظام الاقتصادي الإسلامي:مجموعة المبادئ الأحكام والقواعد الشرعية التي تنظم كسب المال وإنفاقه وأوجه تنميته

- أركان النظام الاقتصادي الإسلامي:

الركن الأول: الملكية
١- الملكية الخاصة : التي يختص الفرد بتملكها دون غيرة
٢- الملكية العام:هي الملك المشاع لأفراد المجتمع
٣- ملكية الدولة:ملكية تختص بها الدولة لمصلحه المجتمع
الركن الثاني:الحرية الاقتصادية المقيدة
١- الشرط الأول: أن يكون النشاط الاقتصادي مشروعا:
٢- الشرط الثاني: أن تتدخل الدولة لحماية المصالح العامة وحراستها بالحد من حريات الأفراد إذا أضرت أو أساءت لبقية المجتمع
٣- الشرط الثالث:تربية المسلم على أن يؤثر مصلحته لمصلحة غيرة فيتوقف عن كل ما يحقق له النفع ويضر الآخرين
ندرة الموارد الاقتصادية من جهة وافتراض لا محدودية الحاجات البشرية والمجتمعية تحتم ضرورة.
الاختيار والتضحية (تكلفة الفرصة البديلة Opportunity cost).
هذه الفكرة يوضحها عرض منحنى إمكانات الإنتاج.

منحنى إمكانات الإنتاج : (Production Possibilities Curve)
بافتراض اقتصاد دولة ما لديها حجم معين من الموارد الاقتصادية وخبرة إدارية وتقنية لإنتاج حجم معين من السلع والخدمات . بشكل أكثر تحديدا لنفترض التالي :
١- حجم ثابت من الموارد الاقتصادية: Fixed economic resources
٢- ثبات مستوى التقنية Fixed technology
٣- التشغيل (التوظيف) الكامل لجميع الموارد المتاحة. Full employment
وفي المثال هنا سيضاف الافتراض التالي:
٤- وجود خيارات من السلع المنتجة فقط Two choices of goods to produce

المثال:

Production possibilities	Consumer goods/units	Capital goods/units
A	14	0
B	12	1
C	9	2
D	5	3
E	0	4

المشكلة الاقتصادية

- سبق أن ذكرنا ان المشكلة الاقتصادية تتمثل في عدم كفاية الموارد المتاحة لمجتمع ما لتلبية احتياجات أفراد المجتمع

عناصر المشكلة الاقتصادية :
١- تعدد الحاجات الإنسانية وتزايدها
٢- موارد وإمكانيات محدودة نسبيا

وتتمثل أم أسباب المشكلة الاقتصادية في:

١- الندرة:ويقصد بها الندرة النسبية عند الاقتصاديون وليس الندرة المطلقة ،وهي عبارة عن معنى نسبي يعبر عن العلاقة بين الحاجات الإنسانية ووسائل إشباعها

٢- الاختيار:الاختيار هو القيام بالانتقاء من البدائل المحدودة .ينجم عن الاختيار التضحية بمقدار من السلعة للحصول على قدر معين من سلعة أخرى

- **وفي ضل المشكلة الاقتصادية لابد لكل مجتمع أن يقرر أمرين :**

١- اختيار الحاجات التي سيتم إشباعها .

٢- الاستغلال الأمثل للموارد والاختيار بين الاستخدامات البديلة لها بحيث يمكن استخدامها لإنتاج أكبر قدر ممكن من الحاجات الإنسانية

منحنى إمكانيات الإنتاج:

يعتبر منحنى إمكانيات الإنتاج من أبس وأهم النماذج الاقتصادية التي يستخدمها الاقتصاديون لتبسيط شرح الكيفية التي تتم بها المفاضلة والاختيار بين بدائل الإنتاج المتنافسة على الموارد المحدودة في الاقتصاد .

الفرضيات:

١- أن هناك كميات محدودة من الموارد الاقتصادية التي يمكن أن تدخل في أكثر من استخدام.

٢- أن المعرفة الفنية أة التقنية ثابتة في المدى القصير.

٣- أن المجتمع ينتج سلعتين أو مجموعتين من السلع مثل الإنتاج الزراعي وإنتاج المساكن

٤- أن الاقتصاد يوظف جميع موارده توظيفا ''كاملا''

- **على ضوء الفرضيات السابقة كيف يتخذ المجتمع قراراته**
- **الموارد المحدودة تعني إنتاج سلع محدودة مما يحتم اختيار الكميات من الإنتاج الزراعي وإنتاج المساكن ،ولكن لأن الموارد محدودة وموظفة توظيفا ''كاملا''فإن أي زيادة في الإنتاج الزراعي تتطلب بالضرورة تخفيض عدد المساكن والعكس صحيح.**

الإمكانات المتاحة للمجتمع الذي يستخدم موارده استخداماً تاماً

الخيارات	الإنتاج الزراعي مليون طن	إنتاج المساكن ألف وحدة سكنية	عدد المساكن التي يتم التخلي عنها مقابل الحصول على مليون طن إنتاج زراعي
A	0	180	-
B	1	170	10
C	2	150	20
D	3	110	40
E	4	60	50
F	5	0	60

-

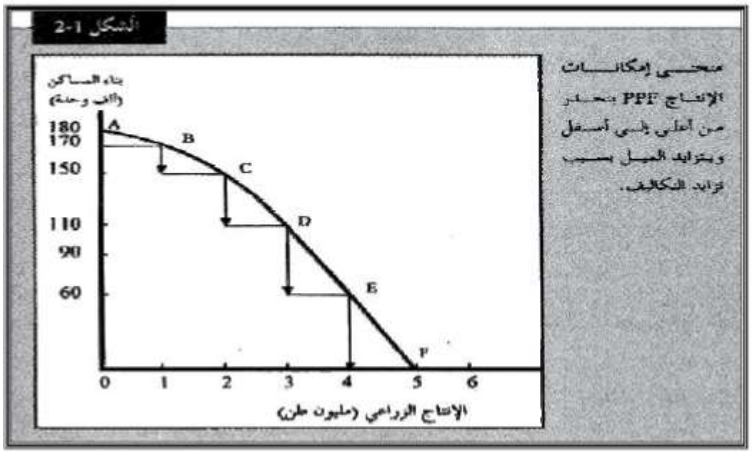

خصائص منحنى إمكانيات الإنتاج:

- **يظهر منحنى إمكانات الإنتاج أقصى ما يمكن أن ينتجه المجتمع من السلع والخدمات .**
- **تجدر الملاحظة هنا أنه وباستخدام الطاقة الإنتاجية القصوى للاقتصاد ،أي باستخدام جميع عناصر الإنتاج المتاحة والمستوى التقني المتوفر ،فإن أقصى كمية يمكن إنتاجها ،هي تلك النقاط الواقعة على منحنى إمكانيات الإنتاج كالنقاط (A,B,C,D,E,F)**
- **أما النقاط الواقعة داخل المنحنى كالنقطة (H,G) في الشكل رقم (2.2) ،فهي نقاط إنتاجية غير مثلى ،حيث تتميز بعدم الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية**
- **إن الإنتاج دون الإمكانات يعني أن بعض الموارد معطلة أو غير مستغلة أفضل استغلال .**
- **أي نقطة خارج منحنى إمكانيات الإنتاج (النقطة N) على شكل لا يمكن الوصول اليها إلا بزيادة الموارد أو تطوير استخداماتها .**

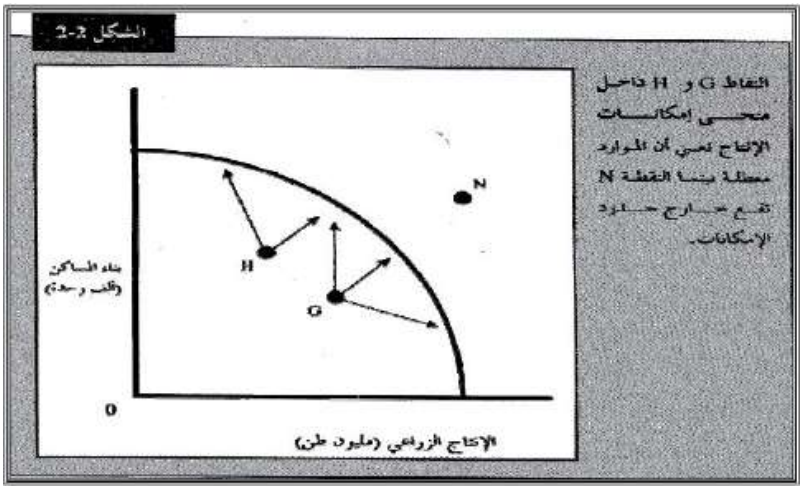

- **أما النقطة N خارج إمكانيات الإنتاج فإن الوصول إليها مرهون بزيادة الإمكانات الإنتاجية للمجتمع .وزيادة الإمكانيات الإنتاجية يأتي من مصدرين أساسيين :**

١- زيادة الموارد الاقتصادية.

٢- تقدم تقني (تكنولوجي)يساعد على إيجاد طرق إنتاجية أفضل

- **أي زيادة في الموارد الاقتصادية أو حدوث تطور تكنولوجي تؤدي إلى زيادة الإمكانات الإنتاجية المتاحة للمجتمع وبالتالي انتقال المنحنى إلى الخارج**

إنتقال منحنى امكانيات الانتاج (النمو الاقتصادي):

- **ينتقل إلى اليمين إذا زادت إمكانات إنتاج المجمع والعكس صحيح ويكون ذلك لسببين هما:**

١- زيادة الموارد الاقتصادية في المجتمع عن طريق اكتشاف موارد طبيعية جديدة مثل (الحقول البترولية)

٢- التقدم التقني أي التطور الفني الذي يؤدي إلى تطور طرق الإنتاج ومن ثم ارتفاع الإنتاجية .

- **ويكون انتقاله إما بشكل موازي أو بشكل غير موازي.**

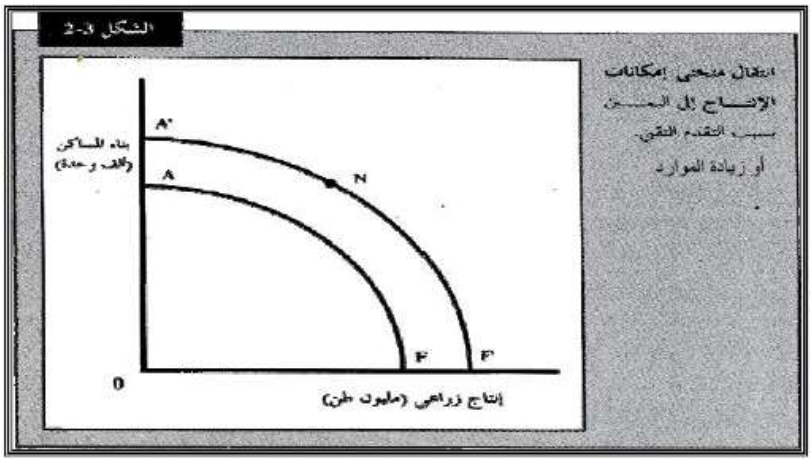

أشكال التقدم التقني أو زيادة الموارد وأثره على إمكانات الإنتاج

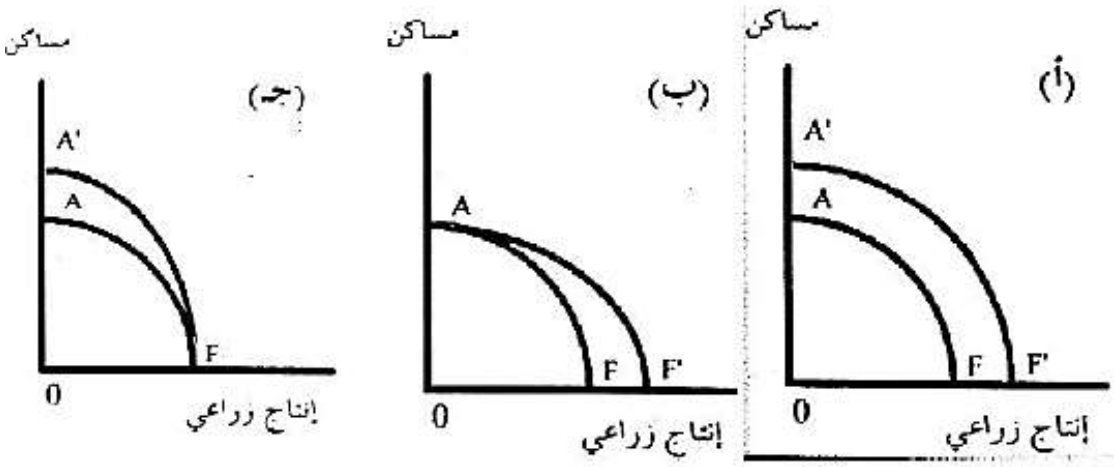

- زيادة الموارد في كل من قطاع الزراعة وإنتاج المساكن
- حدوث تطور تكنولوجي في كلا القطاعين.

- زيادة الموارد في قطاع الزراعة فقط.
- حدوث تطور تكنولوجي في القطاع الزراعي.

- زيادة الموارد في قطاع المساكن فقط.
- حدوث تطور تكنولوجي في قطاع انتاج المساكن.

تمارين

أختر الإجابة الصحيحة مما يلي

١- إذا فرض أن دولة ما ممثلة بنقطة داخل منحنى إمكانيات الإنتاج،فإن هذا يعني:

أ- أنها تستخدم جميع مواردها بكفاءة

ب- أنها تعاني من وجود بطالة

ج- أنها ليست لديها مشكلة ندرة الموارد

د- كل ما سبق

٢- إذا أعطيت البيانات التالية عن مجتمع ما :

خيارات الإنتاج المتاحة	إنتاج عسكري بألف طن	إنتاج زراعي بألف وحده
أ	0	35
ب	1	33
ج	2	25
د	3	15
هـ	4	0

- **والمطلوب**
- 1 ـ ارسم منحنى إمكانات الإنتاج لهذا المجتمع؟
- 2 ـ وضح على الرسم ماذا يحدث إذا زادت الموارد الاقتصادية الموجهة للقطاع العسكري وبقي الزراعي كما هو ؟
- 3 ـ إذا حدث تقدم تكنولوجي في الإنتاج الزراعي فقط ماذا سيحدث مع التوضيح بالرسم ؟
- 4 ـ إذا كان هذا المجتمع ينتج 2 وحدة من الإنتاج العسكري مع 15 وحدة من الإنتاج الزراعي، وضح هذه الحالة على الرسم، وما هو تفسيرك الاقتصادي لها؟ !

النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي على أنة الزيادة المستمرة في الناتج القومي الحقيقي من سنة إلى أخرى ،كما نلاحظ أن استمرار النمو الاقتصادي أمر مرهون بإمكانية تحقيق كل من :

*** تنمية الموارد باستصلاح الأراضي أو تنمية الموارد النفطية وتنمية كل من رأس المال البشري ورأس المال المادي**

***التقدم التقني،ويتم بالاستثمار في البحوث والتطوير بهدف استخدام تقنيات أحدث في الإنتاج**

ويظهر النمو الاقتصادي بيانيا بانتقال منحنى إمكانيات الإنتاج إلى الخارج في الشكل (1-1)

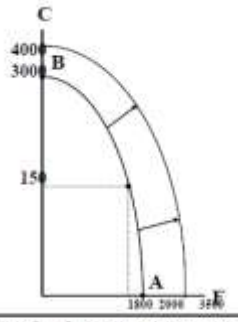

الشكل(1-1): ينتقل منحنى إمكانيات الإنتاج إلى الخارج في حالة النمو الاقتصادي الذي ينتج عن زيادة رصيد الاقتصاد من الموارد خاصة الرأسمالية أو بالتقدم التقني.

التدفق الدائري للإنتاج والدخل:

يعتمد مستوى الأداء الاقتصادي لبلد معين على تدفق الدخل والإنتاج بين القطاعات الرئيسية الأربعة. ولأجل التبسيط نبدأ باقتصاد افتراضي من قاطعين،قطاع منتجين وقطاع مستهلكين يتم التبادل بينهما عن طريق أسواق عوامل الإنتاج وأسواق السلع والخدمات، بافتراض عد الادخار وتمثل عملية المبادلة هذه القاعدة الأساسية لتدفق الدخل في الاقتصاد القومي،كما يتضح من الشكل (1-2)

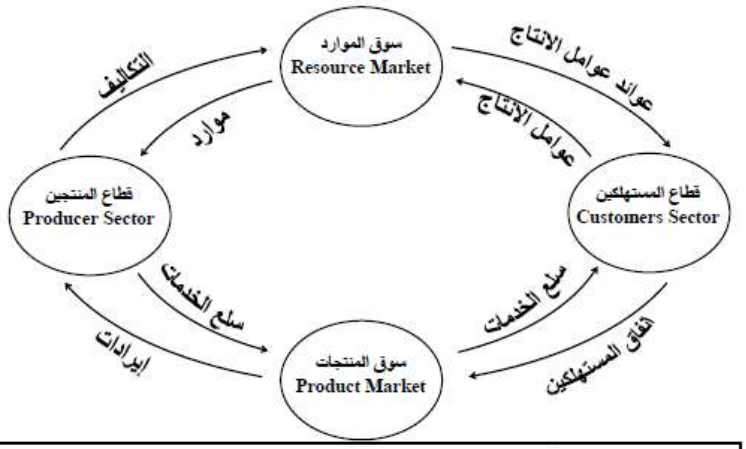

الشكل (2-3): التدفق الدائري للإنتاج والدخل، حيث يلاحظ تعادل الإنفاق الكلي مع الدخل الكلي أو عوائد عوامل الإنتاج (لافتراض عدم الادخار) مع قيمة الناتج المحلي الإجمالي ممثلة بإيرادات قطاع المنتجين.

دور القطاع الحكومي :

يتمثل دور الحكومة في تأثير كل من الإيرادات التي تحصل عليها من الضرائب والرسوم،والإنفاقات التي نقوم بها في مختلف المجالات

حالة السلع والخدمات العامة :السلع العامة هي تلك التي تستهلك جماعيا ومتى ما أنتجت تصبح متاحة للجميع بدون مقابل ولا يمكن حرمان أحد من استهلاكها.

حالة التأثيرات الخارجية:هي الحالات التي يترتب على النشاط الإنتاجي أو الاستهلاكي فيها آثار خارجية نافعة كما في حالة التعليم وما يترتب علية من فوائد للمجتمع ،أو آثار خارجية ضارة كما في حالة المصنع الذي يتسبب في التلوث البيئي.

حالة الاحتكار الطبيعي:وهي حالة انفراد منشأة كبيرة واحدة بالسوق وغياب المنافسين نتيجة لتمتع هذه المنشأة بخاصية تناقص تكلفة إنتاج الوحدة باستمرار مع التوسع في الإنتاج.

الموارد الاقتصادية:

تشمل الموارد الاقتصادية جميع مستلزمات عملية الإنتاج،وهي:

- **الأرض:جميع الموارد الطبيعية**
- **العمل:القوى العاملة وما تملكه من كفاءات ومهارات وعلم وخبرات علمية**
- **رأس المال:موارد من صنع الإنسان كالآلات والمعدات والمباني**
- **التنظيم:ويتمثل في القدرة على ابتكار الأعمال والأقدام وتحمل المخاطر وتحقيق النجاحات.**

السياسات الاقتصادية:

تتمثل السياسة الاقتصادية في استخدام مجموعة من الأدوات،يتم بها التأثير بطريقة غير مباشرة على سلوك وحدات صنع القرار بهدف تحقيق أهداف اقتصاديه معينة .

العلاقة بين أهداف و وسائل السياسة الاقتصادية:

يجب أن يكون هناك تطابق وتناسق مابين أهداف ووسائل السياسة الاقتصادية، فهدف محاربة الفقر - مثلا- لابد له من سياسات لتوفير فرص العمل،ورفع الكفاءة الإنتاجية للعمال وهدف زيادة معدل النمو الاقتصادي يحتاج إلى سياسات لتحفيز الاستثمار الحقيقي والاستثمار في البحوث والتطوير

الرسم البياني:

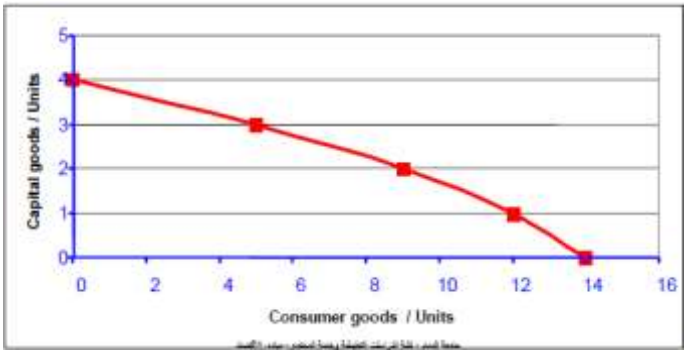

بناء على الفرضيات أعلاه فإن ملاحظات:

١- جميع النقاط على المنحنى تمثل أقصى ما يمكن إنتاجه أي تمثل ما يعرف بوضع التوظف الكامل Full employment . هذا المنحنى الافتراضي يسمى منحنى إمكانات الإنتاج Production Possibilities Curve Frontier .

٢- الانتقال من نقطة إلى أخرى على المنحنى يعني زيادة الإنتاج من إحدى السلع مقابل خفض الإنتاج من السلعة الأخرى .

٣- إن مقدار ما يضحى به من سلعة مل للحصول على مقدار أكبر من سلعة أخرى يعرف بتكلفة الفرصة البديلة Opportunity cost

التساؤلات الاقتصادية الرئيسية:

١- ماذا ننتج؟وكيف ننتج؟ولمن ننتج؟

٢- مدى الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية؟هل هناك بطالة Unemployment؟

٣- مدى قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات؟وعلى رفع معدل النمو الاقتصادي Economic growth؟

٤- مدى ثبات القوى الشرائية؟مدى القدرة على الحد من التضخم Inflation؟

٥- مدى العدالة في توزيع الدخل والثروة Income and wealth،ورفع المستوى المعيشي Standards of living؟

٦- مدى القدرة على تحقيق درجة أعلى من التنمية الاقتصادية Economic development؟

٧- مدى القدرة على تحقيق درجة أعلى من التنمية المستدامة Sustainable development؟

- **الطرح السابق يغطي من الصفحة رقم 1إلى الصفحة رقم 65 بالكتاب المقرر (مبادئ الاقتصاد الكلي،للدكتور فايز إبراهيم الحبيب) ، الفصل الأول (مفاهيم أساسية)**
- **أيضا أضيف ملحق عن مفهوم المرونة والتوازن ما بين العرض والطلب تمت دراسته بمبادئ الاقتصاد الجزئي لتكتمل الفائدة من طرح فصل المفاهيم الأساسية بمسمى .**
- **(بملحق لدراسة المفاهيم الأساسية لمبادئ الاقتصاد الكلي توازن العرض والطلب والمرونات وعلاقتها بالإيرادات)**
-

<u>ملحق لدراسة المفاهيم الأساسية لمبادئ الاقتصاد الكلي</u>

<u>توازن العرض والطلب والمرونات وعلاقتها بالإيرادات</u>

مرونات الطلب والعرض:

أن متخذي القرار في منشآت الأعمال يحتاجون لمعرفة العلاقة بين التغير في الأسعار وانعكاسها على الكمية المطلوبة والمعروضة ،

(قياس مقدار التغير المتوقع في الكمية المطلوبة أو المعروضة نتيجة لتغير في السعر بنسبة معينة)هذا المقياس هو ما يعرف في النظرية الاقتصادية بالمرونات.

<u>المرونة السعرية للطلب:</u>

يحتاج الاقتصاديون إلى معيار لقياس استجابة الكمية المطلوبة للتغير في السعر عندما تكون باقي العوامل المؤثرة في الطلب ثابتة.

المقياس الأمثل لاستجابة الطلب للتغير في السعر هو المرونة السعرية للطلب (Of Demand The Price Elasticity)

التي يتم حسابها بالاعتماد على النسبة المئوية لكل من الكمية والسعر،فمن المعلوم أن النسب لا تتأثر بوحدات القياس.

قياس المرونة السعرية للطلب:

هي مقياس لدرجة استجابة الكمية المطلوبة للتغير في السعر عند ثباتت العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب،وهي مقياس محايد بالنسبة لوحدات القياس.

وتقاس المرونة السعرية للطلب.باستخدام صيغ مختلفة تعتمد على المعلومة المعطاة،منها الصيغة التالية:

التغير النسبي في الكمية المطلوبة = Ep

التغير النسبي في السعر

$$Ep=\frac{\%\Delta Q}{\%\Delta P}$$

مثال:

إذا أدى انخفاض سعر البرتقال بنسبة 50% إلى زيادة الكمية المطلوبة منه بنسبة 10% ،احسب المرونة السعرية للطلب على البرتقال.

الحل:

$$Ep=\frac{\%\Delta Q}{\%\Delta P}=-\frac{10}{50}=-0.2$$

وتعني هذه النتيجة أن كل 1% زيادة (نقصان) في السعر تؤدي إلى نقصان (زيادة) بنسبة 0.2% في الكمية المطلوبة.

المرونة السعرية للطلب دائما ذات قيمة سالبة وذلك بسبب العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة.

المرونة السعرية للقوس:

في حالة المرونة السعرية بين نقطتين على منحنى الطلب تحسب المرونة عند النقطة المنصفة للمسافة بين النقطتين على منحنى الطلب.فإذا انخفض سعر السلعة من (P1)إلى(P2)وزادت الكمية المطلوبة نتيجة لذلك من(Q1)إلى(Q2)يمكن حساب مرونة القوس بين النقطتين (E1)و(E2)باستخدام المعادلة التالية:

$$\mathrm{E_P}=\frac{Q_2-Q_1}{P_2-\mathrm{P_1}}\times\frac{P_1+\mathrm{P_2}}{Q_2+Q_1}$$

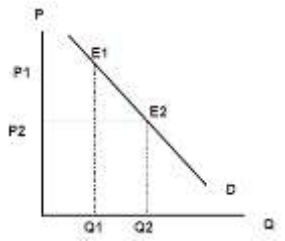

مثال:

إذا أدت زيادة سعر اللحوم من 15 ريال للكيلو إلى 20 ريال للكيلو إلى نقصان الكمية المطلوبة من 25 طن إلى 10 أطنان في مدينة ما ، احسب مرونة الطلب السعرية بين هاتين النقطتين.

الحل:

$$E_P=\frac{10-25}{20-15}\times\frac{15+20}{25+10}=\frac{-15}{5}\times\frac{35}{35}=-3$$

أنواع مرونة الطلب السعرية:

- **الطلب المرن:**

وهي الحالة التي يكون فيها التغير النسبي في الكمية المطلوبة اكبر من التغير النسبي في السعر وهذا يعني أن الكمية المطلوبة حساسة و تستجيب كثيرا للتغير في السعر وفي هذه الحالة يكون معامل المرونة اكبر من الواحد الصحيح.

وهندسياً يميل منحنى الطلب المرن إلى أن يكاد يوازي محور الكميات (المحور السيني).

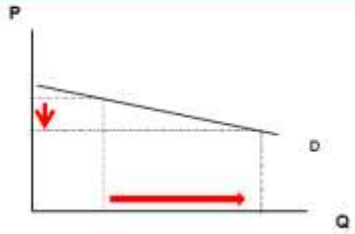

- **الطلب غير المرن:**

وهي الحالة التي يكون فيها التغير النسبي في الكمية المطلوبة أقل من التغير النسبي في السعر وهذا يعني أن الكمية المطلوبة غير حساسة ولا تستجيب كثيرا للتغير الذي قد يطرأ على سعر السلعة وفي هذه الحالة يكون معامل المرونة اقل من الواحد.

هندسيا يأخذ منحنى الطلب شكلا قائما يقترب من موازة محور الأسعار (المحور الصادي).

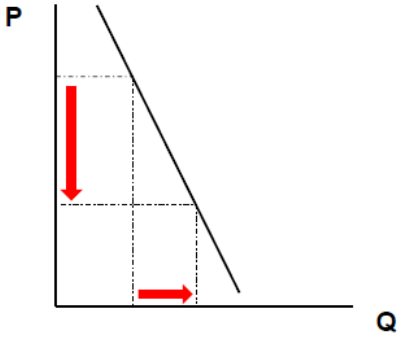

- **الطلب أحادي المرونة:**

وهي الحالة التي يكون التغير في الكمية المطلوبة بنفس نسبة التغير في السعر وبصفة عامة يعد الطلب على السلعة أحادي المرونة عندما يكون معامل المرونة مساويا للواحد الصحيح (Ep=1)

هندسيا يتخذ منحنى الطلب للسلع متكافئة المرونة (أحادية المرونة) شكلا يتوسط محوري الكمية والسعر.

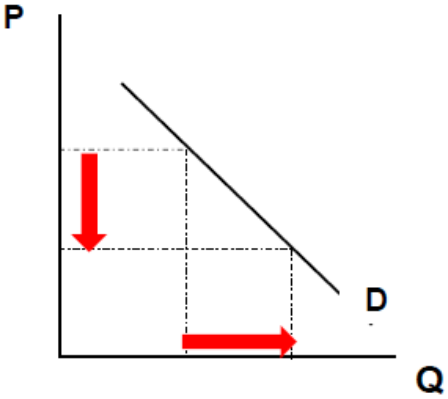

- **الطلب تام (لانهائي) المرونة:**

وهي الحالة التي تكون فيها الكمية المطلوبة لا نهائية عند سعر معين أي أن الكمية المطلوبة تتغير بأي نسبة بينما السعر ثابت. وهذا يعني أن الكمية المطلوبة حساسة بدرجة غير محدودة بحيث أن زيادة السعر ولو بنسبة ضئيلة جدا ستؤدي إلى عدم طلب أي كمية

هندسيا يكون منحنى الطلب تام المرونة موازيا للمحور السيني محور الكميات وفي هذه الحالة يكون معامل المرونة مساويا للما لا نهاية (Ep=∞).

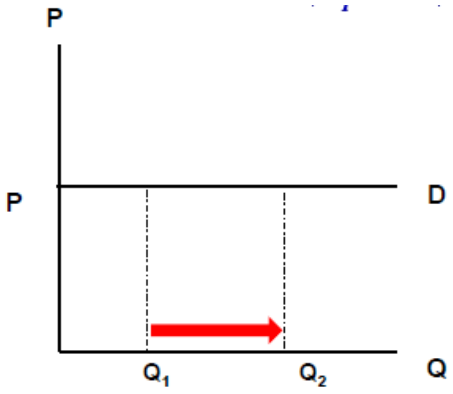

- **الطلب عديم المرونة:**

وهي الحالة التي تكون فيها الكمية المطلوبة ثابتة ومحددة بغض النظر عن السعر والذي يمكن أن يتغير بأي نسبة.في حالة الطلب عديم المرونة يكون معامل المرونة مساويا للصفر (Ep=0)أي أن الكمية المطلوبة لا تستجيب إطلاقا لأي تغير في سعر السلعة.

هندسيا يظهر منحنى الطلب عديم المرونة موازيا للمحور الصادي (محور الأسعار).

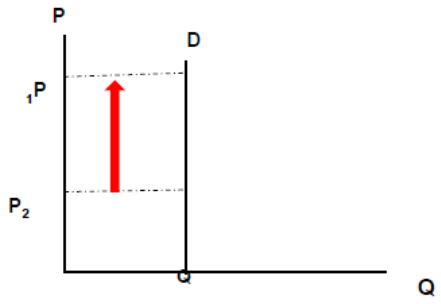

العوامل المحددة للمرونة السعرية للطلب:

١- وفرة البدائل القريبة:
يستجيب المستهلكون لارتفاع سعر السلعة بالتحول إلى أقرب السلع البديلة لها.فنجد أن الطلب على السلع ذات البدائل الكثيرة تكون مرونتها السعرية عالية.(مثل منتجات الألبان والعصاير)،بينما الطلب على السلع قليلة البدائل يكون قليل المرونة،(مثل الطلب على الأدوية والبترول)بسبب قلة بدائل هذه السلع.

..

٢- أهمية السلعة بالنسبة للمستهلك:
أن الطلب على السلع الضرورية للمستهلك عادة ما يكون ذو مرونة منخفضة مثال لذلك طلبة على الماء والأدوية،بينما طلبة على السلع الكمالية كالحلي الذهبية والعطور ذو مرونة عالية بسبب إمكانية الاستغناء عن طلبها الكلية .

٣- نسبة ما ينفق من الدخل على السلعة:

يلاحظ أن مرونة الطلب على السلع التي ينفق عليها المستهلك نسبة كبيرة من دخلة تكون مرتفعة المرونة،فالزيادة في إيجارات المساكن،وإن كانت بنسبة قليلة تمثل جزء لا يستهان به من دخل الأسرة الأمر الذي يدفع المستهلك للبحث عن البدائل.بينما تقل مرونة الطلب السعرية للسلع التي ينفق عليها المستهلك نسبة قليلة من دخلة كالملح.

٤- طول فترة الاستجابة:

أن عملية استبدال سلعة بأخرى تسبقها عملية البحث عن البدائل وجمع المعلومات عن تغيرات الأسعار النسبية،واقتناع المستهلك بضرورة تغيير نمط استهلاكه ،وجميعها تحتاج إلى بعض الوقت لإتمامها.لذا كان الوقت من أهم العوامل المؤثرة في المرونة السعرية للطلب. تكون المرونة في الفترة الزمنية الضيقة منخفضة للغاية لأن معظم المستهلكين لا يجدون الوقت الكافي للبحث عن بدائل ثم تبدأ مرونة الطلب في التزايد مع مرور الوقت.

:للطلب الدخلية المرونة

تقيس المرونة الدخلية للطلب مدى استجابة الكمية المطلوبة للتغير في الدخل.يمكن قياس المرونة الدخلية للطلب باستخدام الصيغة العامة التالية:

$$\mathbf{E_I} = \frac{\%\boldsymbol{\Delta Q^d}}{\%\boldsymbol{\Delta I}}$$

مثال:

إذا كان من المتوقع أن يزيد متوسط دخل الفرد بنسبة 10% في العام المقبل.وعلمت أن مرونة الطلب الدخلية على اللحوم 0.75، احسب الزيادة المتوقعة في الطلب على اللحوم في العام المقبل .

الحل:

$$\mathbf{0.75} = \frac{\%\boldsymbol{\Delta Q^d}}{\mathbf{10}}$$

$$\boldsymbol{\Delta Q} = \mathbf{0,75} \times \mathbf{10} = \mathbf{7.5}\%$$

والمرونة الدخلية للطلب تكون موجبة في حالة السلع الاعتيادية نتيجة للعلاقة الموجبة بين الدخل والكمية المطلوبة من هذه السلع،وتكون المرونة الدخلية سالبة في حالة السلع الدنيا أو الرديئة نتيجة للعلاقة السالبة بين الدخل والكمية المطلوبة من تلك السلع.أما عن قيمة المرونة فهي كما يلي:

- **للسلع الدنيا أو الرديئة : EI <0**
- **للسلع الضرورية:0<EI<1**
- **للسلع الكمالية : EI>1**

<u>المرونة السعرية التقاطعية للطلب:</u>

تستخدم المرونة السعرية التقاطعية لقياس استجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغير في سعر سلعة بديلة (بإشارة Ve +)أو مكملة لها (بإشارة ve-) مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

$$\mathbf{E_{qx,py}} = \frac{\%\boldsymbol{\Delta Q_X}}{\%\boldsymbol{\Delta P_Y}} = \frac{\boldsymbol{\Delta Q_X}}{\boldsymbol{\Delta P_Y}} \times \frac{\boldsymbol{P_Y}}{\boldsymbol{Q_X}}$$

<u>المرونة السعرية للعرض:</u>

تقيس المرونة السعرية للعرض استجابة الكمية المعروضة من سلعة معينة للتغير في سعرها،عندما تكون باقي العوامل المؤثرة في العرض ثابتة $\mathbf{E_P} = \frac{\%\boldsymbol{\Delta Q^S}}{\%\boldsymbol{\Delta P}} = \frac{\boldsymbol{\Delta Q^S}}{\boldsymbol{\Delta P}} \times \frac{\mathbf{P}}{\boldsymbol{Q^S}}$

وتكون المرونة العرض السعرية موجبة القيمة وتتراوح بين الصفر وما لا نهاية، نتيجة للعلاقة الطردية الموجبة بين السعر والكمية المعروضة التي جاءت في قانون العرض.

ويوصف العرض بأنة:

*** إذا كانت قيمة المرونة أكبر من الواحد يكون العرض مرنا.**

*** عندما تكون قيمة المرونة أقل من الواحد الصحيح يوصف العرض بأنة غير مرن**

*** يكون العرض أحادي المرونة إذا كانت المرونة مساوية للواحد الصحيح.**

*** يكون العرض عديم المرونة إذا كانت قيمة المرونة مساوية للصفر.**

*** تام (لا نهائي) المرونة إذا كانت قيمة المرونة ما لا نهاية.**

توازن السوق(Market Equilibrium):

يتحقق توازن السوق عندما تكون الكمية المطلوبة من سلعة معينة مساوية للكمية المعروضة منها تماما عند سعر توازن السوق، ويوضح ذلك بيانيا بنقطة تقاطع منحنى العرض ومنحنى الطلب كما في الشكل التالي:

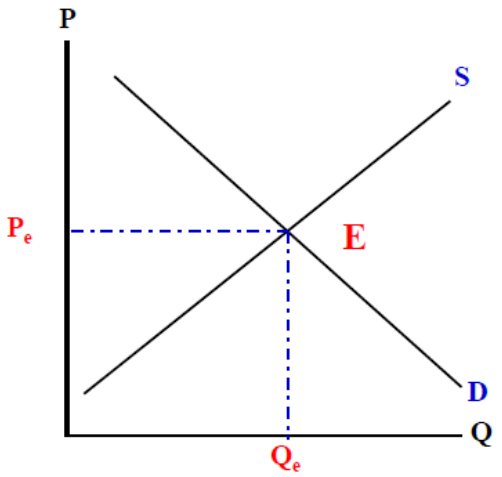

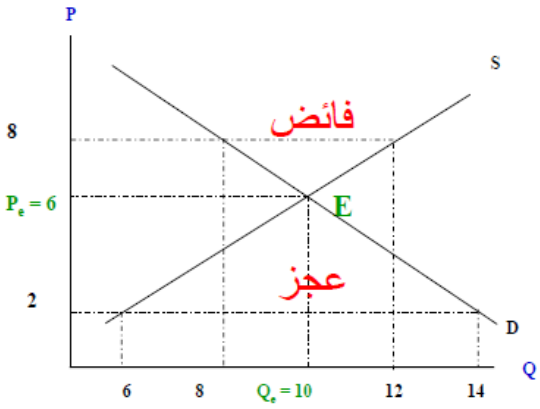

أثر التغير في ثبات العرض:

سوق السمك في مدينة المنامة في حالة توازن عند السعر (P1)والكمية (Q1) لنفرض أن الطلب على الأسماك قد زاد نتيجة لزيادة متوسط دخل الأسرة أو بسبب ارتفاع أسعار اللحوم كسلعة بديلة في ثبات العرض، فما هو الأثر المتوقع على سعر وكمية التوازن في سوق السمك؟

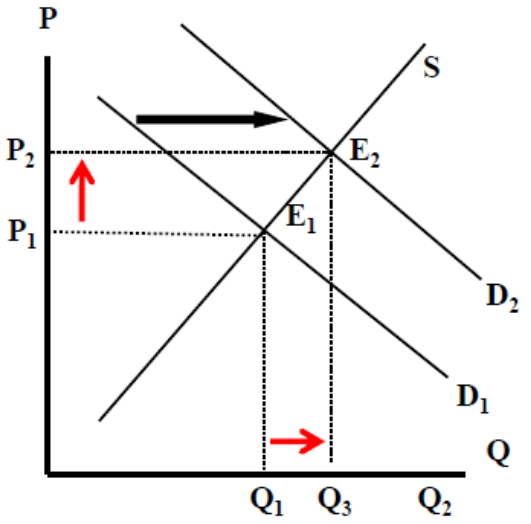

زيادة الطلب مع ثبات العرض تؤدي إلى زيادة كمية التوازن وارتفاع سعر التوازن.

أثر التغير في العرض في ثبات الطلب:

سوق السمك في مدينة المنامة في حالة توازن عند السعر (P1) والكمية (Q1).لنفرض أن عرض الأسماك قد زاد نتيجة لزيادة أعداد الصيادين أو بسبب التقدم التقني في صناعه صيد الأسماك في ثبات الطلب ، فما هو الأثر المتوقع على سعر وكمية التوازن في سوق السمك؟

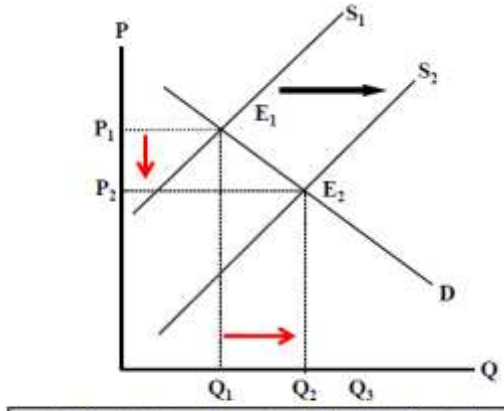

زيادة العرض في ثبات الطلب تؤدي إلى زيادة كمية التوازن وانخفاض السعر.

أثر التغير في الطلب والعرض معا:

لنفرض أن الطلب على الأسماك قد زاد نتيجة لزيادة متوسط دخل الأسرة أو بسبب ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء، ولنفرض أن عرض الأسماك قد زاد أيضا في الوقت نفسه نتيجة لزيادة أعداد الصيادين أو بسبب التقدم التقني في صناعة صيد الأسماك ، فما هو الأثر المتوقع على السعر وكمية التوازن في سوق السمك؟

تؤدي زيادة كل من الطلب والعرض إلى زيادة مؤكدة في كمية التوازن وإلى تغير غير مؤكد في سعر التوازن يعتمد على الحجم النسبي للزيادة في كل من الطلب والعرض.

قد تكون الزيادة في العرض أكبر من الزيادة في الطلب كما في الشكل 1

قد تتساوى الزيادة في كل من العرض والطلب كما في الشكل 2

قد تكون الزيادة في الطلب أكبر من الزيادة في العرض كما في الشكل3

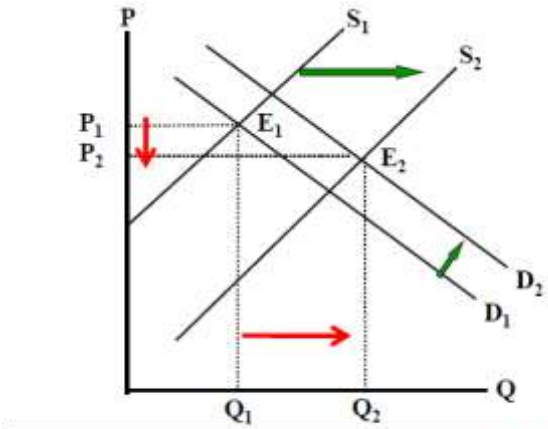

الشكل 1 إذا كانت الزيادة في العرض أكبر من الزيادة في الطلب أدى ذلك إلى زيادة في كمية التوازن وانخفاض سعر التوازن.

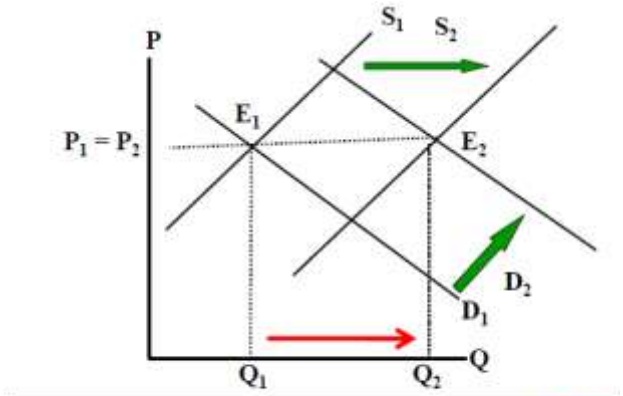

الشكل 2 تؤدي زيادة كل من الطلب والعرض بقدر متساوي إلى زيادة في الكمية بينما يبقى سعر التوازن دون أي تغيير.

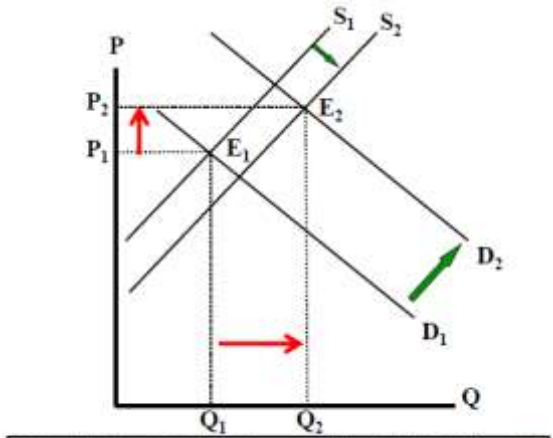

الشكل 3 إذا كانت الزيادة في الطلب أكبر من الزيادة في العرض أدى ذلك إلى زيادة في كمية التوازن مع ارتفاع سعر التوازن.

المحاضرتين الثالثة والرابعة

<u>الفصل الثاني</u> – الناتج (الدخل) المحلي الإجمالي وطرق قياسه

مفاهيم أساسية : -

١) الطلب الكلي والعرض الكلي .

هناك فرق بين الطلب والعرض الكليين وبين العرض والطلب الفرديين ، وذلك من خلال :

الطلب الكلي : مجموع طلب القطاعات المختلفة في الاقتصاد على البضائع والخدمات مقارنة بالمستوى العام للأسعار

العرض الكلي : مجموع ماتعرضه القطاعات المختلفة من السلع والخدمات مقارنة بالمستوى العام للأسعار

منحنى العرض والطلب الكليين

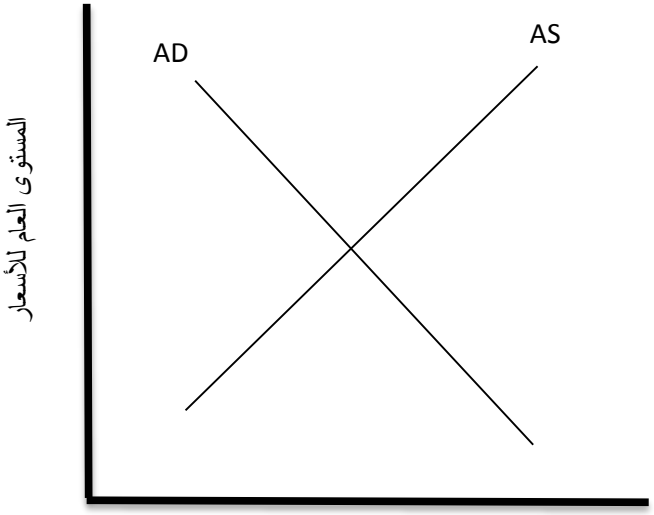

الكميات من العرض و الطلب

سؤال : كيف نستطيع قياس السلع و الخدمات في الاقتصاد ؟

أفضل طريقة هي استخدام مفهوم الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

٢) الناتج المحلي الإجمالي

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على انه : مجموعة القيمة النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في <u>الاقتصاد المحلي</u> خلال فترة معينة

محتويات التعريف

نعرض محتويات التعريف بإثارة التساؤلات التالية :

1. **كيف يمكن أن نجمع منتجات الاقتصاد المختلفة (ألبان ، عصائر ، تفاح ، اسمنت ، نفط ، خدمات بنكية)**
2. **أي سعر سيدخل في الناتج المحلي أو القومي ، أهو السعر النهائي أم سعر المواد الخام .**
3. **هل يدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي السلعة التي بيعت في ذلك العام أم السلعة التي انتجت خلال العام ؟**

كيف يمكن أن نجمع منتجات الاقتصاد المختلفة (ألبان ، عصائر ، تفاح ، برتقال ، اسمنت ، نفط ، خدمات بنكية)

نقوم بجمع القيمة النقدية للسلخ و الخدمات بعملة البلد كالريال ، الدينار

مثال : ينتج اقتصاد ما ثلاث سلع (A , B , C) وكانت كمية الانتاج (Qb , Qc , Qa) فإن الناتج المحلي الإجمالي هو

QDP = (Pa*Qa) + (Pb*Qb) + (Pc*Qc)

س : أي سعر سيدخل في الناتج المحلي أو القومي . أهو السعر النهائي أم سعر المواد الخام ؟

السعر الذي يدخل في الحساب هو السعر النهائي للسلعة

س : هل يدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي السلعة التي بيعت في ذلك العام أم السلعة التي انتجت خلال العام ؟
الناتج المحلي هو بمثابة مقياي لانتاجية الاقتصاد في عام ما يأخذ بالحسبان السلعة المنتجة حتى ولو لم تبع في ذلك العام وبالسعر النهائي
والسبب : لتجنب ازدواجية الحساب
انظر المثال من الكتاب ص ٩٨

٣) الناتج المحلي الاسمي و الحقيقي
الناتج المحلي الاسمي : مجموع حاصل ضرب الكميات المنتجة من السلع والخدمات في ذلك العام بنفس اسعارها في نفس العام
الناتج المحلي الحقيقي : مجموع حاصل ضرب الكميات المنتجة من السلع و الخدمات في ذلك العام بأسعار سنة الأساس

٤) الناتج المحلي الإجمالي
مفهوم الناتج المحلي الإجمالي : مجموع القيمة النقدية للسلع النهائية والخدمات التي انتجت في اقتصاد دولة ما خلال فترة معينة جرى العرف على أنها سنة ، ويطلق على الناتج المحلي هنا بالناتج المحلي الاجمالي الأسمى أو بالأسعار الجارية .
ومن التعريف يلاحظ أن : -
١- الناتج المحلي يُقوم بالسعر النهائي
٢- الناتج المحلي الاجمالي يركز على المنتجات النهائية والخدمات .
٣- الناتج المحلي يهتم بما أنتج خلال العام ، بغض النظر عن سنة البيع
٥) الناتج المحلي الحقيقي والنقدي
الناتج المحلي الحقيقي (الكمي) : هو عبارة عن كمية ما انتج من سلع وخدمات خلال عام
الناتج المحلي النقدي : يعبر عن قيمة ما انتج من سلع وخدمات خلال عام مقومة بأسعار هذا العام .
بالتالي يمكن للناتج المحلي النقدي ان يزداد دون ان يزداد الناتج المحلي الحقيقي وذلك في حالة ارتفاع أسعار السلع و الخدمات ، مع ثبات حجم ما أنتج من سلع وخدمات

دورة التدفق الدائري للدخل في حالة قطاعين

طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي :

هناك ثلاث طرق ، هي :

١- طريقة الناتج النهائي

٢- طريقة الانفاق

٣- طريقة الدخل

أولا : طريقة الناتج النهائي

يتمثل الناتج النهائي في مجموع القيم النقدية للسلع النهائية و الخدمات التي انتجت خلال العام

وبالتالي فإننا نقوم باستبعاد السلع الوسيطة والخامات التي استخدمت في انتاج السلع النهائية لأنها احتسبت ضمن قيم السلع النهائية

يمكن أيضا الحصول على قيمة السلع النهائية عن طريق جمع القيمة المضافة لكل مرحلة من مراحل إنتاج السلعة

القيمة المضافة = قيمة الانتاج – قيمة مستلزمات الانتاج

مثال :

مراحل إنتاج الثوب والقيمة المضافة

	(١) مراحل الانتاج	(٢) قيمة البيع بالريال	(٣) القيمة المضافة بالريال
(١)	مزارع القطن	٢٠	٢٠
(٢)	مصنع النسيج	٣٠	١٠
(٣)	الخياط	٥٠	٢٠
		١٠٠ ريال	٥٠ ريال

- **لو جمعنا القيمة المضافة لكل مرحلة من مراحل الانتاج لحصلنا على قيمة الثوب وهي قيمة السلعة النهائية ٥٠ ريال**
- **أما لو جمعنا قيمة البيع لكل مرحلة من مراحل الانتاج لأصبح لدينا منبلغ ١٠٠ ريال وهو ضعف ثمن الثوب ، لذا فإن جمع قيمة البيع لكل مرحلة من مراحل إنتاج السلعة يعطينا قيمة مضللة لأنها تحتسب في قيمة السلعة أكثر من مرة**

وتفاديا لهذه الازدواجية في الحساي تحسب قيمة الناتج المحي إما عن طريق القيمة النهائية للسلعة (السلعة النهائية * سعر السوق)

أو عن طريق جمع القيمة المضافة لكل مرحلة من مراحل إنتاج السلعة

<u>ثانيا : طريقة الانفاق</u>

وتركز هذه الطريقة على الطلب الكلي في المجتمع

ويشتمل الانفاق الكلي على :

١- الانفاق الاستهلاكي الخاص (استهلاك خاص)

٢- الانفاق الاستثماري الخاص (استثمار خاص)

٣- الانفاق الحكومي : استهلاك حكومي + استثمار حكومي

٤- صافي التعامل مع العالم الخارجي : (صادرات + واردات) أو صافي التجارة الخارجية

أي ان الانفاق الكلي (الناتج المحلي الإجمالي) = انفاق استهلاكي خاص + انفاق استثماري خاص + انفاق حكومي + صافي التعامل مع العالم الخارجي .. اي ان

$$TE\ (GDP) = C_P + I_P + G + (X - M)$$

حيث أن :

TE تمثل الانفاق الكلي

C_P الاستهلاك الخاص

I_P استثمار خاص (الإستثمار الثابت + التغير في المخزون)

G انفاق حكومي

X صادرات ، M واردات

X-M صافي التعامل مع العالم الخارجي

<u>ثالثاً : طريقة الدخل</u>

وتركز هذه الطريقة على دخول عناصر الإنتاج ويلاحظ أن العوائد عبارة عن :

١. الاجور والرواتب

٢. **الأرباح**
٣. **الفوائد**
٤. **الايجارات**
٥. **دخول أصحاب الأعمال الصغيرة**

طرق قياس الناتج المحلي

طريقة الانتاج	طريقة الدخل	طريقة الانفاق
السلع النهائية والخدمات سلع زراعية + سلع صناعية + الخدمات التعليمية الصحية المهنية النقل	عوائد عناصر الإنتاج الأجور والرواتب + الفوائد و الأرباح + الإيجارات + دخول أصحاب الأعمال الصغيرة = صافي الدخل المحلي + الضرائب غير المباشرة + اهتلاك رأس المال - إعانات الإنتاج	إجمالي الإنفاق الكلي الإنفاق الاستهلاكي الخاص + الانفاق الاستثماري الخاص + الإنفاق الحكومي + الصادرات - الواردات
= إجمالي الناتج المحلي	= إجمالي الناتج المحلي	= إجمالي الناتج المحلي

٦) الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والناتج القومي الإجمالي (GNO)

الناتج المحلي الإجمالي : يعبر عن اجمالي ماتم انتاجة من سع وخدمات نهائية خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) داخل الحدود الجغرافية للدولة سواء تم ذلك بواسطة مواطني الدولة أو الأجانب المقيمين بها .

الناتج القومي الاجمالي : يعبر عن اجمالي ماتم انتاجه من سلع وخدمات نهائية خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) بواسطة مواطني الدولة سواء تم ذلك داخل الدولة أو خارجها

الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي دخل عناصر الانتاج في الخارج

الفرق بين مايتدفق داخل للدولة (من عوائد عناصر الإنتاج) ومايتدفق خارجها يطلق عليه صافي دخل عناصر الانتاج في الخارج

عند إضافة صافي دخل عناصر الانتاج في الخارج إلى الناتج المحلي الإجمالي نحصل على الناتج القومي الإجمالي

مثال : احسب الناتج القومي الاجمالي إذا علمت ان الناتج المحلي الإجمالي ٢٣٧٣ مليون دولار وأن عوائد عناصر الانتاج المتدفقة داخل الدولة ١٩١ وأن عوائد عناصر الانتاج المتدفقة من داخل الدولة ١٥١ دولار

الحل : الناتج القومي الاجمالي = الناتج المحلي الاجمالي + صافي دخل عناصر الانتاج في الخارج

= ٢٣٧٣ + (١٩١ – ١٥١)

= ٢٣٧٣ + ٤٠

= ٢٤١٣

<u>مقاييس أخرى لحساب الناتج المحلي</u>

١. **صافي الناتج المحلي**
صافي الناتج المحلي = اجمالي الناتج المحلي – اهتلاك رأس المال
٢. **صافي الدخل المحلي**
صافي الدخل المحلي = صافي الناتج المحلي – الضرائب غير المباشرة + الإعلانات الإنتاجية
٣. **الدخل الشخصي**
الدخل الشخصي = صافي الدخل المحلي – أقساط الضمان الاجتماعي – ضرائب على أرباح الشركات – أرباح غير موزعة + مدفوعات الضمان الاجتماعي
٤. **الدخل الشخصي المتاح (الدخل المتاح للتصرف فيه)**
الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي – الضرائب المباشرة

جدول تسلسل الحاسبات القومية
أجمالي الناتج المحلي
- اهتلاك رأس المال

= صافي الناتج المحلي
- صافي الضرائب غير المباشرة

= صافي الدخل المحلي
= صافي الدخل المحلي

- الأرباح غير الموزعة
- ضرائب على الأرباح
- أقساط التقاعد
+ مدفوعات الضمان الاجتماعي

= الدخل الشخصي

- الضرائب على الدخول

= الدخل الشخصي المتاح

- الإنفاق الاستهلاكي الخاص

= الادخار

مثال : إذا اعطيت البيانات التالية بالمليون دولار :

القيمة	البيان	القيمة	البيان
٤٦	استثمار خاص	١٣	ارباح غير موزعة
٩	الصادارات	١٢	واردات
١٩٠	الدخل المتاح	٢٢	ضرائب غير مباشرة
١٠	ادخار شخصي	٣٨	ضرائب مباشرة
٨٤	انفاق حكومي	٢٣	اقساط معاشات التقاعد
٥٢	اهتلاك رأس المال	٣١	مدفوعات الضمان الاجتماعي

المطلوب : حساب مايلي

١- إجمالي الناتج المحلي
٢- صافي الناتج المحلي
٣- صافي الدخل المحلي
٤- الدخل الشخصي

الحل :

١- إجمالي الناتج المحلي = استهلاك خاص + استثمار خاص + انفاق حكومي + (صادرات – واردات)
اي أن : إجمالي الناتج المحلي = (الدخل المتاح – الادخار الشخصي) + استثمار خاص + انفاق حكومي + (صادرات – ورادات)
إجمالي الناتج المحلي = (١٩٠ – ١٠) + ٤٦ + ٨٤ + (٩ – ١٢) = ٣٠٧ مليون دولار
٢- صافي الناتج المحلي = إجمالي الناتج المحلي – اهتلاك رأس المال
اي أن : صافي الناتج المحلي = ٣٠٧ – ٥٢ = ٢٥٥ مليون دولار
٣- صافي الدخل المحلي = صافي الناتج المحلي – ضرائب غير مباشرة + إعانات انتاجية

اي أن : صافي الدخل المحلي = ٢٥٥ – ٢٢ + ٠ = ٢٣٣ مليون دولار

٤- الدخل الشخصي = صافي الدخل المحلي – أقساط الضمان الاجتماعي – ضرائب على أرباح الشركات – أرباح غير موزعة + مدفوعات الضمان الاجتماعي

٢٣٣ – ٢٣ – ٠ – ١٣ + ٣١ = ٢٢٨ مليون دولار

<u>طريقة أخرى</u> :

الدخل الشخصي = الدخل المتاح للتصرف فيه + ضرائب مباشرة

اي أن : الدخل الشخصي = ١٩٠ + ٣٨ = ٢٢٨ مليون دولار

مثال : إذا اعطيت البيانات التالية بالمليون دولار :

مليون ريال	البند	مليون ريال	البند
٤٠	أقساط معاشات التقاعد	١٨٠	اهتلاك رأس المال
٢٤	إيجارات	١٦٣	ضرائب غير مباشرة
١٠٨٠	استهلاك القطاع العائلي	٢٤٠	إجمالي الاستثمار
٦٥	ضرائب على الأرباح	١٠٢٨	أجور و رواتب
١٨	أرباح غير موزعة	٣٦٥	إنفاق حكومي استهلاكي
١٧	صادرات	٩٧	دخول أصحاب الاعمال الصغيرة
١٠	واردات	٢٠	مدفوعات الضمان الاجتماعي
١١٧	أرباح موزعة	٤٠	ضرائب مباشرة

المطلوب :

١- حساب إجمالي الناتج المحلي بطريقتي الدخل و الإنفاق

٢- حساب صافي الناتج المحلي

٣- حساب الدخل الشخصي

٤- حساب الادخار

الحل :

١- إجمالي الناتج المحلي

أ. بطريقة الدخل : إجمالي الناتج المحلي = صافي الدخل المحلي + اهتلاك رأس المال + ضرائب غير مباشرة

صافي الدخل المحلي = أجور ومرتبات + إجمالي الارباح (موزعة + غير موزعة + ضرائب أرباح) + ايجارات + الفوائد + دخول أصحاب الاعمال الصغيرة

اي أن : صافي الدخل المحلي = ١٠٢٨ + ١١٧ +٦٥ + ١٨ + ٢٤ + ٠ + ٩٧ = ١٣٤٩ مليون دولار

إجمالي الناتج المحلي = ١٣٤٩ + ١٨٠ + ١٦٣ = ١٦٩٢ مليون دولار

ب. إجمالي الناتج المحلي بطريقة الانفاق : إجمالي الناتج المحلي = استهلاك عائلي + استثمار خاص + انفاق حكومي + (صادرات – واردات)

٢- صافي الناتج المحلي = إجمالي الناتج المحلي – اهتلاك رأس المال

اي أن : صافي الناتج المحلي = ١٦٩٢ – ١٨٠ = ١٥١٢ مليون دولار

٣- الدخل الشخصي = صافي الدخل المحلي – معاشات التقاعد – أرباح غير موزعة – ضرائب أرباح + مدفوعات الضمان الاجتماعي

اي أن : الدخل الشخصي = ١٣٤٩ – ٤٠ – ١٨ – ٦٥ + ٢٠ = ١٢٤٦ مليون دولار

الادخار = الدخل الشخصي المتاح – الاستهلاك العائلي = (الدخل الشخصي – ضرائب مباشرة) – استهلاك عائلي

الادخار = (١٢٤٦ – ٤٠) – ١٠٨٠ = ١٢٦ مليون دولار

٧) الدخل النقدي و الدخل الحقيقي

الدخل النقدي : القيمة السوقية للإنتاج من السلع و الخدمات المنتجة خلال العام مقدرة بالأسعار الجارية في السوق

الدخل الحقيقي : القيمة السوقية للإنتاج من السلع والخدمات مقدرة بالأسعار الثابتة وهي أسعار سنة الأساس

$$\text{الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الدخل النقدي}}{\text{الرقم القياسي للأسعار}} \times 100$$

$$\text{الرقم القياسي للأسعار} = \frac{\text{الأسعار في سنة المقارنة}}{\text{الأسعار في سنة الاساس}} \times 100$$

مزايا حسابات الناتج المحلي :

١- تعتبر مقياس لرفاهية المجتمع
٢- تفيد في التخطيط
٣- تفيد في التنبؤ
٤- تستخدم للحكم على مدى تقدم المجتمع
٥- تستخدم في المقارنة بين الدول

عيوب ومحاذير حسابات الناتج المحلي

١- يجب الحذر عند استخدامها في المقارنة بين الدول بسبب اختلاف طريقة الحساب
٢- قد لا تعبر عن مستوى الرفاهية اذا كان هناك تفاوت في توزيع الدخل
٣- احتمال الخطأ في حسابها بسبب :
- **نقص بعض البيانات**
- **عدم توافر بعض البيانات**
- **عدم دقة بعض البيانات**

الحاسبات القومية والنمو الاقتصادي – الفصل الثاني

<u>الناتج المحلي الاجمالي :</u>

يقصد بالناتج المحلي الاجمالي القيمة السوقية (بالاسعار الجارية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في قطر معين وفي فترة زمنية معينة .

يعتبر الانتاج المحلي الاجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة لتحديد مستوى النشاط الاقتصادي واتجاه وسرعة نموه

<u>القيمة السوقية :</u>

نحصل على القيمة السوقية لأي سلعة أو خدمة بضرب الكمية المنتجة في سعرها الجاري في السوق ، ويطلق على الناتج المقوم بالأسعار الجارية ، الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (Current Price GDP) أي المحلي الاسمي (Nominal GDP)

<u>السلع والخدمات النهائية :</u>

تضم كل من السلع الاستهلاكية والصادرات والسلع الاستثمارية بالإضافة إلى الزيادة في المخزون من السلع المختلفة

<u>السلع الوسيطة :</u>

هي السلع التي يتم إنتاجها بواسطة منشأة معينة لتستخدمها منشأة أخرى كعنصر إنتاج (Input) في إنتاج سلعة أو خدمة نهائية أخرى

<u>الحساب المزدوج :</u>

إذا احتسبت قيمة السلع الوسيطة في حساب الناتج المحلي الاجمالي ، فإنها تحتسب مرتين ، مرة كسلعة وسيطة ومرة أخرى كجزء من قيمة السلعة النهائية .
ويعرف ذلك بالحساب المزدوج ويتسبب في تضخيم قيمة الناتج المحلي الإجمالي بما يفوق حقيقته

<u>طريقة القيمة المضافة :</u>
ولتجنب الوقوع في خطأ الحساب المزدوج ، تستخدم طريقة القيمة المضافة ، حيث يتم تجميع القيمة المضافة (قيمة الانتاج – قيمة السلع الوسيطة) في كل مرحلة من مراحل الانتاج ، والقيمة الاجمالية المضافة من السلع الوسيطة هي قيمة السلعة النهائية فالقيمة المضافة مقياس آخر للناتج المحلي الإجمالي ، كما هو مبين في الجدول التالي :

مراحل الانتاج (١)	قيمة الانتاج (٢)	القيمة المضافة (٣)
١. القمح	٢٠٠	٢٠٠
٢. الطحين	٣٠٠	١٠٠
٣. الخبز	٤٠٠	١٠٠
المجموع	٩٠٠	٤٠٠

السلع والخدمات المنتجة محلياً :

لقياس قيمة الناتج المحلي الإجمالي يتم حساب قيمة السلع والخدمات النهائية الجديدة المنتجة خلال فترة زمنية معينة وهي سنة عادة ، فقط داخل الحدود الجغرافية للدولة
أما عمليات شراء وبيع السلع المستعملة التي تم إنتاجها في سنوات سابقة فلا تدخل في تقدير قيمة الناتج المحلي الاجمالي للسنة الحالية .

التدفق الدائري للإنتاج والدخل :

لتفهم أداء الاقتصاد الكلي وما يأثر به من عوامل داخلية وخارجية ، سستخدم نموذج مبسط لاقتصاد مغلق يتكون من قطاعين اثنين فقط ، هما القطاع العائلي ، وقطاع منشآت الاعمال وللتبسيط نفترض أن القطاع العائلي لا يدخر بل ينفق كل مايحصل عليه من دخل ، كما هو في الشكال التالي :

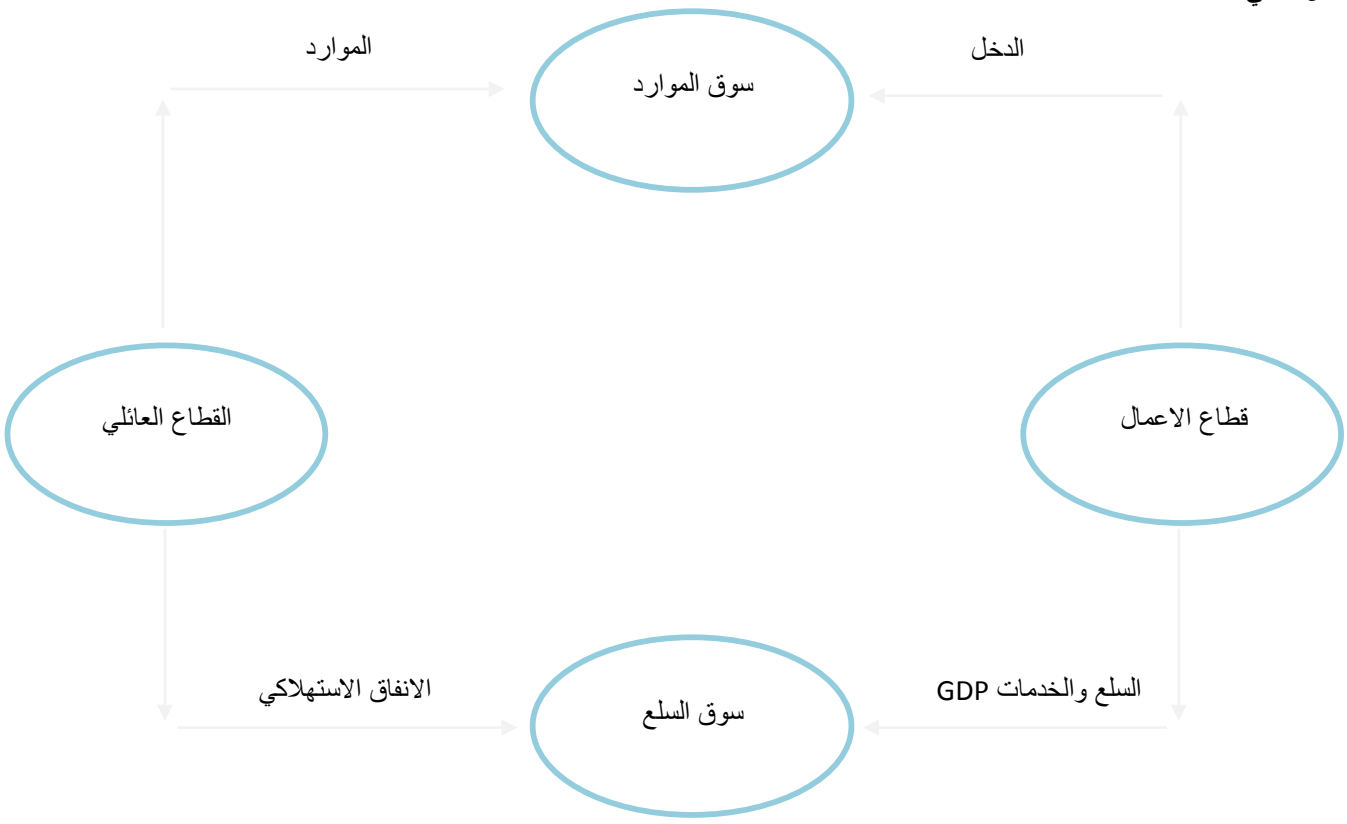

شرط توازن الاقتصاد الكلي :

التوازن الاقتصادي هو حالة من الاستقرار ، حيث تنعدم القوى الدافعة للتغيير ويتحقق توازن الاقتصاد الكلي في نموذج التدفق الدائري للدخل والانفاق عندما يتعادل الدخل (Y) مع الانفاق الذي يقتصر في هذا النموذج على الإنفاق الاستهلاكي (C) لذلك يكون الاقتصاد في حالة توازن دائم نتيجة لافتراض عدم وجود المدخرات

إذا افترضنا أن القطاع العائلي يدخر جزء من دلخه ، فستكون هذه المدخرات متاحة عن طريق القطاع المالي (البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى) قطاع الأعمال لتمويل الاستثمار (I) وفي هذه الحالة يتحقق توازن الاقتصاد الكلي عندما يتعادل الدخل مع إجمالي الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري ، أي عندما تكون (Y = C + I) .

الإنفاق الحكومي :

يؤثر الإنفاق الحكومي بدرجة كبيرة على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير في الطلب الكلي . و يقسم الإنفاق الحكومي إلى قسمين : الإنفاق الجاري (Current Expenditure) ، و الإنفاق الاستثماري (Investment Expenditure) .صافي الصادرات من السلع و الخدمات :

يقصد بالصادرات (Exports) ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي الذي يتم بيعه إلى الأقطار الأخرى ، أما الواردات (Imports) فهي السلع و الخدمات التي يتم جلبها من الخارج ، و يطلق على الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات (X-M) ، صافي الصادرات (Net Exports) ، أو الميزان التجاري (Balance of Trade) .

يتضح من السابق أن المنشآت تقوم ببيع الناتج المحلي الإجمالي للمستهلكين من خلال أسواق السلع ، و ينفق المستهلكون ما يعادل قيمة الناتج على شرائه ، و لما كان القطاع العائلي في هذا النموذج لا يدخر ، فإن الإنفاق يتعادل أيضاً مع الدخل .

أي أن كل دينار من الناتج يولد دخولاً تعادله لأفراد المجتمع و يؤدي إلى إنفاق إجمالي بمقدار الدينار أيضاً في غياب الادخار ، و بالتالي يكون :

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) = إجمالي الإنفاق = إجمالي الدخل المخلي

لذا فإنه من الممكن قياس الناتج المحلي الإجمالي بثلاث طرق هي :

1. **طريقة الناتج .**
2. **طريقة الإنفاق .**
3. **طريقة الدخل .**

١. طريقة الناتج :

يتم في طريقة الناتج (Product Method) جمع قيم السلع و الخدمات النهائية المنتجة محلياً في سنة معينة ، و يتم تقدير الناتج بضرب الكمية المنتجة من كل سلعة أو خدمة في سعر الوحدة منها السائد في أسواق التجزئة .

الناتج المحلي الإجمالي = مجموع [السعر × الكمية] جميع السلع و الخدمات النهائية

٢. طريقة الدخل :

يقاس الناتج المحلي بطريقة الدخل (Income Method) بجمع الدخول المتحققة لأفراد المجتمع قاء مساهمتهم في الإنتاج مضافاً إليها الضرائب غير المباشرة و إهتلاكات الأصول الثابتة (Capital Depreciation) و مطروحاً منها الإعلانات الحكومية غير المباشرة (Indirect Government Subsidies) كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول (١ – ٢) : الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل		
بنود الدخل	الدخل	GDP%
دخول العاملين	4981	58.5
صافي الفائدة	449	5.3
دخل الإيجارات	163	1.9
أرباح الشركات	825	9.7

دخول المالكين للأعمال الصغيرة	577	6.8
زائد الضرائب غير المباشرة	808	9.5
ناقصاً الإعلانات غير المباشرة	-200	-2.3
إهلاكات الأصول الثابتة	908	10.6
الناتج المحلي الإجمالي	8511	100

٣. طريقة الإنفاق :

يوضح الجدول التالي كيفية قياس الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق (Expenditure Method) ، و تم ذلك بجمع الإنفاق على السلع و الخدمات النهائية الجديدة أو الإنفاق على السلع و الخدمات النهائية الجديدة أو الإنفاق على GDP من قبل القطاعات الاقتصادية المختلفة وفق المعادلة .

$$GDP = C + I + G + X - M$$

حيث :

- **(C) : الإنفاق الاستهلاكي .**
- **(I) : الإنفاق الاستثماري .**
- **(G) : الإنفاق الحكومي على السلع و الخدمات .**
- **(M) : الواردات .**
- **(X) : الصادرات .**

جدول (1-3) : الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق (الإنفاق بملايين الدينارات في سنة 2003)		
بنود الإنفاق	الإنفاق	GDP%
الإنفاق الاستهلاكي	5808	68.2
الاستثمار الخاص	1367	16.1
الإنفاق الحكومي	1487	17.5
صافي الصادرات	-151	-1.8
الناتج المحلي الإجمالي	8511	100

طرق احتساب الناتج المحلي الإجمالي :

توضيح مهم

- **لفهم طرق احتساب الناتج المحلي الإجمالي (تدفق الإنتاج ، تدفق التكاليف) لابد من استعراض ما يسمى دورة الدخل في الاقتصاد .**

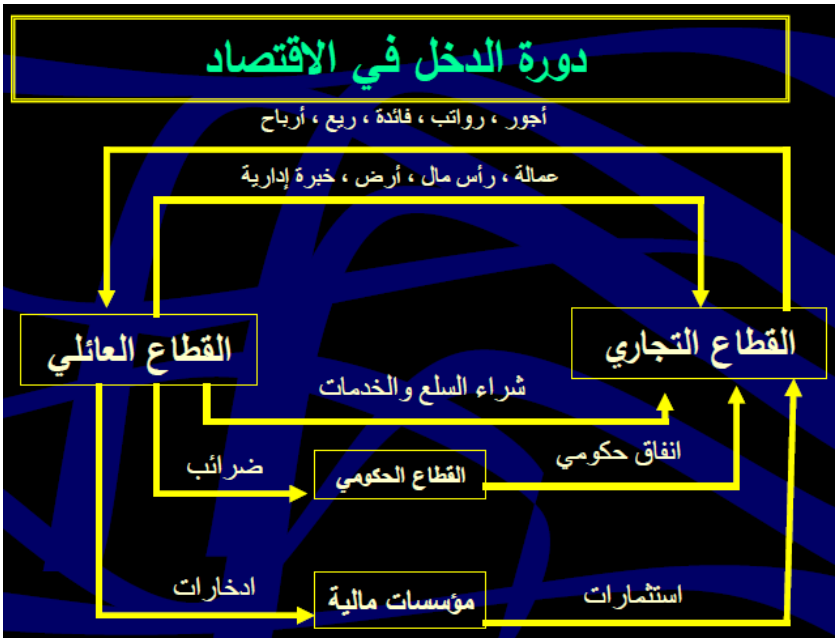

هنالك طريقتين لحساب الناتج المحلي الإجمالي

<u>الطريقة الأولى</u> : (طريقة الإنفاق)

الإنفاق الاستهلاكي
الإنفاق الحكومي
الإنفاق الاستثماري
صافي الصادرات

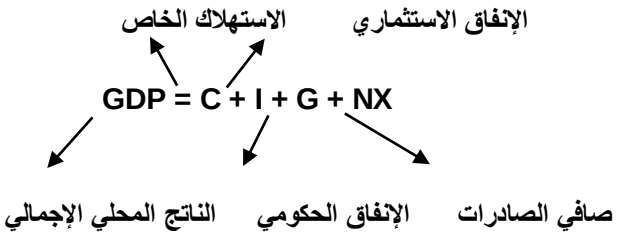

<u>الطريقة الثانية</u> : طريقة الدخل (عوائد عناصر الإنتاج) :

الأجور
ريع الأرض
الفوائد
دخول المالكين غير المساهمين في الشركات
عوائد المساهمين من استثمارات شركاتهم
اهتلاك رأس المال
الضرائب التجارية غير المباشرة
أرباح الشركات

-انظر المثال ص ١٠٧ -

<u>الناتج القومي الإجمالي</u>

الفرق بين الناتج القومي الإجمالي و الناتج المحلي الإجمالي
الناتج المحلي الإجمالي : مجموع القيم النقدية للسلع و الخدمات النهائية التي يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج المتاحة في المجتمع المعني .
<u>لكن التساؤل المهم</u> : أن بعض عوائد عناصر الإنتاج يكون غير مملوك للدولة و إنما هو ملك لدولة أخرى ، و أن هنالك دخل يأتي للدولة من الخارج نتيجة العمالة في دولة أخرى .

الفرق بين ما يتدفق داخل للدولة (من عوائد عناصر الإنتاج) و ما يتدفق خارجها يطلق عليه صافي دخل عناصر الإنتاج في الخارج .
عند إضافة صافي دخل عناصر الإنتاج في الخارج إلى الناتج المحلي الإجمالي نحصل على : الناتج القومي الإجمالي GNP .

مثال
احسب الناتج القومي الإجمالي إذا علمت أن الناتج المحلي الإجمالي 2373 مليون دولار و أن عوائد عناصر الإنتاج المتدفقة داخل الدولة 191 و أن عوائد عناصر الإنتاج المتدفقة من داخل الدولة 151 دولار .
الحل
الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي دخل عناصر الإنتاج في الخارج
= 2373 + (191 – 151)
= 3737 + 40
= 2413

<u>مقاييس أخرى لحساب الناتج</u>
1. **صافي الناتج المحلي = إجمالي الناتج المحلي – اهتلاك رأس المال**
2. **صافي الدخل المحلي = صافي الناتج المحلي – الضرائب غير المباشرة**
3. **الدخل الشخصي = صافي الدخل المحلي – أقساط الضمان الاجتماعي – ضرائب أرباح الشركات – أرباح محتجزة + مدفوعات الإعلانات**
4. **الدخل الممكن التصرف فيه = الدخل الشخصي – الضرائب المباشرة على الدخل**

<u>حسابات الدخل القومي</u>
يعد الناتج القومي الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعاً و استخدامات لقياس الأداء الاقتصادي و مقدرة الاقتصاد على الإنتاج . و عندما نحاول إعطاء قيمة نقدية للسلع و الخدمات المنتجة من قبل اقتصاد معين خلال فترة معينة ، فإن مجموع تلك القيم هو ما يعبر عنه بالناتج القومي . و لكي نتوصل إلى مفهوم الدخل و الناتج القومي ينبغي لنا أن نستعرض ما يعرف بنموذج " حلقة التدفق الدائري للدخل " Circular Flows of Income و الذي يوضح العلاقات المتشابكة بين القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد (العائلي ، الإنتاجي ، الحكومي و العالم الخارجي) .
نفترض ابتداءً أننا نواجه اقتصاد مغلق (اقتصاد لا دور للحكومة فيه و لا يتعامل مع العالم الخارجي) مكون من قطاعين فقط هما قطاع العائلات و قطاع المنتجين . هذا مع افتراض أن الدخل الذي يحصل عليه القطاع العائلي سوف ينفق على السلع و الخدمات التي ينتجها القطاع الإنتاجي ..

التدفق الدائري للدخل

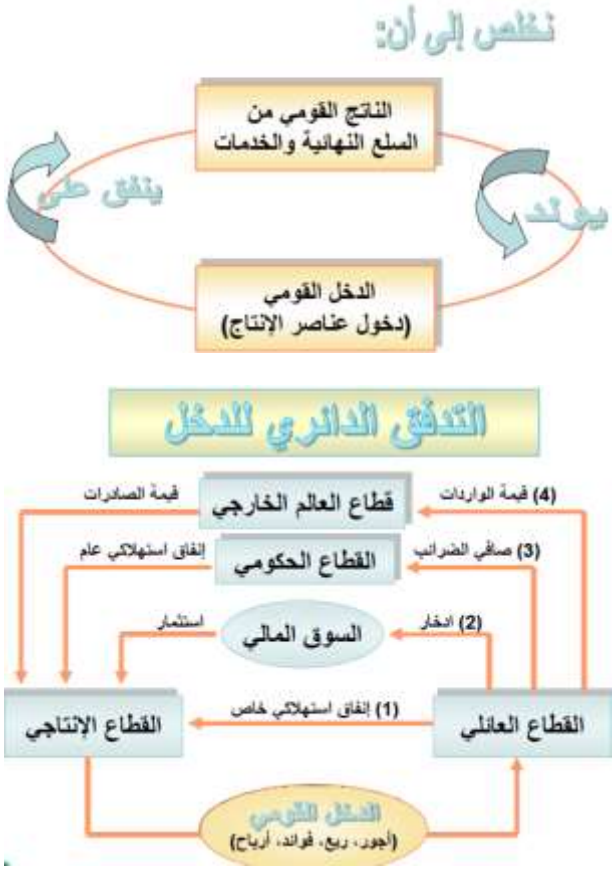

<u>طرق قياس الناتج القومي</u>

من خلال ما تقدم :

الناتج القومي National Product هو " القيمة السوقية لجميع السلع النهائية و الخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة " .

الدخل القومي National Income هو " مجموع دخل عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة " .

الإنفاق الكلي Total Expenditure هو " الطلب الكلي في المجتمع و المتمثل في إنفاق القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد " ، و هي : القطاع العائلي (قطاع المستهلكين) . قطاع رجال الأعمال (القطاع الإنتاجي) . القطاع الحكومي . قطاع العالم الخارجي .

- **و عليه يمكن قياس الناتج القومي بثلاث طرق :**
  1. **طريقة الناتج .**
  2. **طريقة الإنفاق .**
  3. **طريقة الدخل .**

<u>أولاً : طريقة الناتج :</u>

تقوم هذه الطريقة على أساس قياس قيمة كل السلع النهائية و الخدمات التي أنتجت خلال العام . و يقصد بالمجتمع جميع الأشخاص الطبيعيين الذين يحملون جنسية الدولة سواء كانوا مقيمين داخل الدولة أو خارجها . و لكي يتم تجميع كافة المنتجات من سلع و خدمات لابد من جمع القيم السوقية لتلك المنتجات ، فإنه من غير ذي معنى أن يكون الجمع على أساس الكميات ، إنما نقوم مثلاً بجمع كمية الآلات المنتجة مضروبة في قيمة الآلة الواحدة زائداً كمية القمح مضروبة في ثمن الوحدة منه ... و هكذا . و يثار هنا تساؤل هام و هو :

ماذا يحسب ضمن الناتج القومي ؟ و ماذا يستبعد ؟

العمليات الغير سوقية Nonmarket Transactions

" العمليات التي تتضمن سلع و خدمات لا ترد إلى الأسواق و لا تتم مبادلتها بالنقود " .

من العمليات الغير سوقية :

- **السلع التي يتم استهلاكها بواسطة منتجيها و لا تصل إلى الأسواق ، كالجزء الذي يستهلكه المزارع من محصوله الزراعي ، أو ذلك الجزء الذي يستهلكه الصياد من حصيلته السميكة ، هي سله تمثل جزء من الناتج القومي لابد من إضافته و تحسب قيمته على أساس أسعار مثيلاتها في السوق .**
- **خدمات الإسكان أو المساكن التي يقطنها ملاكها هي أيضاً خدمات يجب أن تحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي ، و يتم تقييمها كأنما يؤجرها أصحابها .**
- **الخدمات الحكومية المجانية كالدفاع و الأمن و التعليم هي خدمات لابد أن تدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي و لكن لا يمكن تقييمها على أساس سعر مثيلاتها في السوق لأن كثير منها ليس لها مثيل في السوق ، و لذا تحسب على أساس تكلفتها . و يستبعد من القاعدة ما يعرف بنفقات التحويلات و هي " نفقات تتحملها الحكومة دون الحصول على مقابل أو مساهمة من الحاصلين عليها في الناتج القومي (معونات الضمان الاجتماعي ، تعويضات البطالة ، معونات العجز و الشيخوخة و معونات ضحايا الحروب و غير ذلك) " .**
- **الخدمات الشخصية المجانية و التي يقدمها الأفراد دون الحصول على مقابل لها كخدمات ربات البيوت أو إصلاح الرجل لسيارته بنفسه .. تمثل خدمات منتجة يتعين إدخالها ضمن الناتج القومي و لكنها لا تحسب لصعوبة حصرها و تعيين الحد الذي يمكن أن تتوقف عنده هذا النوع من الخدمات .**

لتجنب الازدواجية و التكرار في حساب الناتج القومي الإجمالي بإتباع أحد الأسلوبين التاليين :

أ- أسلوب المنتج النهائي :
أسلوب يقضي بجمع قيم جميع السلع النهائية المنتجة و الخدمات ، و عدم إدخال أي عمليات وسيطة عند حساب الناتج القومي الإجمالي . أي أنه يتم حساب السلع أو المنتج النهائي الذي يباع مباشرة في السوق ، و بجمع كافة السلع و الخدمات النهائية نحصل على الناتج القومي الإجمالي .

ب- أسلوب القيمة المضافة :
القيمة المضافة Added Value هي " المساهمة الصافية في الناتج القومي " . أي عبارة عن قيمة إنتاج المشروع مطروحاً منه مشتريات المشروع من الغير ، أي القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – مستلزمات الإنتاج . و يقضي أسلوب القيمة المضافة بجمع إجمالي القيم المضافة لجميع المشروعات أو المراح الإنتاجية ليعطينا الناتج القومي الإجمالي .

مثال :
لو كان لدينا سلعة نهائية كالملابس القطنية الجاهزة ، فإن المادة الأولية (الخام) هي القطن . فلو باع مزارع قطن بمبلغ ٢٠ ألف ريال لمصنع غزل و نسيج ، قام بصنع القماش ليبيعه لمصنع الملابس الجاهزة بمبلغ ٣٠ ألف ريال ، ثم قام ذلك الأخير بصنع الملابس القطنية و باعها في السوق بما قيمته ٥٠ ألف ريال . فإذا حسبنا جميع السلع المنتجة من أولية و وسيطة و نهائية يصبح الناتج لدينا = ٢٠ + ٣٠ + ٥٠ = ١٠٠ ألف ريال .

و لكن في الحقيقة أن القطن لم يصل إلى الأسواق في صورة نهائية إنما أدخل في صناعة النسيج . و النسيج لم يباع في السوق كنسيج إنما أدخل بأكمله في صناعة الملابس الجاهزة ، فالسلعة النهائية التي وصلت إلى السوق هي فقط الملابس و قيمتها ٥٠ ألف ريال .

مراحل الإنتاج	قيمة البيع	مستلزمات الإنتاج	القيمة المضافة
مزرعة القطن	20	0	20
مصنع النسيج	30	20	10
مصنع الملابس	50	30	20
إجمالي القيمة المضافة			50

ثانياً : طريقة الإنفاق :
تقتضي هذه الطريقة بجمع كافة الإنفاق اللازم للحصول على السلع و الخدمات النهائية أو تامة الصنع . و حيث أن القطاعات الأساسية في الاقتصاد هي القطاعات الأربعة السابق ذكرها و التي تقوم كل منها بنوع معين من الإنفاق بحيث يشكل في مجموعه إجمالي الإنفاق الكلي الفعلي (الإنفاق الاستهلاكي ، الإنفاق الاستثماري ، الإنفاق الحكومي ، إنفاق العالم الخارجي) و الذي لابد و أن يتساوى مع إجمالي الناتج القومي . و يتلخص هذا الإنفاق في الآتي :

١. **الإنفاق الاستهلاكي :**

يتمثل الإنفاق الاستهلاكي في " مجموع القيم النقدية للسلع النهائية و الخدمات التي يستهلكها الأفراد " . و يشتمل على ما ينفقه القطاع العائلي من سلع معمرة كشراء سيارة أو ثلاجة أو أثاث و غيره ، و سلع غير معمرة كمختلف السلع الاستهلاكية ، هذا إضافة إلى الخدمات المختلفة كخدمات الطبيب و المعلم و المهندس و الكهربائي ... و غيرها .

٢. **الإنفاق الاستثماري :**

" مجموع القيم النقدية للسلع الاستثمارية (الرأسمالية) التي تستخدم في إنتاج السلع و الخدمات النهائية بواسطة القطاع الخاص " . أي أنه الإنفاق الذي يتم بواسطة رجال الأعمال و الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني . و يتضمن ما يلي :

أ- **الشراء النهائي للعدد و المعدات الآلات بواسطة منشآت الأعمال .**

ب- **جميع الإنشاءات من مباني سكنية و مصانع و مراكز تجارية . (لماذا يعتبر إنشاء المباني السكنية استثمار و ليس استهلاك ؟ لأن المباني سلع رأسمالية تدر عائداً بتأجيرها) .**

ت- **التغير في المخزون ، و الذي يقصد به التغير في المخزون السلعي من مواد أولية و وسيطة و سلع نهائية . فالإضافة إلى أن المخزون جزء من الناتج لابد من إضافته عن حساب الناتج القومي الإجمالي ، و السحب من المخزون جزء من إنتاج الفترة السابقة لذا يجب طرحه .**

و لا يشتمل الإنفاق الاستثماري على تحويل الأصول و الأوراق المالية السائلة من أسهم و خلافه ، و كذلك الأصول الملموسة المستعملة . فشراء الأسهم و السندات و إعادة بيع السلع الرأسمالية المستعملة لا يعد استثماراً على المستوى القومي بل مجرد تحويل لملكية أصول موجودة فعلاً .

المقصود هنا إجمالي الاستثمار و ليس صافي الاستثمار و الفرق يتمثل في رأس المال الذي هلك في الإنتاج و الذي يحل محله استثمار جديد و هو ما بالاستثمار الإحلالي أو اهتلاك رأس المال . أي : الاستثمار الإجمالي = الاستثمار الصافي + الاستثمار الإحلالي (اهتلاك رأس المال) .

٣. **الإنفاق الحكومي :**

" مجموع القيم النقدية للسلع أو الخدمات الاستهلاكية و الاستثمارية التي تشتريها الحكومة " ، و تشمل جميع مشتريات الحكومة من سلع مختلفة و خدمات ، إضافية إلى نفقاتها على بناء المدارس و المستشفيات و الطرق و المشروعات الاستثمارية و الأجور و المرتبات ... ألخ . أما مدفوعات التحويلات فطالما أنها لا تمثل مساهمة من المنتفعين بها في الناتج و لا تعكس أي إنتاج جاري فإنها لا تدخل ضمن الإنفاق الحكومي .

٤. **إنفاق العالم الخارجي :**

يعرف بصافي الصادرات و هو " قيمة الصادرات المطروحة منها قيمة الواردات " . فإن ما ينتج داخل الدولة لا يستهلك بأكمله محلياً أنما يرسل جزء يضاف للناتج القومي للدولة . من ناحية أخرى تحتاج الدولة إلى تخصيص جزء من إنفاقها للحصول على واردات من سلع و خدمات منتجة في الخارج ، و هو جزء يجب طرحه من الناتج القومي . و على ذلك يكون :

إنفاق العالم الخارجي أو صافي الصادرات = الصادرات – الواردات

و بناءاً على ما تقدم :

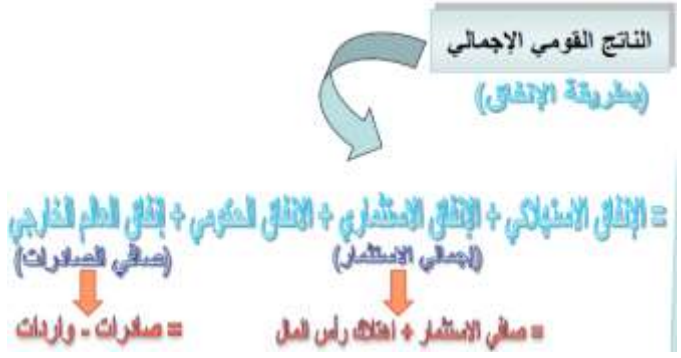

<u>مثال</u> :

بمعلومية البيانات التالية، احسب الناتج القومي الإجمالي:

الإنفاق الحكومي = 600 مليون	الإنفاق العائلي = 500 مليون
صافي الاستثمارات = 300 مليون	صافي الصادرات = (- 100) مليون
إجمالي الاستثمارات = 420 مليون	إجمالي الصادرات = 200 مليون
إجمالي الواردات = 300 مليون	اهتلاك رأس المال = 120 مليون

<u>الناتج القومي الإجمالي</u> : (بطريقة الإنفاق)
= الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي الصادرات
(إجمالي الاستثمار) (صادرات – واردات)
الناتج القومي الإجمالي = ٥٠٠ + ٦٠٠ + ٤٢٠ + (- ١٠٠) = ١٤٢٠

الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product (GDP

أهداف الفصل
من المفترض أن يكون الطالب بعد الانتهاء من الفصل قادراً على أن :
- **يفرق بين الطرق المختلفة لقياس حسا الناتج المحلي الإجمالي .**
- **يفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي و الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و الناتج القومي الإجمالي و متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج .**
- **يذكر مزايا و عيوب حسابات الناتج المحلي الإجمالي .**
- **يفسر أرقام و مؤشرات الناتج السعودي .**

الخطوط العريضة للفصل :
- **الناتج المحلي الإجمالي .**
- **الناتج القومي الإجمالي .**
- **تطبيق محلول .**
- **الناتج المحلي الحقيقي و النقدي .**
- **تطبيق محلول .**
- **دورة التدفق الدائري للدخل في حالة قطاعين .**
- **طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي .**
- **مثال تطبيقي .**
- **متوسط نصب الفرد من الدخل Per – Capita income .**
- **تطبيق محلول .**
- **مزايا حسابات الناتج المحلي .**
- **عيوب و محاذير حسابات الناتج المحلي .**
- **الناتج المحلي الإجمالي السعودي .**
- **تشكيل مجموعات عمل .**
- **أسئلة للمراجعة .**
- **واجب منزلي .**

الناتج المحلي الإجمالي
مفهوم الناتج المحلي الإجمالي :
مجموع قيمة ما ينتج من سلع نهائية و خدمات داخل الحدود الجغرافية لدولة ما خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) سواء تم ذلك بواسطة مواطني الدولة أو الأجانب المقيمين بها . و يطلق على الناتج المحلي هنا بنالتج المحلي الإجمالي الأسمى أو الناتج بالأسعار الجارية .
و من التعريف يلاحظ أن :

١- الناتج المحلي يقوم بالسعر الجاري .
٢- الناتج المحلي الإجمالي يركز على ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة .
٣- يهتم الناتج المحلي بما أنتج خلال العام ، بغض النظر عن سنة البيع .

الناتج القومي الإجمالي
Gross National Product (GNP)
مفهوم الناتج القومي الإجمالي :
مجموع قيمة ما ينتج من سلع نهائية و خدمات بواسطة مواطني دولة ما خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) سواء تم ذلك داخل الحدود الجغرافية للدولة أو خارجها .
و من التعريف يلاحظ أن :
الناتج القومي الإجمالي يركز على جنسية عناصر الإنتاج التي استخدمت لإنتاج هذه المنتجات .
الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي دخول عناصر الإنتاج في الخارج
فإن كان :

١- صافي دخول عناصر الإنتاج في الخارج موجب فإن :
الناتج القومي الإجمالي > الناتج المحلي الإجمالي

٢- صافي دخول عناصر الإنتاج في الخارج سالب ، فإن :
الناتج القومي الإجمالي < الناتج المحلي الإجمالي

٣- صافي دخول عناصر الإنتاج في الخارج صفر ، فإن :
الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي

تطبيق محلول : (لتنمية مهارة التفكير الإبداعي و المقارنة)
احسب الناتج القومي الإجمالي إذا علمت أن الناتج المحلي الإجمالي 1680 مليار ريال و أن عوائد عناصر الإنتاج المتدفقة إلى داخل الدولة 191 مليار ريال ، و أن عوائد عناصر الإنتاج المتدفقة إلى خارج الدولة 151 مليار ريال ثم قارن بين الناتج القومي و الناتج المحلي ؟
الحل :
الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي دخل عناصر الإنتاج في الخارج
= 1680 + (191 – 151)
= 1680 + 40
= 1720 مليار ريال
يلاحظ أن الناتج القومي (1720 مليار ريال) > الناتج المحلي (1680 مليار ريال)

تطبيق غير محلول : (لتنمية مهارة التفكير الإبداعي و المقارنة)
احسب الناتج القومي الإجمالي إذا علمت أن الناتج المحلي الإجمالي 4267 مليار دولار و أن عوائد عناصر الإنتاج المتدفقة داخل الدولة 450 مليار دولار ، و أن عوائد عناصر الإنتاج المتدفقة من داخ الدول 350 مليار دولار ، ثم قارن بين الناتج القومي و الناتج المحلي ؟
الإجابة عن طريق الطلاب في المحاضرة

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و النقدي Real and Nominal GDP
- **الناتج المحلي النقدي : يعبر عن قيمة ما أنتج من سلع نهائية و خدمات خلال عام مقومة بأسعار هذا العام .**
- **الناتج المحلي الحقيقي =** $\frac{\text{الناتج المحلي النقدي}}{\text{الرقم القياسي للأسعار}}$

طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي :
هناك ثلاث طرق ، هي :
١- طريقة الناتج النهائي .
٢- طريقة الإنفاق .
٣- طريق الدخل .

أولاً : طريقة الناتج النهائي :

يتمثل الناتج النهائي في مجموع القيم النقدية للسلع النهائية و الخدمات التي أنتجت خلال عام .
و بالتالي فإننا نقوم باستبعاد السلع الوسيطة و الخامات التي استخدمت في إنتاج السلع النهائية .
يمكن أيضاً الحصول عل قيمة السلع النهائية عن طريق القيمة المضافة ، على النحو التالي :
القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – قيمة مستلزمات الإنتاج .

مثال تطبيقي : مراحل إنتاج الثوب و القيمة المضافة (لتنمية مهارة التفكير)

	(1) مراحل الإنتاج	(2) قيمة البيع بالريال	(3) القيمة المضافة بالريال
(1)	مزارع القطن	20	20
(2)	مصنع النسيج	30	10
(3)	الخياط	50	20
		100 ريال	50 ريال

لو جمعنا القيمة المضافة لكل مرحلة من مراحل الإنتاج لحصلنا على قيمة الثوب و هي قيمة السلعة النهائية 50 ريال .
أما لو جمعنا قيمة البيع لكل مرحلة من مراحل الإنتاج لأصبح لدينا مبلغ 100 ريال و هو ضعف ثمن الثوب ، لذلك فإن جمع قيمة البيع لكل مرحلة من مراحل إنتاج السلعة يعطينا قيمة مظللة لأنها تحتسب في قيمة السلعة أكثر من مرة .
و تفادياً لهذه الازدواجية في الحساب تحسب قيمة الناتج المحلي إما عن طريق القيمة النهائية للسلعة (السلعة النهائية × سعر السوق) أو عن طريق جمع القيمة المضافة لكل مرحلة من مراحل إنتاج السلعة .

ثانياً : طريقة الإنفاق :
و تركز هذه الطريقة على الطلب الكلي في المجتمع .
و يشتمل الإنفاق الكلي على :
١- الإنفاق الاستهلاكي الخاص (استهلاك خاص) .

٢- الإنفاق الاستثماري الخاص (استثمار خاص) .
٣- الإنفاق الحكومي : (استهلاك حكومي + استثمار حكومي) .
٤- صافي التعامل مع العالم الخارجي : (صادرات – واردات) أو صافي التجارة الخارجية .

بعبارة أخرى أن الإنفاق الكلي (الناتج المحلي الإجمالي) = إنفاق استهلاكي خاص + إنفاق استثماري خاص + إنفاق حكومي + صافي التعامل مع العالم الخارجي .

$$GDP = C + I + G + (X - M)$$

حيث أن :
GDP تمثل الناتج المحلي الإجمالي .
C الاستهلاك الخاص .
I استثمار خاص (الاستثمار الثابت + التغير في المخزون) .
G إنفاق حكومي .
X صادرات ، M واردات .
X – M صافي التعالم مع العالم الخارجي .

ثالثاً : طريقة الدخل :
و تركز هذه الطريقة على دخول (عوائد) عناصر الإنتاج :
و يلاحظ أن العوائد عبارة عن :

- **الأجور و الرواتب .**
- **الأرباح .**
- **الفوائد .**
- **الإيجارات .**
- **دخول أصحاب الأعمال الصغيرة .**

متوسط نصيب الفرد من الدخل = $\frac{\text{الدخل القومي}}{\text{عدد السكان}}$

تطبيق محلول (لتنمية مهارة التفكير) :
إذا بلغ الدخل القومي 300 مليار دولار ، و عدد السكان 20 مليون نسمة ، احسب متوسط دخل الفرد ؟

متوسط نصيب الفرد من الدخل = $\frac{\text{الدخل القومي}}{\text{عدد السكان}}$

متوسط نصيب الفرد من الدخل = $\frac{300000}{20}$ **= 15 ألف دولار**

مزايا حسابات الناتج المحلي :

١- تعتبر مقياس لرفاهية المجتمع .
٢- تفيد في التخطيط .
٣- تفيد في التنبؤ .
٤- تستخدم للحكم على مدى تقدم المجتمع .
٥- تستخدم في المقارنة بين الدول .

عيوب و محاذير حسابات الناتج المحلي

١- يجب الحذر عند استخدامها في المقارنة بين الدول بسبب اختلاف طريقة الحساب .
٢- قد يحدث ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي ، و لكن قد لا يشعر أفراد المجتمع بتحسن ملموس في مستوى الرفاهية في الوقت الحالي ، مثال لذلك زيادة الإنفاق العسكري للدولة ، و الإنفاق على الصعود إلى الفضاء .

٣- احتمال الخطأ في حسابها بسبب :

- **نقص بعض البيانات .**
- **عدم توفر بعض البيانات .**
- **عدم دقة بعض البيانات .**

الناتج المحلي الإجمالي السعودي

القيمة : مليار ريال (لتنمية مهارة التفكير و المقارنة)

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج المحلى الاجمالى الاسمي	1335,6	1442,6	1786,1	1412,6	1679,1
الرقم القياسي لأسعار المعيشة لجميع السكان بأسعار 1999	108,8	106,0	116,5	122,4	128,9
الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي	1361,0	1361,0	1533,1	1154,1	1302,6

تشكيل مجموعات عمل :
(لتنمية مهارات التفكير)
المجموعة الأولى :

- **وضح مفهوم الناتج المحلي الإجمالي ، مع شرح طرق حسابه ، و مزاياه و عيوبه المختلفة ؟**

المجموعة الثانية :

- **ما الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي و الناتج القومي الإجمالي ؟**
- **اشرح الطرق المختلفة لحساب الناتج المحلي الإجمالي ؟**

المجموعة الثالثة :

- **وضح بالرسم البياني دورة تدفق الدخل في اقتصاد مكون من قطاعين ؟**

<u>أسئلة مراجعه</u>
اختر الإجابة الصحيحة :

١- تعتمد طريقة الدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي على :

أ- دخول عناصر الإنتاج
ب- الطلب الكلي في المجتمع
ت- القيمة المضافة
ث- كل ما ذكر غير صحيح

٢- تعتمد طريقة الإنفاق في حساب الناتج المحلي الإجمالي على :

أ- دخول عناصر الإنتاج
ب- الطلب الكلي في المجتمع
ت- القيمة المضافة
ث- كل ما ذكر غير صحيح

٣- تتمثل القيمة المضافة في :

أ- ناتج طرح قيمة الإنتاج من قيمة مستلزمات الإنتاج
ب- ناتج طرح قيمة مستلزمات الإنتاج من قيمة الإنتاج
ت- أ ، ب معاً
ث- كل ما ذكر غير صحيح

الفصول الثالث و الرابع والخامس

الفصل الثالث – تحديد مستوى الدخل في اقتصاد ذي قطاعين

مكونات الناتج المحلي :

نفتوض اقتصاد مبسط (مغلق) يتكون من قطاعين فقط :

(القطاع العائلي و قطاع الاعمال)

بالتالي لايوجد تبادل مع العالم الخارجي ولا يوجد قطاع حكومي

لتحديد مستوى الدخل التوازني في اقتصاد ذي قطاعين يلززم ان نتعر على كل من دالة الاستهلاك ودالة الادخار

دالة الاستهلاك وداله الادخار

يقسم الدخل المتاح (Y) عادة بين الاستهلاك (C) والادخار (S)

يمكن القول ان الاستهلاك والادخار دالة طردية في الدخل ، حيث ان زيارة الدخل يؤدي الى زيادة كل من الاستهلاك والادخار .

الادخار : ذلك جزء من الدخل غير المستهلك .

$$Y = S + C$$

يمكن التعبير عن دالة الاستهلاك رياضيا على النحو التالى :

$$C = a + b\,Y$$

حيث ان : C تمثل الاستهلاك .

a مقدار ثابت او الاستهلاك المستقل او التلقائي (قيمة الاستهلاك عندما يكون الدخل المتاح = صفر)

b تشير الى الميل الحدي للاستهلاك

Y تمثل الدخل المتاح

الميل الحدي للاستهلاك b :هو عبارة عن تغير في الاستهلاك بسبب تغير الدخل المتاح .

اي ان : الميل الحدي للاستهلاك =

$$\frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الدخل المتاح}}$$

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

MPC = Margina1 Propensity to Consume

الميل المتوسط للاستهلاك : هو عبارة عن ناتج قسمة الاستهلاك على الدخل المتاح اي ان :

الميل المتوسط للاستهلاك = $\frac{\text{الاستهلاك}}{\text{الدخل المتاح}}$

APC = Average Propensity to Consume

$$APC = \frac{C}{Y}$$

دالة الاستهلاك بيانياً :

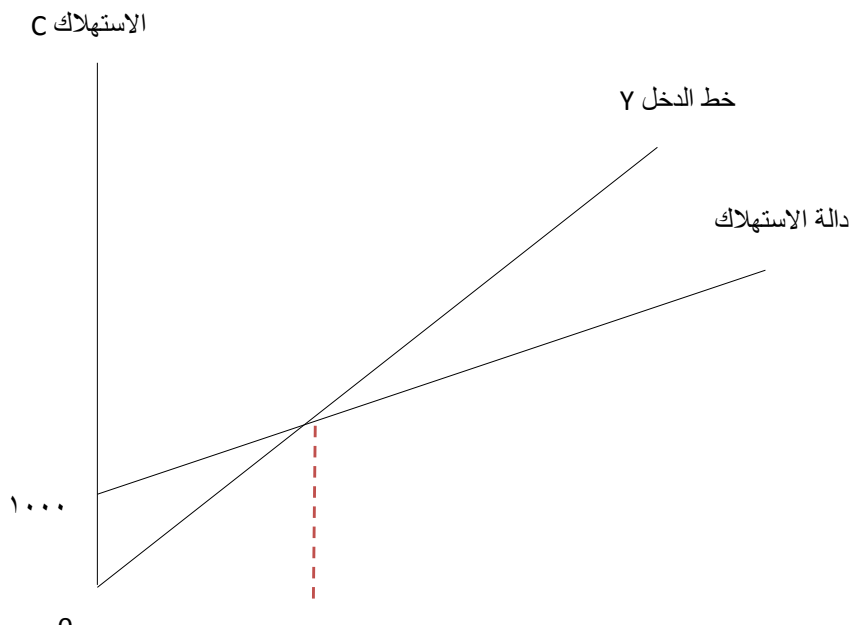

جدول يبين العلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار

الدخل المتاح بالريال	الاستهلاك بالريال	الادخار بالريال
٠	١٠٠٠	ـ ١٠٠٠
١٠٠٠	١٧٥٠	ـ ٧٥٠
٢٠٠٠	٢٥٠٠	ـ ٥٠٠
٣٠٠٠	٣٢٥٠	ـ ٢٥٠
٤٠٠٠	٤٠٠٠	٠
٥٠٠٠	٤٧٥٠	٢٥٠
٦٠٠٠	٥٥٠٠	٥٠٠
٧٠٠٠	٦٢٥٠	٧٥٠

حساب الميل المتوسط والحدي للاستهلاك وللادخار

الدخل المتا	الاستهلاك	الادخار	APC	APS	MPC	MPS
٠	١٠٠٠	ـ ١٠٠٠	-	-	-	-
١٠٠٠	١٧٥٠	ـ ٧٥٠	١,٧٥	ـ ٠,٧٥	٠,٧٥	٠,٢٥
٢٠٠٠	٢٥٠٠	ـ ٥٠٠	١,٢٥	ـ ٠,٢٥	٠,٧٥	٠,٢٥
٣٠٠٠	٣٢٥٠	ـ ٢٥٠	١,٠٨	ـ ٠,٠٨	٠,٧٥	٠,٢٥
٤٠٠٠	٤٠٠٠	٠	١	٠	٠,٧٥	٠,٢٥
٥٠٠٠	٤٧٥٠	٢٥٠	٠,٩٥	٠,٠٥	٠,٧٥	٠,٢٥
٦٠٠٠	٥٥٠٠	٥٠٠	٠,٩٢	٠,٠٨	٠,٧٥	٠,٢٥
٧٠٠٠	٦٢٥٠	٧٥٠	٠,٨٩	٠,١١	٠,٧٥	٠,٢٥

ملاحظات على الجداول :

وجود علاقة طردية بين الدخل والاستهلاك والادخار

وجود قدر من الاستهلاك لايعتمد على الدخل ويسمى الاستهلاك التلقائي ، اي ان الفرد الذي ليس لديه مصدر دخل لابد له من الاستهلاك ويحصل عليه عن طريق :

١-الاقتراض ونسمية الادخار السلبي ٢-مساعدات حكومية

الادخار السالب يتناقص بزيادة الدخل حتى يصبح صفرا وتسمى نقطة التعادل اي أن الاستهلاك قد تساوي مع الدخل

يتم حساب الميل المتوسط للاستهلاك APC عن بقسمة الاستهلاك على الدخل C/Y = APC

يتم حساب الميل المتوسط للادخار APS بقسمة الادخار على الدخل S/Y = APS

يجب ملاحظة أن APC + APS = 1

يتم حساب الميل الحدي للاستهلاك MPC عن طريق قسمة التغير في الاستهلاك على التغير في الدخل : $\Delta C/\Delta Y$ = MPC

يتم حساب الميل الحدي للادخار MPS عن طريق قسمة التغير في الادخار على التغير في الادخار على التغير في الدخل : $\Delta S/\Delta Y$ = MPS

يجب ملاحظة أن MPC + MPS = 1

نلاحظ أن الميل الحدي للاستهلاك نسبة ثابتة وهي (٠,٧٥) نظراً لأن العلاقة بين الاستهلاك والدخل علاقة خطية ، وبالتبعية فإن الميل الحدي للادخار ثابت ويساوي 0.25

الاستهلاك جزئان :
احدهما يتأثر بالدخل فيتغير بتغيره
والآخر لا يتأثر بالدخل
ويمكن توضيح دالة الاستهلاك على النحو التالي :

$$C = a + b\,Y$$

$$C = 1000 + 0.75\,Y$$

الاستهلاك — الاستهلاك عندما يكون الدخل صفرا (الاستهلاك التلقائي) — الميل الحدي للإستهلاك

<u>العوامل الأخرى المؤثرة على الاستهلاك</u>
<u>الاسعار</u>
ارتفاع السعر يترتب عليه انخفاض الاستهلاك والعكس صحيح (علاقة عكسية)
توقعات الاسعار
توقع ارتفاع الاسعار في المستقبل يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الحالي والعكس صحيح
<u>المحاكاة (التقليد)</u>
حيث يحاول الفرد عادة تقليد أقرانه وجيرانه والمحيطين به في نمط استهلاكهم ولو أدى ذلك إلى إنفاق معظم دخله على الاستهلاك
<u>التحضر</u>
يترتب على التحضر زيادة الاستهلاك
<u>الثروة المفاجئة</u>
يترتب على الثروة المفاجئة زيادة الاستهلاك في البداية ، ثم ينخفض بعد ذلك بعد تحقيق قدر معين من الاشباع وتحول المستهلك من النمط الاستهلاكي إلى الادخار
عوامل اخرى : مثل اذواق المستهلكين
<u>دالة الادخار</u>
يمثل الادخار الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك ويتأثر الادخار بالعديد من العوامل أهمها الدخل
<u>مفهوم دالة الادخار</u> : تمثل العلاقة الطردية بين الدخل المتاح كمتغير مستقل والادخار كمتغير تابع مع ثبات العوامل الاخرى المؤثرة على الادخار بخلاف الدخل المتاح .. اي أن : زيادة الدخل المتاح تؤدي إلى زيادة الادخار والعكس صحيح

<u>دالة الادخار رياضياً :</u>
يمكن التعبير عن دالة الادخار رياضياً على النحو التالي :

$$S = -a + (1 - b)\,Y$$

حيث أن :
S تمثل الادخار
a- مقدار ثابت (قيمة الادخار عندما يكون الدخل المتاح = صفر)
b تشير إلى الميل الحدي للاستهلاك
(1 – b) الميل الحدي للإدخار
Y تمثل الدخل المتاح

الميل الحدي للادخار : هو عبارة عن التغير في الادخار بسبب تغير الدخل المتاح

$$\text{الميل الحدي للادخار} = \frac{\text{التغير في الادخار}}{\text{التغير في الدخل المتاح}}$$

$$MPS = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

الميل المتوسط للادخار : هو عبارة عن ناتج قسمة الادخار على الدخل المتاح ، أي ان :

الميل المتوسط للادخار = $\frac{\text{الادخار}}{\text{الدخل المتاح}}$

$$APS = \frac{S}{Y}$$

دالة الادخار بيانياً

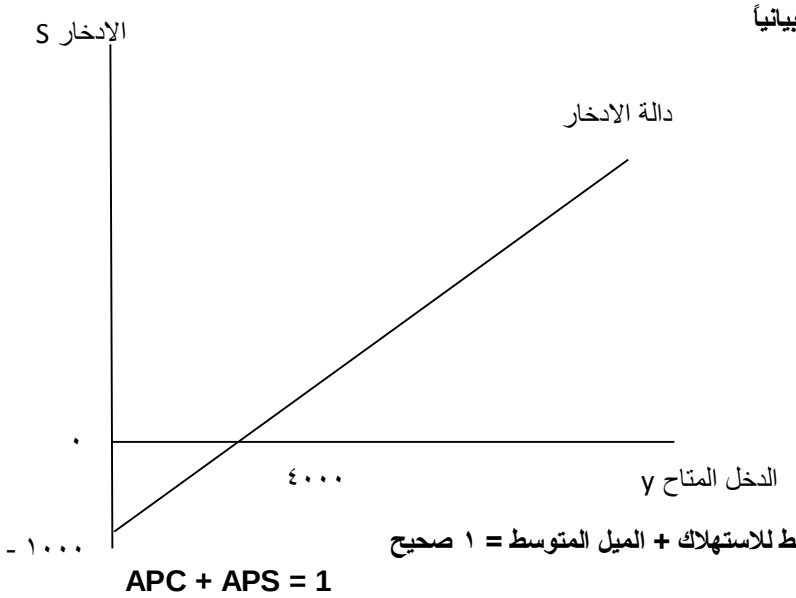

ملاحظات :

الميل المتوسط للاستهلاك + الميل المتوسط = ١ صحيح

APC + APS = 1

فاذا كان APC = 0.7 فإن APS = 0.3

الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار = ١ صحيح

MPC + MPS = 1

فإذا كان MPC = 0.80 فإن MPS = 0.20

رسم دالتلي الاستهلاك و الادخار معاً

يمكن جمع دالتي الاستهلاك و الادخار في رسم واحد لمعرفة الاعلاقة بينهما

نلاحظ ان عند مستوى الدخل ٤٠٠٠ ، يكون الاستهلاك مساويا للدخل (نقطة تقاطع خط الدخل مع دالة الاستهلاك) ، ويكون مقدار الادخار عند هذا المستوى من الدخل يساوي صفر

أي مستوى دخل اقل من ٤٠٠٠ يكون مستوى الاستهلاك اكبر من الدخل ويكون الادخار في هذه الحالة سالباً

اي مستوى دخل اكبر من ٤٠٠٠ يكون مستوى الدخل اكبر من الاستهلاك ويكون الادخار موجب

عند مستوى الدخل (٦٠٠٠) يكون مقدار الاستهلاك (٥٥٠٠) ويكون الادخار (٥٠٠)

C = 1000 + 0.75 Y = 1000 + 0.75 (6000) = 5500

S = - 1000 + 0.25 Y =1000 +0.25 (6000) =500

or S = Y – C = 6000 – 5500 = 500

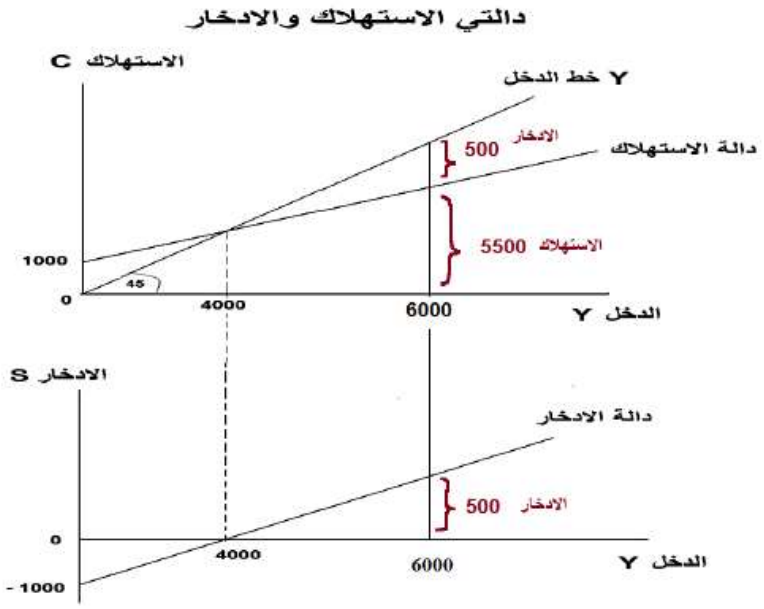

توازن الدخل في اقتصاد مكون من قطاعين :
القطاعان هما :
قطاع المستهلكين . ونعبر عنه بالاستهلاك (C)
قطاع المنتجون . ونعبر عنه بالاستثمار (I)
شرطا التوازن في الاقتصاد مكون من قطاعين
١ – الدخل = الانفاق

$$Y = C + I$$

حيث ان Y تمثل الدخل و C تشير الى الاستهلاك و I تمثل الاستثمار .
بيانا ، يتحقق التوازن عند تقاطع خط الدخل مع دالة الانفاق الكلي (C + I)
٢- الحقن = التسرب
اي ان الاستثمار = الادخار $I = S$
عناصر الحقن : اي المتغيرات التي تؤدي زيادتها الى زيادة الدخل والعكس صحيح .
عناصر التسرب : اي المتغيرات التي تؤدي زيادتها الى انخفاض الدخل والعكس صحيح .
بيانيا ، يتحقق التوازن بتقاطع دالة الادخار S مع دالة الاستثمار I
توازن مستوى الدخل بيانيا :
طالما ان الاستثمار تلقائي (لا يعتمد على الدخل) فيمثل بيانيا بخط مستقيم افقي
يتحدد مستوى الدخل التوازني * Y بطريقتين :
أ) تقاطع خط الدخل مع دالة الانفاق الكلي (دالة الاستهلاك + الاستثمار

$$Y = C + I$$

ب) تقاطع دالة الاستثمار مع دالة الادخار $S = I$

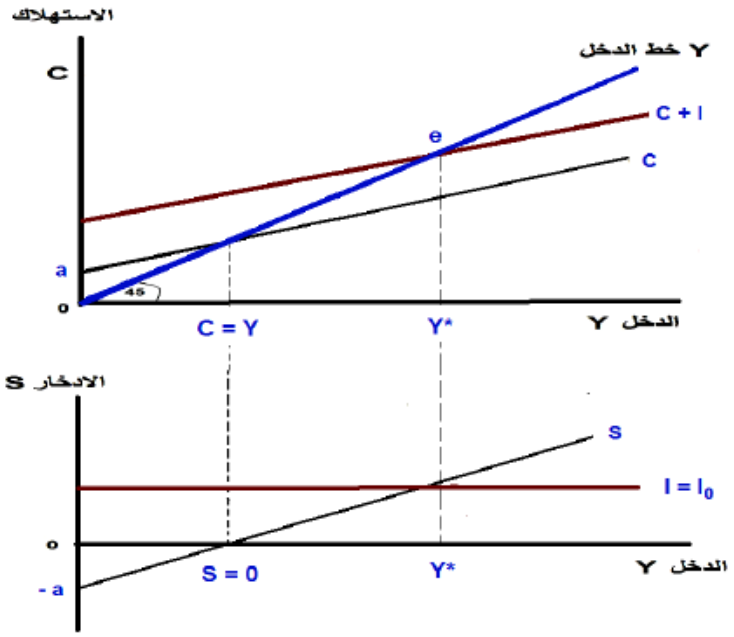

تحديد مستوى الدخل التوازني في قطاعين بيانياً

مستوى الدخل التوازني في حالة قطاعين رياضيا :

نفترض هنا بأن الاستثمار ثابت (تلقائي) ، ولا يتأثر بالدخل .

ومن ثم فان مستوى الدخل التوازني يتحدد بالمعادله التالية :

$$Y = \frac{1}{(1-b)} (a + I_0)$$

كما ان مضاعف الاستثمار هو : $\frac{1}{(1-b)}$

الاثبات الرياضي لمعادلة تحديد مستوى الدخل التوازني :

دالة الاستهلاك : $C = a + by$

الاستثمار (التلقائي) $I = I_0$

عند التوازن : $Y = C + I$

بالتعويض عن دالة الاستهلاك :

$$Y = a + by + I_0$$
$$Y - By = a + I_0$$
$$Y (1 - b) = a + I_0$$
$$Y = \frac{1}{(1-b)} (a + I_0)$$

مضاعف الاستثمار

مضاعف الاستثمار = $\frac{1}{1-b}$

ويفيد مضاعف الاستثمار في معرفة قيمة التغير في الدخل الناتجة عن قيمة التغير في الاستثمار (عنصر حقن)

وتتوقف قيمة النغير في الدخل على تغير في قيمة الايتثمار وقيمة مضاعف الاستثمار

ويحسب التغير في الدخل الناجم عن تغير الاستثمار على النحو التالي : $\Delta Y = \Delta I \frac{1}{(1-b)}$

تمرين على مضاعف الاستثمار :

احسب أثر تغير الاستثمار بقيمة ٢٠٠ مليون دولار على الدخل ، اذا علم ان الميل الحدي للاستهلاك ٠,٨
الحل :

$$AY = AI \quad \frac{1}{1-b} = 200 \quad \frac{1}{1-0.8}$$

$$= 200 \ (٥) = ١٠٠٠$$

تمرين على توازن الدخل :

اذا علمت ان :

$$C = 200 + 0.75\ Y$$
$$I = 400$$

المطلوب :
١. كم عدد القطاعات التي يتألف منها هذا الاقتصاد ؟وما هما ؟
٢. احسب كل من :
أ. مستوى الدخل التوازني .
ب. الاستهلاك
ج. الادخار

الحل :
المعطيات:

$$I_0 = 400 . \qquad b = 0.75. \qquad a = 200$$

يتألف هذا الاقتصاد من قطاعين وهما : قطاع المستهلكون (القطاع العائلي) وقطاع المنتجون (رجال الاعمال)
(أ) الدخل التوازني :

$$Y = \frac{1}{(1-b)} (a + I_0)$$

$$\frac{1}{(1-0.75)}(200 + 400) = 1/0.25 \ (600) = 2400$$

(ب) الاستهلاك :
نحصل على الاستهلاك بالتعويض عن الدخل في دالة الاستهلاك مما يلي :

$$C = 200 + 0 . 75\ (2400) = 2000$$

(ج) الادخار :
نحصل على الادخار بطريقتين :
الاولى : ٤٠٠ = S = I اي ان الادخار = ٤٠٠
الثانية : بالتعويض عن الدخل في دالة الادخار كما يلي :

$$S = -a +(1-b) Y = - ٢٠٠ \ (1-0.75) \ (٢٤٠٠)$$
$$S = - ٢٠٠ + ٠,٢٥ \ (٢٤٠٠) = 400$$

توازن الدخل في حالة قطاعين بيانياً

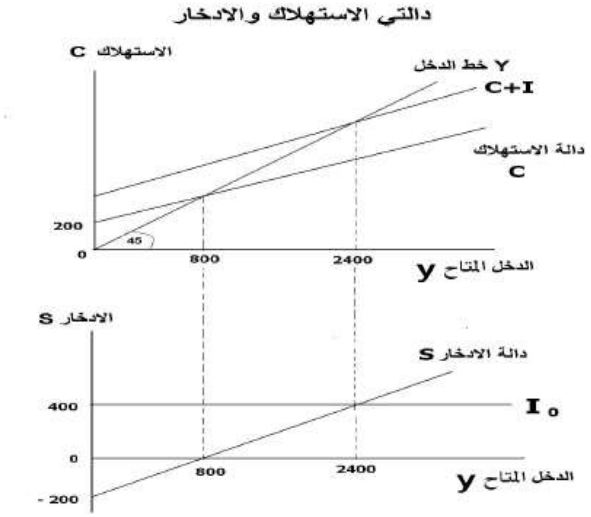

تمرين اخر :

توافرت لديك البيانات التالية عن اقتصاد دولة ما :

الدخل المتاح (مليار دولار)	الاستهلاك (مليار دولار)
صفر	١٠٠
١٠٠٠	٨٥٠
٢٠٠٠	١٦٠٠

والمطلوب :

حساب كل من ميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار

حساب الميل المتوسط للاستهلاك وكذلك الميل التوسط للادخار

تكوين دالتي الاستهلاك والادخار

بفرض ان الاستثمار التلقائي = ٥٠ مليار دولار ، احسب مستوى الدخل التوازني

حساب قيمة الاستهلاك والادخار عند مستوى الدخل التوازني

بفرض ان الاستثمار التلقائي زاد بمقدار ١٠ مليار دولار ، وضح اثر ذلك على مستوى الدخل التوازني

محددات الناتج الكلي " الطلب والعرض الكليين "

يتحدد مستوى الناتج لاي دولة بمحورين اساسين هما :

مستوى الطلب الكلي : مجموع السلع والخدمات التي ترغب الوحدات الاقتصاديه في الحصول عليها (الكميه الكليه التي يمكن شراؤها عند مستوى اسعار معينه)

مستوى العرض الكلي : مجموع الكميات التي يرغب القطاع التجاري ببيعها .

منحنى الطلب الكلي

محددات الطلب الكلي :

p

D

C + I + G + (X – M)

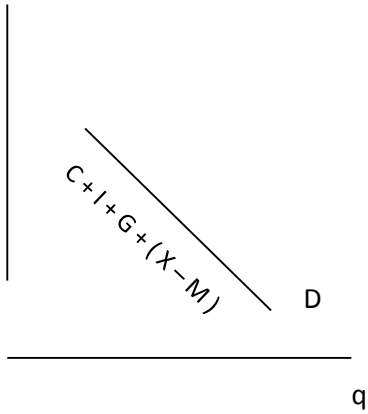

خصائص منحنى الطلب الكلي
يميل الى الاسفل : منحنى الطلب الكلي يميل من الاعلى الى الاسفل والى اليمين كنتيجة مباشرة لتأثر كمية النقود المتاحه بتغيرات الاسعار ، فزيادة الاسعار مع بقاء العوامل الاخرى ثابته يعني انخفاض القوى الشرائيه للنقود مما يعني تراجع القدره على الشراء كميات اكبر من السلع والخدمات
يتأثر بعوامل اخرى تؤدي الى تغير وضعه لليمين او اليسار
متغيرات السياسية النقديه والماليه :
السياسه النقديه : السياسه التي ينفذها البنك المركزي
(ما يؤثر على حجم المعروض من النقد باستخدام ادوات السياسه النقديه : اسعار الفائده ، الاحتياطي النقدي ، سعر الخصم)
السياسه الماليه : السياسه التي تنفذها الحكومه .
متغيرات خارجيه : الحروب والثروات وتغير اسعار السلع والخدمات الاساسيه في عملية التجارة الخارجيه للبلد المعني .

منحنى العرض الكلي
محددات العرض الكلي :
الناتج المحتمل : اعتمادا على الاستغلال الأمثل للموارد
مستويات الأجور

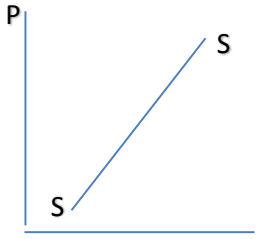

منحنى العرض الكلي عبر الزمن
اولاً : في المدى القصير ، هو المنحنى الطبيعي حيث يميل من أسفل إلى أعلى لأن الموارد غير مستغلة بالكامل

كل زيادة في الأسعار تؤدي لمزيد من الاستغلال الكامل للموارد

ثانياً : في المدى الطويل : في حالة استغلال كافة الوارد في المجتمع فإن أي زيادة في الاسعار لا تؤدي لزيادة الكمية المعروضة مما يؤدي إن يكون منحنى العرض عمودياً

حالة التوازن
المدخل الكينزي في تحقق التوازن :

يرى كينز امكاسمه صفحة نية تحقق التوازن قبل الناتج الكامن (مستوى التشغيل) اي ان يصل الى نقطة توازن اقل من تلك النقطة التي يمكن تحقيقها في ظل التشغيل الكامل للموارد الوضيح بالرسم

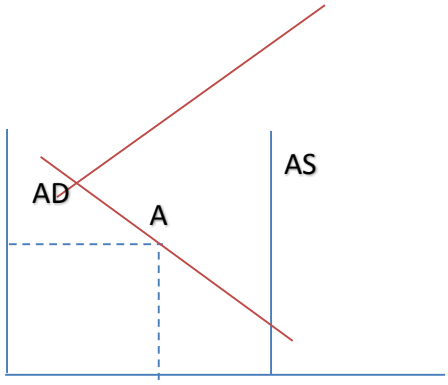

التوضيح : تشير النقطة A إلى مستوى الناتج الحقيقي في الإقتصاد وكما هو ملاحظ فإنه اقل من مستوى التوظف الكامل وبالتالي فإن زيادة الاسعار تعمل على زيادة الكميات المعروضة وبالتالي الاقتراب شيئاً فشيئاً من مستوى التوظف الكامل ، ومع الوصول إلى مستوى التوظف الكامل يتحول منحنى العرض إلى خط عمودي
المدخل التقليدي في التوازن الكلي :
الفكرة الاساية هي : ان الاقتصاد يعمل عند مستوى التوظف الكامل (منحنى العرض عمودي)
إن أي اختلال في التوازن بين مستوى العرض والطلب الكليين يرجع من جديد
بسبب مرونة الاسعار ، وتوضيح ذلك ان وجود فائض طلب او عرض سيجعل الاسعار تتحرك بالسرعه الكافيه لأعادة التوازن الى حالها
والرسم التالي يوضح آلية تحقق التوازن :

التوضيح :
العوامل السلبية تؤدي لانتقال منحنى الطلب الى AD2 ومع ثبات الاسعار ينتقل الناتج الى B حيث يوجد فائض عرض ولكن وبتفعيل آلية الاسعار والاجور فان المستوى العام للاسعار سينخفض الى ادنى مستوى له c وبالسرعه الكافيه لكي يعود الاقتصاد الى حجم العرض السابق

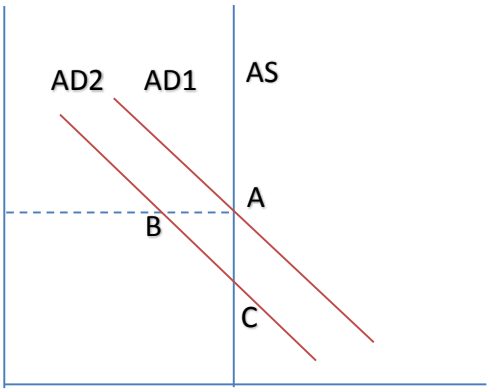

الدخل التوازني
مكونات الناتج المحلي
الاستهلاك (C)
الاستثمار (I)
الانفاق الحكومي (G)
الصادارات (X)

الواردات (M)
والناتج المحلي (GDP) او الدخل يرمز له بالرمز (Y) ويطلق عليه الطلب الكلي (AD) او الانفاق الكلي
Y = C + I + G + (X – M) (AE)
(A E) = (AD) = (Y) = (GDP)
الناتج المحلي الاجمالي : مجموع القيم النقديه للسلع والخدمات النهائيه المنتجه في اقتصاد ما خلال فترة معينه .
الدخل الكلي : مجموع ما تحصل عليه قطاعات الانتاج المختلفه او انه عناصر الانتاج المستغله من دخول تلك السنه .
الانفاق الكلي : عباره عن طلب الفعال في اقتصاد ما .

<u>مفهوم الدخل التوازني</u>

الوضع التوازني يكون عندما يتساوى الناتج المحلي مع الدخل والانفاق
(AE) = (Y) = (GDP)
اثار اختلال وضع التوازني :
اولا : في حالة زيادة اوجه الانفاق عن الدخل .
اي زيادة اوجه الانفاق عن قيمة ما تم انتاجه فعلا في الاقتصاد
هذا سيؤدي الى استنزاف المخزون واستمرار ذلك سؤدي الى نفاذه
وبالتالي رفع مستوى الانتاج لمقابلة الطلب المتزايد
ثانيا : نقصان اوجه الانفاق عن الدخل .
الفائض الذي لم يتم استهلاكه سيتجول الى المخزون لدى
القطاعات المنتجه وتراكم هذا المخزون سيؤدي الى اتخاذ قرار حول مستوى الانتاج الفعلي في الاقتصاد

النتيجه : الوضع التوازني في الاقتصاد يتحدد عندما يكون
اجمالي الانفاق مساو تماما لمستوى الانتاج وبالتالي فتحديد
الدخل التوازني سينطلق من تساوي الدخل المتأتي من الانتاج
الفعلي مع مستوى الانفاق في الاقتصاد
تحديد مستوى الدخل التوازني
قلنا سابقا ان :
GDP = C + I + G + (X – M)
وان :
AE = C + I + G + (X – M) =AD
والوضع التوازني عندما يتساوي الدخل من الانفاق اي : Y = AE

مثال لايجاد الدخل التوازني
يمكن اعادة كتابة معادله الدخل التوازني كما يلي :
Y = (a + by) + I + G + (X – M)
حيث :
(a + by) = C
وباختصار يمكن اعادة كتابة المعادله السابقه :

$$Y = \frac{1}{1-b} \quad \{ a + I + G + (X – M) \}$$

مثال لايجاد الدخل التوازني
اقتصاد يتكون من اربعه قطاعات وموكونات الانفاق تحددت ب:
دالة الاستهلاك C = 200 + , 8 Y
الاستثمار I ويساوي ١٠٠ مليون ريال
الانفاق الحكومي G ويساوي ٢٠٠ مليون ريال
الوردات وقيمتها ٢٠٠٠ مليون
الصادرات وتساوي ١٩٥٠ مليون

الحل :

الوضع التوازني :

$$Y = AE$$

$$Y = \frac{1}{1-b} \{ a + I + G + (X - M) \}$$

اذن

$$Y = \frac{1}{0,2} \{ 200 + 100 + 200 + (2000 - 1950) \}$$

$$Y = 2250$$

التمثيل البياني

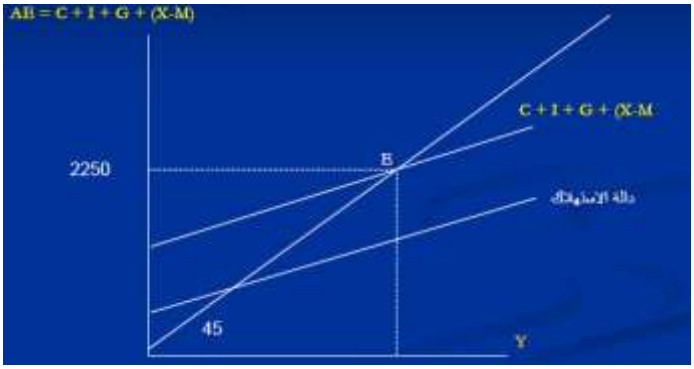

ملاحظات على الرسم البياني :

- **يوضح المحور الافقي الدخل .**
- **ط يمثل المحور الرأسي اوجه الانفاق**
- **يشير الشعاع من نقطه الاصل بزاوية ٤٥ الى جميع النقاط**
- **التي يتساوي فيها الدخل مع الانفاق وبالتالي فأي نقطه على**
- **هذا الشعاع تعني توازن الاقتصاد**
- **اي نقطه يتقاطع فيها شعاع ال٤٥ مع منحنى الانفاق تعني نقطه التوازن وهي**

- **تساؤلات :**
- **ماذا سيحدث للدخل التوازني اذا تغير الانفاق في اي من القطاعات الاربع السابقه .**
- **ماذاسيحدث اذا كان مستوى الناتج وبالتالي الدخل التوازني في اقتصاد مااقل من**

مستوى الناتج الكامن

التساؤل الاول : اذا تغيرت اوجه الانفاق السابقه ستؤدي الى التأثير مباشره على مستوى الدخل التوازني
التساؤل الثاني : اذا كان مستوى الناتج المحلي وبالتالي الدخل التوازني اقل او
اكبر من مستوى الناتج الكامن فان ذلك سيؤدي الى الاختلال في الاقتصاد
ويمكن توضيح ذلك بالرسم البياني التالي :

الاختلال الكلي في الاقتصاد
اولا ك الناتج المحلي وبالتالي الدخل التوازني اقل من مستوى الناتج الكامن

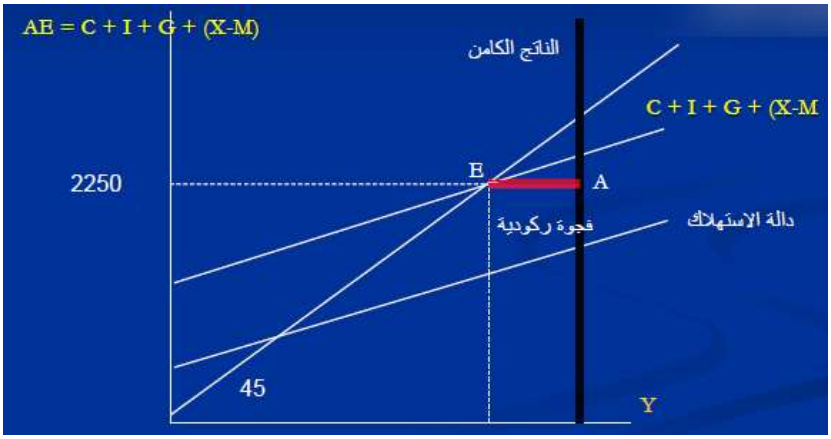

ملاحظات على اختلال الكلي السابق

ا. التوازن قد حدث عند النقطه

□. الناتج اقل من الامكانات الفعليه في الاقتصاد او ما يسمى بالناتج الكامن اي ان الاقتصاد يعمل بأقل من طاقاته

□. الاقتصاد يعمل بوجود بطاله

□. النقاط السابقه تعني وجود ركود لدى بعض الوحدات الاقتصاديه (فجوة ركودية)

الاختلال الكلي في الاقتصاد

اولا : الناتج المحلي وبالتالي الدخل التوازني اكبر من مستوى الناتج الكامن

ملاحظات على الاختلال الكلي السابق :

التوازن قد حدث عند النقطة □

الانفاق أكبر من الامكانات الفعلية في الاقتصاد أو مايسمى بالناتج الكامن أي ان الطلب الفعال أكبر من قيمة مستوى الناتج الذي تحدده امكانات الاقتصاد

القيمة النقدية في أيدي القطاعات الاقتصادية تفوق القيمة الحقيقية للانتاج الكامن وهذا بدوره يؤدي إلى مايسمى بالفجوة التضخيمية

الفصل الرابع

تحديد مستوى الدخل في اقتصاد ذي ثلاثة قطاعات

القطاعات الثلاثة ،هي:

قطاع المستهلكين ،ونعبر عنه بالاستهلاك(c)

قطاع المنتجين، ونعبر عنه بالاستثمار(I)

القطاع الحكومي ،ويقوم التالي:

الإنفاق الحكومي G

فرض الضرائب T

شرط التوازن في اقتصاد مكون من ثلاثة قطاعات

الدخل = الإنفاق

$$Y = C + I + G$$

حيث أن Y تمثل الدخل، وC تشير إلى الاستهلاك، وI تمثل الاستثمار، وG الإنفاق الحكومي.

الحقن = التسرب

الاستثمار + الإنفاق الحكومي = الادخار+الضرائب،أي ن :

$$I + G = S = T$$

مستوى الدخل التوازني في حالة ٣ قطاعات رياضياً:

(حالة الضريبة الثابتة)

$$Y=\frac{1}{(1-b)}(a-bT_0+I_0+G_0$$

حيث تمثل T_0 الضرائب الثابتة، كما أن:

$$\frac{1}{(1-b)}$$

يمثل مضاعف الإنفاق الحكومي

أثر إضافة الإنفاق الحكومي إلى دالة الإنفاق الكلي

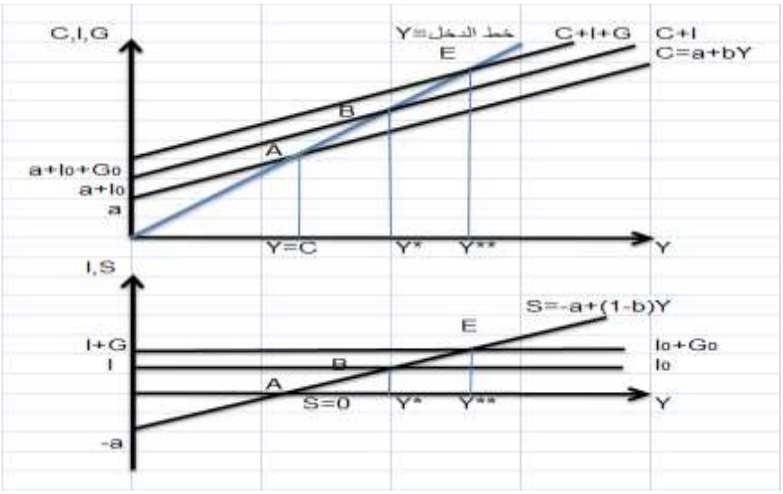

مضاعف الإنفاق الحكومي

$\frac{1}{(1-b)}$ **= مضاعف الإنفاق الحكومي**

ويفيد مضاعف الإنفاق الحكومي في معرفة قيمة التغير في الدخل الناتج عن قيمة التغير في الإنفاق الحكومي(عنصر حقن).
وتتوقف قيمة التغير في الدخل على التغير في قيمة الإنفاق الحكومي وقيمة مضاعف الإنفاق الحكومي.
ويحسب التغير في الدخل الناجم عن تغير الإنفاق الحكومي على النحو التالي:

$$\Delta Y=\Delta G\frac{1}{(1-b)}$$

تمرين (١) على مضاعف الإنفاق الحكومي:
احسب اثر الزيادة الإنفاق الحكومي بقيمة 500 مليون دولار على الدخل،إذا علمت أن الميل الحدي للأدخار 0.25.
الحل:

$$\Delta Y=\frac{1}{(1-b)}\Delta G=\frac{1}{0.25}(500)=4(500)=2000$$

أي أن الزيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 500 مليون دولار تؤدي إلى زيادة في مستوى الدخل التوازني بمقدار 2000 مليون دولار

تمرين (٢) على مضاعف الإنفاق الحكومي:
احسب اثر الزيادة الإنفاق الحكومي بقيمة 200 مليون دولار على الدخل،إذا علمت أن الميل الحدي للأستهلاك 0.8.
الحل:

$$\Delta Y=\frac{1}{(1-b)}\Delta G=\frac{1}{1-0.8}(500)=4(200)=1000$$

أي أن الزيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 200 مليون دولار تؤدي إلى زيادة في مستوى الدخل التوازني بمقدار 1000 مليون دولار

مضاعف الضرائب الثابتة:

$$= \frac{-b}{(1-b)} = \frac{-b}{MPS}$$

ويفيد مضاعف الضرائب في معرفة قيمة التغير في الدخل الناتجة عن قيمة التغير في الدخل الناتجة عن قيمة التغير في الضرائب الثابتة (عنصر تسرب).
وتتوقف قيمة التغير في الدخل على تغير في قيمة الضرائب وقيمة مضاعف الضرائب الثابتة.
ويلاحظ أن زيادة الضرائب تؤدي إلى انخفاض الدخل، وانخفاضها يؤدي إلى زيادة الدخل.
ويحسب التغير في الدخل الناجم عن تغير الضرائب الثابتة على النحو التالي:

$$\Delta Y = \Delta T \frac{1}{(1-b)} = \Delta T \frac{-b}{MPS}$$

تمرين (1)على مضاعف الضرائب الثابتة:
احسب اثر الزيادة الضرائب بقيمة 300 مليون دولار على الدخل،إذا علمت أن الميل الحدي للأستهلاك 0.75.
الحل:

$\Delta Y = \frac{-b}{(1-b)} \Delta T$ **=** $\frac{-0.75}{1-0.75}$**(300)=-3(300)=-900**

أي أن زيادة الضريبة الثابتة بمقدار 300 مليون دولار تؤدي إلى انخفاض في مستوى الدخل التوازني بمقدار ٩٠٠مليون دولار

تمرين (2)على مضاعف الضرائب الثابتة:
احسب اثر انخفاض الضرائب بقيمة 300 مليون دولار على الدخل،إذا علمت أن الميل الحدي للأدخار 0.20.
الحل:

$\Delta Y = \frac{-b}{(1-b)} \Delta T$ **=** $\frac{-0.8}{0.2}$**(300)=-4(300)=-1200**

أي أن زيادة الضريبة الثابتة بمقدار 300 مليون دولار تؤدي إلى انخفاض في مستوى الدخل التوازني بمقدار 1200 مليون دولار

تمرين: بافتراض أن الدولة خططت لزيادة كل من الإنفاق الحكومي والضرائب بقيمة 100مليون دولار ،وكان الميل الحدي للاستهلاك 0.8 ، المطلوب:
احسب أثر زيادة الإنفاق الحكومي على الدخل؟
احسب أثر زيادة الضرائب على الدخل؟
احسب الأثر الصافي لزيادة كل من الإنفاق الحكومي و الضرائب على الدخل؟.

أثر زيادة الإنفاق الحكومي على الدخل:

$$\Delta G = \frac{1}{1-0.8}(100) = 5(100) = 500$$

زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار ١٠٠ مليون دولار تؤدي إلى زيادة في مستوى الدخل التوازني بمقدار ٥٠٠ مليون دولار.

أثر زيادة الضرائب على الدخل:

$$\Delta Y = \frac{-b}{1-b} \Delta T = \frac{-0.8}{0.2}(100) = 4(100) = -400$$

زيادة الضريبة الثابتة بمقدار ١٠٠ مليون دولار تؤدي إلى انخفاض في مستوى الدخل التوازني بمقدار ٤٠٠ مليون دولار.
ج- الأثر الصافي لزيادة كل من الإنفاق الحكومي والضرائب على الدخل:
الاثر الصافي لزيادة كل من الإنفاق الحكومي والضريبة الثابتة بمقدار ١٠٠ مليون دولار= ٥٠٠-٤٠٠=١٠٠
أي أنه في حالة زيادة الإنفاق الحكومي والضريبة بنفس القيمة ،فإن الزيادة في مستوى الدخل التوازني تكون مساوية لمقدار الزيادة في الإنفاق الحكومي (أو الضريبة) في هذه الحالة فإن:

$$\Delta Y = \Delta G = \Delta T$$

تمرين على توازن الدخل:
إذا علمت أن:
C=100+0.75(Y-T)

T=100 ، G=100 ، I=200

المطلوب:

١-كم عدد القطاعات التي يتألف منها هذا الاقتصاد؟وما هي ؟

٢- احسب كل من:

أ-مستوى الدخل التوازني. ب-الاستهلاك. ج- الادخار

الحل:المعطيات:

$a=100$,$b=0.75$, $I_0=200$, $G_0=100$

يتألف هذا الاقتصاد من ثلاثة قطاعات، وهي: قطاع المستهلكون (القطاع العائلي) وقطاع المنتجون (رجال الأعمال) والقطاع الحكومي .

2- (أ) مستوى الدخل التوازني:

$$\frac{1}{(1-b)}\ (a-bT_0+I_0+G_0)$$

$$\frac{1}{(1-0.75}\ [100-0.75(100)+200+100)$$

$$1\backslash 0.25[100-75+200+100)=4*325=1300$$

ب- الاستهلاك:

نحصل على الاستهلاك بالتعويض عن الدخل في دالة الاستهلاك كما يلي:

$$C=100+0.75(Y-T)$$

$$=100+0.75(1300-100)=1000$$

ج- الادخار:

نحصل على الادخار بطريقتين:

الأولى: I+G=S+T

أي أن:

200+100=S+100

أي أن الادخار =200

الثانية: بالتعويض عن الدخل في دالة الادخار التالية:

$$S=-a+(1-b)(Y-T)$$

$$=-100+(1-0.75)(1300-100)$$

$$=-100+0.25(1300-100)$$

$$=-100+0.25(1200)=200)$$

مضاعف الميزانية المتوازنة:

يقصد بالميزانية المتوازنة هي الحالة التي يتغير فيها الإنفاق الحكومي بمقدار يساوي مقدار التغير في الضريبة.

في هذه الحالة فان مقدار التغير في الدخل سوف يكون مساوية لنفس مقدار التغير في الإنفاق الحكومي أو الضريبة.

أي أن: $\Delta Y=\Delta G_0=\Delta T_0$

ويكون قيمة مضاعف الميزانية المتوازنة يساوي واحد صحيح.

مثال: بافتراض أن الدولة خططت لزيادة كل من الإنفاق الحكومي والضرائب بقيمة ١٠٠ مليون دولار ،وكان الميل الحدي 0.75 المطلوب:

احسب الأثر الصافي لزيادة كل من الإنفاق الحكومي والضرائب على الدخل؟

ما قيمة مضاعف الميزانية المتوازنة في هذه الحالة؟

الحل:

الضريبة النسبية في حالة ٣ قطاعات:
معادلة التوازن هي: Y=C+I+G
دالة الاستهلاك هي: C=a+b(Y-T)
الاستثمار:(تلقائي) $I = I_0$
الإنفاق الحكومي: $G = G_0$
الضريبة النسبية: $T = tY$
حيث t هي معدل الضريبة النسبية
يمكن تحديد مستوى الدخل التوازني في هذه الحالة بالمعادلة التالية:

$$Y = \frac{1}{(1 - b + bt)} \ (a + I_0 + G_0)$$

ويكون مضاعف الضريبة النسبية هو:
$\frac{1}{(1-b+bt)}$ = مضاعف الضريبة النسبية

مثال:
إذا توافرت لديك البيانات التالية عن اقتصاد دولة ما:
C=100+0.8(Y-T)
T=0.25Y، G=100، I=200

المطلوب:
كم عدد القطاعات التي يتألف منها الاقتصاد؟ وما هي؟
احسب كل من:
أ-مستوى الدخل التوازني. ب- حصيلة الضريبة
ج- مضاعف ضريبة النسبية
د- مستوى الاستهلاك والادخار

الفصل الخامس

توازن الدخل القومي في اقتصاد مكون من أربع قطاعات

القطاعات الأربعة هي:
قطاع المستهلكين: ونعبر عنه بالاستهلاك(c)
قطاع المنتجين: ونعبر عنه بالاستثمار (I)
قطاع الحكومي: ويقوم بالتالي:
الإنفاق الحكومي G
فرض الضرائب
قطاع الخارجي:
صادرات X
واردات M
شرط التوازن في اقتصاد مكون من أربعة قطاعات
١-الدخل =الإنفاق
Y=C+I+G+X-M
حيث أن Y تمثل الدخل،وC تشير إلى الاستهلاك و I تمثل الاستثمار وG تمثل الإنفاق الحكومي ، X الصادرات وM الواردات.
٢- الحقن = التسرب
الاستثمار +الإنفاق الحكومي+الصادرات
= الادخار +الضرائب +الواردات
أي أن: I+G+X=S+T+M

دالة الواردات :

تعتمد الواردات على عدة عوامل، أهمها الدخل الوطني،حيث أن زيادة الدخل الوطني من المفترض أن يؤدي إلى زيادة الواردات والعكس صحيح.

مفهوم دالة الواردات:

هي العلاقة الطردية بين الدخل الوطني كمتغير مستقل والواردات كمتغير تابع،مع ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على الواردات بخلاف الدخل.

دالة الواردات رياضياً:

$$M=m_0 + m_1 y$$

حيث أن :

M تمثل إجمالي الواردات

m_0 **الواردات المستقلة (الثابتة) أي ذلك الجزء من الواردات الذي لا يعتمد على الدخل الوطني.**

m_1 **فهي تمثل الميل الحدي للواردات.**

الميل الحدي للواردات= ص٩١

دالة الصادرات:

تعتمد الصادرات على عدة عوامل من أهمها الدخل العالمي،و لا تعتمد على الدخل الوطني. لهذا يفترض هنا ثابتة (تأخذ مقدار ثابت) أي أن:

$$X=X_0$$

مستوى الدخل التوازني في أربعة قطاعات رياضياً:

$$Y\frac{1}{(1-b+m_1)}\ (a-bt_0+I_0+G_0+X_0-m_0$$

حيث تمثل X_0 الصادرات (ثابتة)،وm_0 المقدار الثابت في دالة الواردات (الواردات الثابتة).وأن $\frac{1}{(1-b+m_1)}$ يمثل مضاعف القطاع الخارجي ، أي المضاعف في اقتصاد مفتوح.

المضاعف في اقتصاد مفتوح(تجارة خارجية)

مضاعف التجارة خارجية (اقتصاد مفتوح) = $\frac{1}{1-b+m_1}$

وهو ذو قيمة أقل بالمقارنة بالمضاعف في اقتصاد مغلق، بسبب وجود m_1 الميل الحدي للاستيراد في المقام.

تمرين: إذا علم أن الميل الحدي للاستهلاك 0.75 ،وأن الميل الحدي للواردات 0.15، والمطلوب:

احسب قيمة مضاعف الاقتصاد المغلق.

احسب قيمة مضاعف التجارة الخارجية.

فسر النتائج التي تم الحصول عليها في 2,1

تمرين ٢ :إذا علمت أن:

C=100+0.75(Y-T)

X=100، M=25+0.15Y، T=100، G=100 ،I=200

المطلوب:

١-كم عدد القطاعات التي يتألف منها هذا الاقتصاد؟وما هي ؟

٢- احسب كل من:

أ-مستوى الدخل التوازني. ب-الاستهلاك. ج- الادخار د- الواردات.

المعطيات:

$$a=100\ ,b=0.75\ ,\ I_0=200\ ,\ G_0=100\ ,\ T_0=100\ ,\ X_0=100\ ,\ m_0=25\ ,\ m_1=0.15$$

الإجابة:

يتألف هذا الاقتصاد من أربعة قطاعات، وهي: قطاع المستهلكون (القطاع العائلي) وقطاع المنتجون (رجال الأعمال) والقطاع الحكومي وقطاع الخارجي.

(أ) الدخل التوازني: $Y=\frac{1}{(1-b+m_1)}\ (a-bt_0+I_0+G_0+X_0-m_0$

$$Y = \frac{1}{(1 - 0.75 + 0.15)} \ (100 - 0.75 + (100) + 200 + 100 - 25$$

$$1\backslash 0.40 = (100 - 75 + 200 + 100 + 75 = 2.5 * 400 = 1000$$

ب- الاستهلاك:

نحصل على الاستهلاك بالتعويض عن الدخل في دالة الاستهلاك كما يلي :

$$C = 100 + 0.75(Y - T) = 100 + 0.75 + (1000 - 100) = 775$$

ج- الادخار:

بالتعويض عن الدخل في دالة الادخار التالية:

$$S = -a + (1 - b)(Y - T) = -100 + (1 - 0.75)(1000 - 100)$$

$$S = -100 + 0.25(1000 - 100) = -100 + 0.25(900) = 125$$

د- الواردات :

للحصول على الواردات نعوض عن الدخل في دالة الواردات،كما يلي:

$$M = 25 + 0.15Y =$$

$$M = 25 + 0.15Y(1000) = 175$$

I+G+X=S+T+M

$$200 + 100 + 100 = 125 + 100 + 175$$

$$400 = 400$$

تحديد مستوى الدخل القومي في اقتصاد مفتوح (٤قطاعات) مع ضريبة نسبية:

معادلة التوازن هي:

Y=C+I+G+X-M

دالة الاستهلاك هي:

C=a+b(Y-T)

الاستثمار:(تلقائي) $I = I_0$ ، **الإنفاق الحكومي:** $G = G_0$

الضريبة النسبية: $T = tY$ ، **الصادرات:** $X = X_0$

دالة الواردات $M = m_0 + m_1 Y$

يمكن تحديد مستوى الدخل التوازني في هذه الحالة بالمعادلة التالية:

$$Y \frac{1}{(1 - b + bt + m_1)} \ (a + I_0 + G_0 + X_0 - m_0)$$

ويكون مضاعف التجارة الخارجية في حالة الضريبة النسبية هو:

$$\frac{1}{(1 - b + bt + m_1)}$$

مثال:إذا توافرت لديك البيانات التالية عن اقتصاد دولة ما:

C:100+0.8(Y-T)

M=25+0.15Y، X=100، T=0.25Y، G=100، I=200

المطلوب :

احسب كل من:

مستوى الدخل التوازني. ب- حصيلة الضريبة ج- مستوى الاستهلاك والادخار

د- مضاعف التجارة الخارجية هـ - قيمة الواردات

الحل :

المضاعف البسيط في الاقتصاد

لتوضيح آليه عمل المضاعف

المضاعف البسيط في الاقتصاد:

لتوضيح آلية عمل المضاعف سنفترض مايلي :

- **وجود اقتصاد بسيط أي غياب القطاع الحكومي والقطاع الخارجي**

قواعد في تحليل المضاعف:

١- **التوازن في الاقتصاد عندما تكون الإنتاجية مساوية للدخل Y وللإنفاق الإجمالي (AE).**
٢- **معادلة التوازن : [AE=C+I=Y]**

تساؤل

ما هو أثر تغير الاستثمار أو الاستهلاك على الناتج المحلي ألأجمالي؟

لإجابة التساؤل لا بد من بيان مفهوم المضاعف وآلية احتسابه .

المضاعف: التغير في الدخل الناجم عن التغير في النفقات (الاستهلاك والاستثمار).

- **التغير في الدخل**
- **معادلة المضاعف =** ——————
- **التغير في النفقات**
- $\frac{\Delta Y}{\Delta C}$ $\frac{\Delta Y}{\Delta I}$

لتوضيح آلية عمل المضاعف أنظر إلى الجدولين التاليين

الجدول 1

الخيار	Y	C	I	AE
K	1000	900	500	1400
L	2000	1700	500	2200
M	3000	2500	500	3000
N	4000	3300	500	3800
O	5000	4100	500	4600
P	6000	4900	500	5400

الجدول 2

الخيار	Y	C	I	AE
K	1000	900	700	1600
L	2000	1700	700	2400
M	3000	2500	700	3200
N	4000	3300	700	4000
O	5000	4100	700	4800
P	6000	4900	700	5600

الجدول 1:

١- **يمثل العمود C في الجدول الأول مستويات الاستهلاك عند معدلات دخل مختلفة.**
٢- **العمود I يمثل الاستثمار وهو ثابت دلالة على أنه لا يعتمد على الدخل (استثمار ثابت).**
٣- **العمود AE عبارة عن مجموع الإنفاق عند كل مستوى ناتج محلي.**
٤- **عند اختيار نقطة K أو L نجد الناتج المحلي هو 1000 وهو أقل من الإنفاق الإجمالي 1400 بمعنى أن الاقتصاد عجز عن تغطية احتياجات السوق المحلي.**
٥- **تشير النقطة M إلى الوضع التوازني.**
٦- **النقطة N تشير إلى مستويات إنتاج أقل من النفقات مما يعني وجود فائض.**

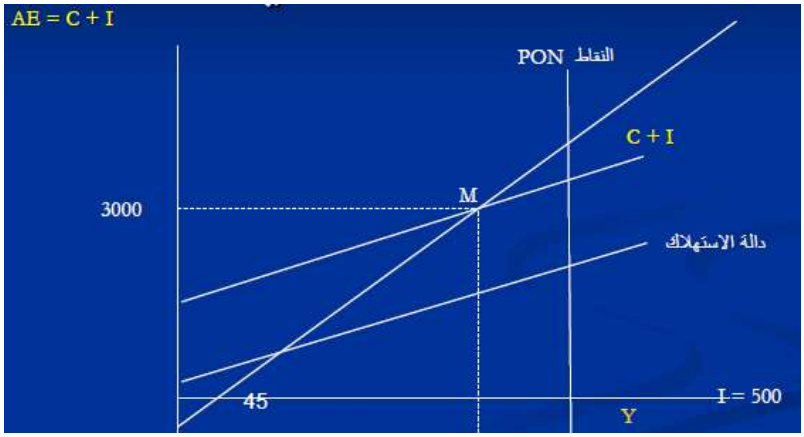

لنحاول الآن أن نربط بين هذا المثال بمفهوم المضاعف . فعلى فرض أن مستوى التوازن 3000 يمثل ركود اقتصادي أي أن الاقتصاد بحاجة أن يوسع قاعدته الإنتاجية والقضاء على البطالة المصاحبة للركود فإذا زادت الاستثمارات بمقدار 200 فما هو أثر دلك على الناتج المحلي كما في الجدول 2 .

الجدول 2 :

١- نلاحظ أن مستوى التوازن الجديد أصبح 4000 بتساوي النفقات مع الناتج .
٢- وهذا يعني أن زيادة الاستثمار بمقدار 200 أدى إلى زيادة الناتج المحلي من 3000 إلى 4000 إي بزيادة مقدارها 1000 .
٣- زيادة الاستثمار 200 أدت إلى زيادة الناتج المحلي 1000 وهذا هو المقصود بمضاعفة النفقات .
٤- وهذا يعني أن زيادة الاستثمار بمقدار ريال أدى إلى زيادة الدخل بخمسة أضعاف

الاستدلال بالمضاعف عن طريق المعادلة السابقة :

$$\frac{\Delta \mathbf{Y}}{\Delta \mathbf{I}} + \frac{\text{التغير في الدخل}}{\text{التغير في النفقات}} = \text{معادلة المضاعف}$$

$$\mathbf{5} = \frac{\mathbf{3000 - 4000}}{\mathbf{500 - 700}}$$

خلاصة :

١. عندما يكون مستوى الناتج الفعلي 3000 أقل من ذلك مستوى التشغيل 4000 فإن ذلك يعني وجود فجوة ركودية بمقدار 1000
٢. للقضاء على هذه الفجوة وجب إحداث نقلة في منحنى النفقات وتتم هذه النقلة بزيادة الاستثمارات من 500 إلى700
٣. الزيادة السابقة في الاستثمار 200 أدت إلى زيادة الناتج بفعل آلية المضاعف إلى إحداث زيادة في الدخل بمقدار 1000

آلية عمل المضاعف:

التساؤل المنطقي : كيف يمكن لريال أن يتضاعف أثرة في الدخل التوازني ويصبح خمسة أضعاف ؟

أنظر التوضيح ص195.

افترض أن شركة قررت استثمار ما قيمته مليون ريال وبالتالي فإن المبلغ سيدفع كعوائد لعناصر الإنتاج من عمالة ورأس مال وغيرها والتساؤل الهام كم من المبلغ سيخصص للنفقات ؟ هذا يعتمد على المعدل الحدي للاستهلاك فلو كان المعدل الحدي للاستهلاك 0.8 فإن أن أنه في الجولة الأولى سينفق 800,00 ريال وهذا المبلغ سيشكل دخل لفئة أخرى والتي بدورها ستنفق منه 640,00 وهكذا ويمكن توضيح ذلك بالجدول التالي :

الجولة	الانفاق
1	1000000
2	800000
3	640000
4	512000
5	409000
6	327000
7	262000
المجموع	5000000

تطبيق الميل الحدي للاستهلاك على المضاعف :

معادلة المضاعف = $\frac{1}{1-MPC}$

معادلة المضاعف= $\frac{1}{MPC}$

الدور الحكومي في إطار آلية عمل المضاعف

- **افترضنا سابق لتسهيل التحليل وجود اقتصاد بسيط أي غياب القطاع الحكومي والقطاع الخارجي**

[AE = C + I = Y]

- **وبإدخال القطاع الحكومي تصبح المعادلة كالتالي:**

معادلة التوازن : [AE = C + I + G = Y]

أثر الضرائب على مستوى الناتج وبالتالي الدخل التوازني.

زيادة الضرائب تعني بالضرورة تسرب ما من الدخل الممكن التصرف فيه وينعكس مباشرة على مستوى الاستهلاك الخاص، فالضرائب تقلل من قدرة الفرد على الإنفاق وبالتالي انخفاض مستوى الاستهلاك مما يعني الحد من أثر المضاعف وانخفاض مستوى الناتج المحلي.

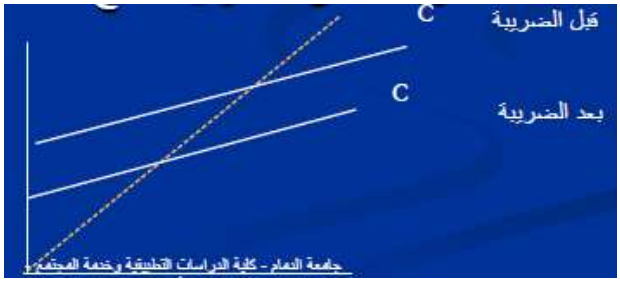

مثال :

على فرض أن الميل الحدي للاستهلاك 80% فزيادة الضرائب بمقدار 500 ريال تعني انخفاض الدخل الممكن التصرف فيه بمقدار 400 ريال

<u>معادلة الانفاق الحكومي</u>

معادلة المضاعف= $\frac{1}{1-MPC}$

مثال: افترض أن الانفاق الحكومي 200 مليون وأن الميل الحدي للاستهلاك هو75% فما هو الدخل التوازني:

معادلة المضاعف= $\frac{1}{25\%} = \frac{1}{1-MPC}$ =4

الدخل التوازني = 200 × 4 = 800

لتوضح آلية عمل المضاعف افترضنا :

- **وجود اقتصاد بسيط أي غياب القطاع الحكومي والقطاع الخارجي.**
- **ونفترض الآن وجود القطاع الخارجي بشقية الصادرات والواردات حسب المعادلة التالية :**

[AE = C + I + G +(X – M) = Y]

- **(X – M) = صافي الصادرات والذي يقصد به إجمالي صادرات السلع والخدمات لدولة مطروحا منه إجمالي وإراداتها من السلع والذي يطلق علية أيضا صافي الميزان التجاري**

مضاعف التجارة الخارجية:

لفهم آلية عمل مضاعف التجارة الخارجية لابد من بيان ما يلي:

الميل الحدي للاستيراد: التغير في المستوردات الناجم عن تغير الدخل بوحدة واحدة يعبر عنه:

$$MPM = \frac{\Delta M}{Y\Delta} \quad \frac{\text{التغير في المستوردات}}{\text{التغير في الدخل}}$$

قيمة التغير في الواردات نتيجة زيادة الدخل القومي بمقدار ريال واحد .

محددات الطلب الخارجي:

يعتبر الميل الحدي للاستيراد المحدد الأساسي للطلب الخارجي ويعتبر الطلب على الواردات هو أحد أهم مجالات تسربات الدخل أي أن نسبة من الدخل القومي نحو استيراد السلع والخدمات المختلفة مما يعني أن أي تغير في الدخل سيؤدي إلى تغير حجم الواردات.

مضاعف التجارة الخارجية

معادلة المضاعف = $\frac{1}{MPS+MPM}$

معادلة المضاعف = $\frac{1}{(1-MPC)+MPM}$

مثال: إذا كان الميل الحدي للادخار يساوي 15% والميل الحدي للاستيراد 10% فما هو مضاعف الاقتصاد المفتوح:

الحل : معادلة المضاعف = $\frac{1}{MPS+MPM} = \frac{1}{10\%+15\%} = \frac{1}{25\%}$ =4

المحاضرة السادسة

توازن الاقتصاد الكلي [الفصل الخامس]

- **ليتحقق توازن الاقتصاد الكلي عند تعادل قوى الطلب الكلي مع قوى العرض الكلي.**
- **يقاس الطلب الكلي بإجمالي الإنفاقات، والتي تشمل الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري الخاص والإنفاق الحكومي بالإضافة إلى صافي الصادرات. ويقاس العرض الكلي بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.**

تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من قطاعين:

يتحقق شرط التوازن في الاقتصاد المغلق بتعادل العرض الكلي (الدخل) ع الطلب الكلي (الإنفاق). وفي النموذج المبسط للاقتصاد المغلق المكون من قطاعين يكون شرط التوازن هو تعادل العرض الكلي أو الدخل المحلي الإجمالي (Y) مع الطلب الكلي،المكون من الإنفاق الاستثماري المخطط (I_a)والإنفاق الاستهلاكي المخطط (C).

ويفترض أن الاستهلاك يعتمد على الدخل وتمثله الدالة الخطية التالية:

$$C = C_a + bY$$

ويتحقق توازن الاقتصاد في هذا النموذج عندما يكون:

$$Y = C + I_a$$

وبإعادة صياغة المعادلة السابقة نجد أن:

$$Y - C = I_a$$

$$S = I_a$$

أي أن لشرط توازن الاقتصاد المغلق صياغة بديلة وهي تعادل الادخار مع الاستثمار.

ومع خلال تتبع الأرقام الافتراضية في الجدول (1 - 4) تتضح العلاقة بين المتغيرات المحددة للتوازن الاقتصادي.

ومن خلال الجدول يلاحظ أن التغير غير المخطط يحدث في مخزون السلع في حالات عدم توازن الاقتصاد، فيزيد المخزون في حالات زيادة العرض الكلي على الطلب الكلي وينقص في حالات زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي. وفي الشكل (1 - 4) في الجزء (A) يقاس الناتج أو الدخل على المحور الأفقي ، ويقاس الإنفاق على المحور الرأسي.

جدول (1 - 4) : تحديد مستوى الدخل التوازني في الاقتصاد المغلق

(7) التغير غير المخطط في المخزون	(6) الطلب الكلي	(5) الإنفاق الاستثماري المخطط	(4) الادخار المخطط	(3) الإنفاق الاستهلاكي المخطط	(2) مستوى الاستخدام بالمليون	(1) الدخل
$\Delta Inv.$	$C + I_a$	I_a	S	C	L	Y
-60	460	30	-30	430	2	400
-30	480	30	0	450	2.5	450
0	500	30	30	470	3	500
+30	520	30	60	490	3.5	550
+60	540	30	90	510	4	600
+90	560	30	120	530	4.5	650

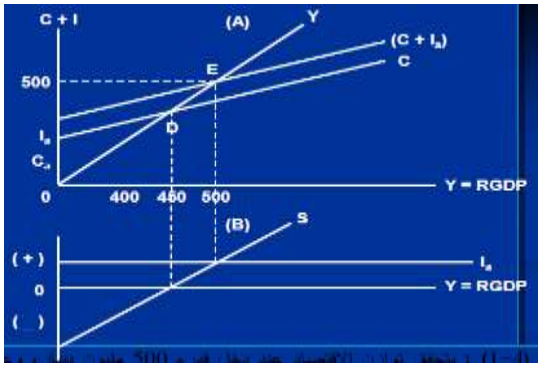

الشكل (1 - 4) : يتحقق توازن الاقتصاد عند دخل قدرة 500 مليون دينار، وعندما يتعادل الدخل مع الإنفاق في الجزء العلوي (A) من الشكل أعلاه ، ويتعادل عنده كذلك الادخار والاستثمار في الجزء السفلي (B) من الشكل. أما النقطة (D) في الشكل العلوي فتقابلها في الشكل السفلي نقطة تعادل الاستهلاك والدخل، حيث يكون الادخار مساويا للصفر.

مضاعف الإنفاق :

في هذا النموذج إذا زاد الاستثمار بقدر معين يؤدي ذلك إلى زيادة الدخل الإجمالي، وتؤدي الزيادة في الدخول إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي لاعتماده على الدخل ، وبذلك تتولد دخولا جديدة ،ينتج عنها زيادات متتالية في الاستهلاك.وتستمر هذه الموجات المتلاحقة من الإنفاق والزيادة بالدخل حتى يصل الاقتصاد إلى توازن جديد ويكون عند الادخار المخطط مساويا للاستثمار المخطط.

ولقياس أثر الزيادة في أي من الإنفاقات المستقلة عن الدخل نشتق أولا مضاعف الإنفاق المستقل (Expenditure Multiplier)، فيكون شرط توازن الاقتصاد في اقتصاد مغلق من قطاعين،أي في غياب القطاع الحكومي والقطاع الخارجي على النحو التالي:

$$Y = C + I_a$$

حيث أن :

$$C = C_a + bY$$
$$I = I_a$$

من المعادلات السابقة نجد أن : $Y = \frac{1}{1-b}(C_a + I_a)$

ولمعرفة أثر التغير المستقلة على الدخل المحلي الإجمالي في الاقتصاد،يمكن إعادة كتابة المعادلة أعلاه في صيغة التغير التالية:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b}(\Delta C_a + \Delta I_a)$$

ففي حالة زيادة الاستهلاك المستقل مع بقاء الاستثمار ثابتا تتقلص الصيغة أعلاه إلى :

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b}(\Delta C_a)$$

واستنادا إلى الصيغة أعلاه يمكن كتابة معادلة المضاعف على النحو التالي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta C_a} = \frac{1}{1-b}$$

وكذلك الحال بالنسبة لأثر التغير في الاستثمار المستقل على الدخل حيث نجد أن :

$$\frac{\Delta Y}{\Delta I} = \frac{1}{1-b}$$

وتتضح طريقة عمل مضاعف الاستثمار المستقل من خلال الجدول (4 - 2).

تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من ثلاثة قطاعات:

القطاعات الثلاثة هي: القطاع العائلي وقطاع الأعمال الحكومي. ولنفترض أن الحكومة قد فرضت ضريبية نسبية (Proportional Tax) بمعدل (t) من الدخل الشخصي ،كما نفترض أن الاستثمار ما زال مستقلا عن الدخل، وأن الإنفاق الحكومي هو الآخر مستقل عن الدخل.يمكن في هذه الحالة صياغة شروط توازن الاقتصاد كما يلي:

جدول (4 - 2): أثر مضاعف الاستثمار على الدخل.

الجولة	الزيادة في الاستثمار (مليون دينار)	الزيادة في الاستهلاك (مليون دينار)	الزيادة في الادخار (مليون دينار)	الزيادة في الدخل (مليون دينار)
1	100			100
2	—	80	20	80
3	—	64	16	64
4	—	51.20	12.80	51.20
5	—	40.96	10.24	40.96
6	—	32.77	8.19	32.77
7	—	26.20	6.55	26.20
8	—	20.97	5.24	20.97
9	—	16.78	4.19	16.78
وهكذا تستمر هذه الاصداء حتى يصل الاقتصاد إلى حالة توازن جديد عند مستوى أعلى من الدخل، وتكون التغيرات النهائية في الدخل والاستهلاك والادخار كما يوضحها السطر التالي :				
المجموع	100	400	100	500

ويمكن وصف الاقتصاد بالمعادلات التالية :

دالة الاستهلاك $C = C_a + b\,(Y - T)$

مقدار الضريبة النسبية $T = t\,Y$

مقدار الإنفاق الحكومي $G = G_a$

دالة الاستثمار $I = I_a$

ويمكن في هذا النموذج صياغة دخل على النحو التالي:

$$Y = \frac{1}{1 - b = bt}(C_a + I_a G_a)$$

ومن هذه المعادلة يمكن صياغة مضاعف الإنفاقات المستقلة (M) في الضريبة النسبية على النحو التالي:

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - b + bt}(\Delta C_a - or - \Delta I_a - or - \Delta G_a)$$

حيث أن الانفاقات المستقلة بين القوسين،وتضم كل من الاستهلاك المستقل والاستثمار المستقل والإنفاق الحكومي وهو أيضا مستقل عن الدخل في هذا النموذج

ومن ذلك نجد يمكن صياغة مضاعف الإنفاق المستقل (M) كما يلي:

$$\frac{1}{1 - b + bt} = \frac{\Delta Y}{\Delta C_a - or - \Delta I_a - or - \Delta G_a} = M$$

تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من أربعة قطاعات:

في هذا النموذج نضيف القطاع الخارجي (الصادرات والواردات).ويفترض في هذا النموذج أن:

- **الصادرات مستقلة عن الدخل المحلي**
- **الواردات تعتمد على الدخل المحلي، والعلاقة بينهما موجب.**
- **وللتبسيط نفترض أن كلا من الاستثمار والإنفاق الحكومي مستقل عن الدخل.**
- **للصادرات والواردات الدالتين التاليتين:**

$$X = X_a$$

$$M = ma + m1Y$$

شرطي توازن الاقتصاد:

الشرط الأول: تعادل الدخل المحلي الإجمال مع الإنفاق علة الناتج المحلي الإجمالي ويمكن صياغته على النحو التالي:

$$Y = C + I_a + G_a + X_a - M$$

الشرط الثاني:تعادل مجموع التسربات مع مجموع الحق أيك:

$$(S + T + M) = (I + G + X)$$

ولا يشترط أن تتساوى مفردات التسرب والحقن لتحقيق توازن الاقتصاد بل يكفي أن تتساوى المجموعتين.وفي هذا النموذج تصاغ معادلة دخل التوازن على النحو التالي:

$$Y = \frac{1}{1 - b + bt + m_1}(C + I_a + G_a + X_a - m_a)$$

نظرية المعجل للاستثمار:

وفقا لنظرية المعجل التغيرات في الدخل المحلي الإجمالي إلى تغيرات أكبر في الطلب على السلع الرأسمالية أي الاستثمار اللازم لزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. ويقاس المعجل بمعامل رأس المال (Capital Coefficient).وهو عبارة عن حجم الاستثمار الصافي اللازم لزيادة الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي بدينار واحد،ويمكن قياس المعجل (A) باستخدام المعادلة التالية:

$$\mathbf{A} = \frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{K_t - K_{t-1}}{y_t - y_{t-1}}$$

حيث أن (K) مخزون من الاقتصاد من السلع الرأسمالية.والتغير في هذا المخزون من عام لآخر يقيس مقدار الإنفاق الاستثماري (I) وفي هذه السنة.و(Y) الناتج المحلي الإجمالي.

التوازن دون مستوى الاستخدام الكامل:

ارتكزت نظرية كينز على مبدأين:

- **الأول:أن الطلب الكلي يولد العرض الكلي،أي بعكس النظرية التقليدية.**
- **الثاني:أن الأجور والأسعار وسعر الفائدة بطيئة الموائمة وليست فورية الموائمة.**

فالعمال يطالبون برفع أجورهم عند ارتفاع مستوى الأسعار،لكنهم لا يقبلون بخفضها عند انخفاض مستوى الأسعار، مما يتسبب في إطالة فترات الكساد الاقتصادي.

الفجوة التضخمية:

تحدث الفجوة التضخمية (Inflationary Gap)،في المدى القريب عندما يزيد الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل(YP)،مما يضع ضغوطا على المستوى العام للأسعار فيحدث التضخم.

وتقاس الفجوة التضخمية بالفرق بين الناتج المحلي الفعلي (Y_a) \والناتج المحلي الممكن (YP).ويوضح الشكل (2-4) منحنى العرض الكلي في المدى البعيد (LRAS) وهو الخط الرأسي الموازي للمحور الرأسي.

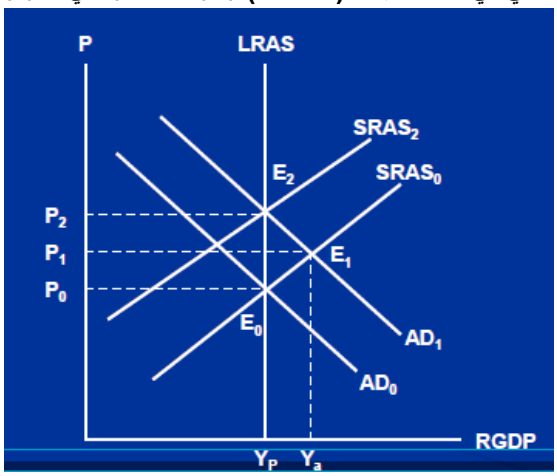

الشكل (2-4) : نتيجة لزيادة الطلب الكلي ينتقل الاقتصاد من توازن المدى البعيد عند (E_0) إلى توازن في القريب عند (E_1) حيث يكون معدل البطالة أقل من المعدل الطبيعي ويكون الناتج الفعلي أكبر من الناتج الممكن،ولكن لفترة مؤقتة.في المدى الطويل،ومع زيادة الأجور النقدية،ينتقل منحنى $(LRAS_0)$ تدريجيا إلى أعلى حتى يستقر عند ($LRAS_2$)، ويصل الاقتصاد إلى توازن جديد للمدى البعيد عند (E_2) يختلف عن التوازن الأصلي فقط لارتفاع مستوى الأسعار أو التضخم إلى $(P_2$

الفجوة الانكماشية:

تحدث الفجوة الانكماشية (Deflationary Gap)،في المدى القريب أيضا نتيجة لانخفاض في الطلب الكلي، حيث ترتفع البطالة وينخفض المستوى العام للأسعار. يوضح ذلك الشكل (3-4).

التضخم الركودي :

نتيجة لانخفاض العرض الكلي بسبب زيادة تكاليف الإنتاج ونقص الأرباح،فقد جاء هذا التضخم مصحوبا بموجة من الكساد أي ارتفاع معدلات البطالة لتفوق معدلاتها الطبيعية مع انخفاض الناتج أو الدخل إلى مستويات أقل من مستوى الناتج ممكن،كما يتضح من الشكل (4-4).

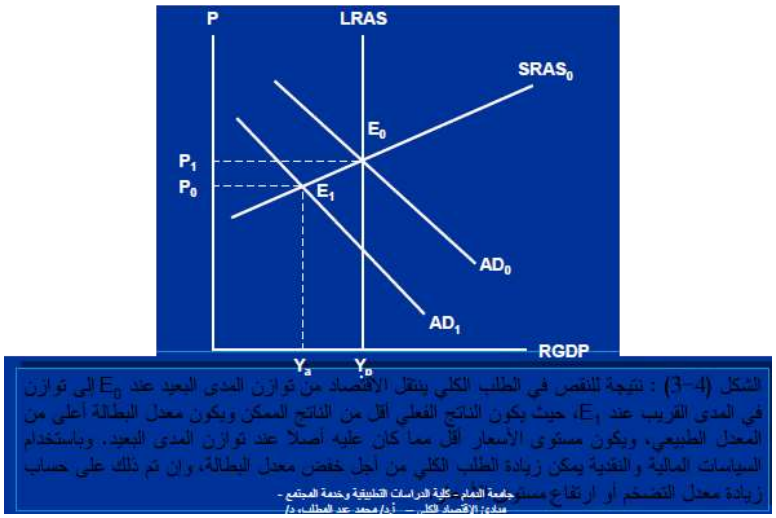

الشكل (4-3) : نتيجة النقص في الطلب الكلي ينتقل الاقتصاد من توازن المدى البعيد عند E_0 إلى توازن في المدى القريب عند E_1، حيث يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج الممكن ويكون معدل البطالة أعلى من المعدل الطبيعي، ويكون مستوى الأسعار أقل مما كان عليه أصلاً عند توازن المدى البعيد. وباستخدام السياسات المالية والنقدية يمكن زيادة الطلب الكلي من أجل خفض معدل البطالة، وان تم ذلك على حساب زيادة معدل التضخم أو ارتفاع مستو

جامعة الدمام - كلية الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع -
مبادئ الاقتصاد الكلي – أ.د/ محمد عبد المطلب، د/

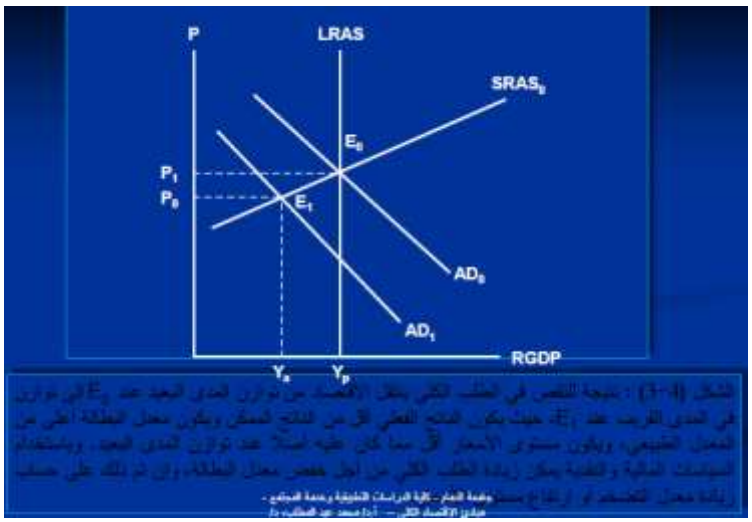

المحاضرة السابعة
خاصة بالفصول (5,4,2)
تمارين عملية

التمرين الأول:
إذا كان الدخل الكلي Y في إقتصاد بلد ما يساوي 50000 ريال،و إذا كان الميل الحدي للادخار MPC يساوي 0.35
المطلوب: باستعمال المعطيات السابقة أوجد كل من :

- **الميل الحدي للاستهلاك MPC**
- **قيمة ما يدخره أفراد هذا البلد S من مجموع الدخل الكلي Y**
- **الميل المتوسط للادخار APS**
- **الميل المتوسط للاستهلاك APC**

حل التمرين الأول
MPC=1- MPS-1:
MPC=1-0.35=0.65
S=MPS×Y-2
S=0.35×50000

S=17500
C=MPC×Y-3
C=0.65×50000
C=32500

-4APS=S/Y
APS=17500/50000
APS=0.35

-5APC=C/Y
APC=32500/50000
APC=0.65

التمرين الثاني:

يتكون اقتصاد بلد من ثلاث قطاعات هي قطاع الصناعة وقطاع الزراعة وقطاع الخدمات،بحيث قدم كل قطاع مساهمته في الإنتاج الوطني مقيمة بملايين الريالات وذلك وفقا لمعطيات الجدول التالي:

القطاع	إنتاج القطاع
الصناعة	50000
الزراعة	70000
الخدمات	80000

المطلوب:

باستعمالك لمعطيات الجدول السابق،يطلب منك إيجاد مالي

- **قيمة الإنتاج الكلي TP**
- **نسبة مساهمة كل قطاع في الإنتاج الكلي TP**
- **القيمة المضافة لكل قطاع إذا علمت أن :**
- **القطاع الأول استهلك 25% من قيمة إنتاج القطاع الثاني**
- **القطاع الثاني استهلك 15% من قيمة إنتاج القطاع الثالث**
- **القطاع الثالث استهلك 5% من قيمة إنتاج القطاع الأول**
- **القيمة المضافة الإجمالية**
- **الناتج المحلي الإجمالي GDP بطريقة القيمة المضافة الإجمالية**

حل التمرين الثاني:

١- قيمة الإنتاج الكلي TP

TP=50000+70000+80000
TP=200000

٢- نسبة مساهمة كل قطاع في الإنتاج الكلي TP

الصناعة =50000/200000=25%
الزراعة =70000/200000=35%
الخدمات =80000/200000=40%

٣- القيمة المضافة لكل قطاع

القيمة المضافة للصناعة = 50000-(70000×25%)=32500
القيمة المضافة للزراعة = 70000-(80000×15%)=58000
القيمة المضافة للخدمات = 80000-(50000×5%)=77500

٤- القيمة المضافة الإجمالية =32500+ 58000 + 77500 = 168000
٥- الناتج المحلي الإجمالي GDP بطريقة القيمة المضافة الإجمالية = 168000

التمرين الثالث:

يطلب منك إيجاد ما يلي:

- **الناتج المحلي الإجمالي GDP بطريقة الإنفاق الكلي.**
- **نسبة إنفاق كل قطاع من الناتج المحلي الإجمالي GDP**

وذلك وفقا للمعطيات التالية: (مقيمة بملايين الريالات)

١- الاستهلاك الخاص C يساوي 120000
٢- الاستثمار الخاص I يساوي 950500
٣- الإنفاق الحكومي G يساوي 585000
٤- الصادرات X تساوي 132000
٥- الواردات M تساوي 180000

حل التمرين الثالث:

GDP=C+I+G+(X-M)-1
GDP=120000+950500+585000+(132000-180000)
\GDP=1607500

- **نسبة إنفاق كل قطاع من الناتج المحلي الإجمالي GDP**

% لـ C من Y= 120000/1607500 = 7.4 %
% لـ I من Y= 950500/1607500 = 59.2 %
% لـ G من Y= 585000/1607500 = 36.3 %
% لـ X من Y= 132000/1607500 = 8.2 %
=180000/1607500=-11.1% Y من M % لـ

التمرين الرابع:

رت لديك المعطيات التالية والمتعلقة باقتصاد بلد ما والمقيمة بملايين الريالات:

- **دخول العاملين 23800**
- **صافي الفائدة 12300**
- **دخل الإيجارات 8600**
- **أرباح الشركات 14600**
- **دخول مالكي الأعمال الغيرة 7500**
- **ضرائب غير مباشرة 6400**
- **إعانات غير مباشرة 7400**
- **إهتلاكات الأصول الثابتة 5200**

المطلوب:

١- إيجاد الناتج المحلي الإجمالي GDP بطريقة الدخل .
٢- إيجاد نسبة مساهمة كل عنصر في الناتج المحلي الإجمالي GDP

حل التمرين الرابع:

العنصر	المبلغ	النسبة المؤوية %
دخول العاملين	23 800	33.5
+ صافي الفائدة	12300	17.5
+ دخل الإيجارات	8600	12.1
+ أرباح الشركات	14600	20.8
+ دخول مالكي الأعمار الصغيرة	7500	10.5
+ ضرائب غير مباشرة	6400	9
- إعانات غير مباشرة	7400	-10.4
+ إهتلاكات الأصول الثابتة	5200	7.3
= المجموع	71000	100

نظريات الاستهلاك

أولاً: نظرية الدخل المطلق

- **في نطاق فرضية الدخل المطلق (نظرية كينز) يتحدد الاستهلاك بالمستوى المطلق والحالي للدخل.**
- **أي أن: ، حيث أن $C = a + bY_d$**
- **حيث C تمثل الاستهلاك الحالي، بينما تمثل Y_d الدخل المتاح (الدخل الشخصي بعد خصم الضريبة)، a: الاستهلاك المستقل، b: الميل الحدي للاستهلاك.**
- **وهذا يعني أن العلاقة الأساسية بين الاستهلاك والدخل تتمثل في دالة الاستهلاك في الأجل القصير، وهي نفسها دالة الاستهلاك التي توصل إليها كينز.**
- **ومن ثم فان التغيرات التي تحدث في دالة الاستهلاك هي نتيجة لتغير الدخل بمعنى الانتقال من نقطة إلى أخرى على منحنى أو دالة الاستهلاك، وأن العلاقة بين الاستهلاك والدخل علاقة طردية.**
- **ويمكن اشتقاق دالة الادخار من دالة الاستهلاك لتكون:**

$$S = -a + (1-b)Y_d$$

- **وقد لاحظنا أن قيمة كل من a (الاستهلاك التلقائي) ، b (الميل الحدي للاستهلاك MPC) موجبة، إلا أن قيمة b تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، أي أن:**

$$0 < b < 1$$

- **كما أن (1-b) تمثل الميل الحدي للادخار MPS وهو المكمل للميل الحدي للاستهلاك بمعنى أن: MPC + MPS = 1**
- **ومن خواص هذه الدالة أن الميل المتوسط للاستهلاك (APC) يتناقص مع ارتفاع الدخل المتاح، ويمكن ملاحظة ذلك بالرجوع إلى تعريف الميل المتوسط للاستهلاك:**

$$APC = C/Y$$

- **كذلك فان الميل المتوسط للادخار هو APS = S/Y يعبر عن ذلك الجزء المدخر من الدخل.**
- **كما أن : APC + APS = 1**
- **أيضا الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك يتناقصان كلما زاد الخل، ولكن الميل المتوسط للاستهلاك يكون أكبر من الميل الحدي للاستهلاك عند كل مستوى من مستويات الدخل.**

ثانيا: فرضية الدخل النسبي

- **تقدم بهذه النظرية الأستاذ الأميركي "دوزنبيري" Duesenberry لتفسير السلوك الاستهلاكي، والتي تقوم على أن الإنفاق الاستهلاكي للأفراد يتحدد في فترة زمنية معينة، حسب المحيط الاجتماعي الذي يعيشون فيه.**
- **وتقول النظرية ببساطة بأن الاستهلاك لا يعتمد على الدخل المطلق إنما على الدخل النسبي، أي أن إنفاق الأسرة يتوقف على إنفاق الأسر الأخرى التي تعيش مجاورة لتلك الأسرة.**
- **بمعنى أن الشخص يحاول تقليد الآخرين في طريقة استهلاكهم ومحاكاتهم في هذا النمط الاستهلاكي حتى لو كان دخله أقل من متوسط دخولهم.**

- **وفي هذه الحالة سوف يكون الميل المتوسط للاستهلاك لهذا الفرد أكبر من الميل المتوسط للاستهلاك لباقي المجموعة وذلك لأنه يلجأ إلى استهلاك جزء أكبر من دخله ليجاري استهلاك باقي المجموعة.**
- **ومن ثم فانه طالما ظل توزيع الدخل على هذه المجموعة من الأفراد كما هو، فسوف يحتفظ كل شخص بوضعه النسبي داخل المجموعة، مما يعني أن الميل المتوسط للاستهلاك يصبح ثابت في المدى الطويل ويساوي الميل الحدي للاستهلاك.**
- **وبالتالي تكون دالة الاستهلاك في الأجل الطويل هي:**

$$C_L = b_L Y$$

حيث b_L تمثل الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل

- **ويكون الاستهلاك التلقائي صفر وتبدأ دالة الاستهلاك من نقطة الأصل، وهي التي تعرف بالدالة النسبية، بمعنى أن الاستهلاك في المدى الطويل يمثل تقريباً نسبة ثابتة من الدخل.**
- **وخلاصة القول أن دالة الاستهلاك التابعة لهذه الفرضية حصيلة تزاوج دالتين إحداهما للمدى القصير والأخرى للمدى الطويل.**
- **فالدالة غير نسبية في المدى القصير وتشابه في ذلك الأمر الدالة الكنزية للدخل المطلق، بينما تصبح نسبية الشكل على المدى الطويل.**

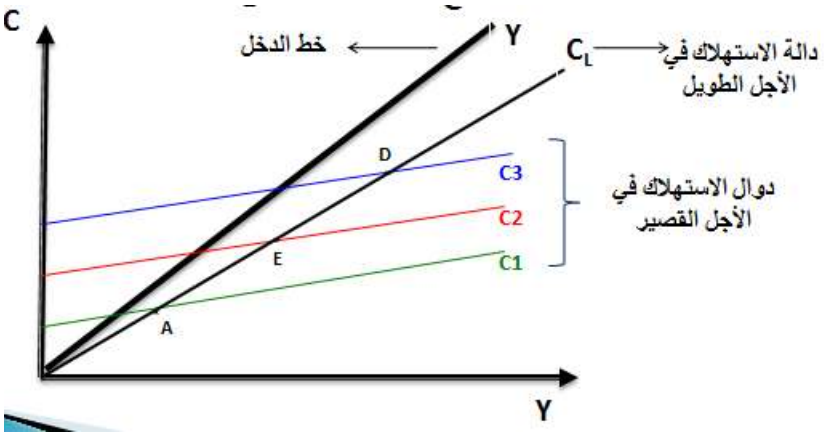

- **في المدى الطويل يقع المستهلك على دالة الاستهلاك طويلة الأجل والتي تبدأ من نقطة الصفر.**
- **في المدى الطويل من المتوقع أن يكون الاستهلاك أقل من الدخل، ومن ثم تكون دالة الاستهلاك تحت خط الدخل، ويكون الاستهلاك التلقائي صفر.**
- **وقد ادخل دوزنبري عاملا جديدا في نظريته لتفسير علاقة الاستهلاك بالدخل وهو مستوى الدخل الماضي.**
- **مؤدى هذا العامل أنه إذا كان هناك تغيرات في مستوى الدخل، فان الإنفاق الاستهلاكي سيعتمد ليس فقط على مستوى الدخل الجاري، وإنما أيضا على أعلى مستوى للدخل حصل عليه في الماضي (مستوى القمة)، وهو مستوى لا يجب أن يكون مجرد دخل مرتفع لمرة واحدة.**

ومن ثم فان العائلة ذات الدخل المرتفع ستتعود على نمط استهلاكي معين، فإذا انخفض دخل هذه الأسرة لظرف ما، فإنها سوف تظل عند نفس مستوى الاستهلاك السابق ويكون ذلك على حساب السحب من مدخراتها السابقة

- **ومن ثم فان الإنفاق الاستهلاكي يعتمد على أعلى دخل حصل عليه الشخص (دخل القمة) بجانب الدخل النسبي.**
- **فإذا كان دخل العائلة أعلى من دخل القمة، فان إنفاقها الاستهلاكي سيعتمد على الدخل النسبي، أما إذا كان الدخل أقل من دخل القمة فسيعتمد إنفاقها على المستوى الذي تعودت عليه (دخل القمة).**

- **كما يلاحظ من الرسم السابق، فإن دالة الاستهلاك النسبية (طويلة الأجل) يتم السير عليها صعوداً في حالة زيادة الدخل، والذي يرتفع عادة على المدى الطويل وبمرور الزمن. هذا في حين أنه لا يتم الرجوع على منحنى الاستهلاك في المدى الطويل في حالة انخفاض الدخل، بل يتحرك المستهلك عند نقطة التقاطع مع دالة الاستهلاك في الأجل القصير على هذه الدالة (الغير نسبية) وذلك بحكم المحافظة على أنماط الاستهلاك التي اعتادها.**

ثالثا: فرضية الدخل الدائم

- **تعتمد نظرية الدخل الدائم لفريدمان على فرضية أساسية هي أن المستهلك يحاول المحافظة على نمط معين من الاستهلاك برغم تقلب مستوى دخله من سنة إلى أخرى.**
- **ومن ثم يعتمد الاستهلاك الجاري هنا على الدخل الدائم المتمثل في الدخل الحالي والدخل المتوقع في المستقبل، والذي يعرف بمتوسط دخل المستهلك المتوقع خلال فترة حياته.**
- **وعلى سبيل المثال إذا كانت الأسرة تتوقع أن دخلها سيزيد في الفترة المقبلة فمن المحتمل أن تستهلك هذه الأسرة أكثر مما يشير إليه مستوى دخلها الحالي.**
- **وعليه فانه إذا حدث زيادة في الدخل الجاري للمستهلك فإنها لن تؤثر على مستوى استهلاكه إلا إذا كانت لها صفة الديمومة، أما إذا كانت طارئة فلا تؤثر على مستوى استهلاكه المعتاد وانما قد تؤثر على استهلاكه من السلع المعمرة التي ليس لها صفة الدورية (مثل شراء سيارة أو ثلاجة مثلا).**

رابعا: فرضية دورة الحياة

- **وهذه النظرية تشبه فرضية الدخل الدائم حيث ترى أن استهلاك الشخص يعتمد على جميع موارده المستقبلية طيلة فترة حياته الإنتاجية وليس على الدخل الجاري فقط.**
- **ومن ثم فان الدخل هنا يشمل الدخل الجاري والدخل المتوقع.**
- **الدخل المتوقع يشتمل على دخله نظير عمله وما يحصل عليه من دخل نظير ممتلكاته أو أي عوائد من استثماراته الأخرى.**
- **وتفترض النظرية أن الشخص يبدأ حياته بدخل منخفض، ومع تقدمه في العمل يبدأ دخله في الارتفاع حتى يصل إلى مستوى مرتفع، ثم ينخفض مرة أخرى بعد سن المعاش.**
- **وعليه يحاول الشخص أن يوزع إنفاقه الاستهلاكي على فترة حياته بحيث يتفادى التقلبات في دخله. ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي:**
- **فرضية دورة الحياة**

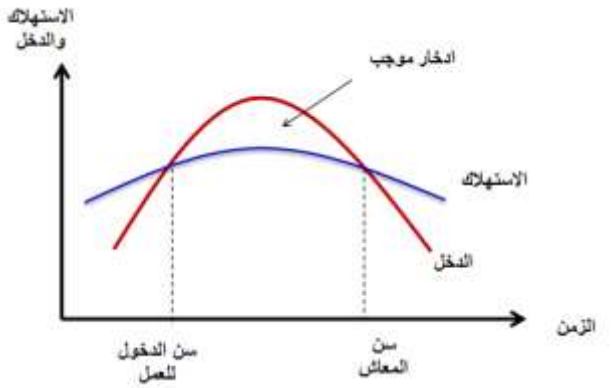

العوامل غير الدخلية المؤثرة في الاستهلاك

<u>١- مستوى الأسعار:</u>

- **يعتبر مستوى الأسعار من العوامل المهمة جداً في التأثير على حجم الاستهلاك.**
- **فلو ارتفعت الأسعار دون ارتفاع الدخول النقدية للأفراد ينخفض الدخل الحقيقي فينخفض الاستهلاك**
- **أما لو ارتفعت الأسعار بنسبة معينة وارتفعت الدخول بنفس النسبة فإن الدخول الحقيقية لن تتغير وبالتالي يبقى الاستهلاك كما هو و لا يتغير.**
- **هذا ونشير هنا إلى ما يعرف بخداع النقود Money Illusion والذي يحدث عندما ينظر الأفراد إلى ارتفاع دخولهم النقدية دون النظر إلى ارتفاع الأسعار فيزيدون من استهلاكهم تحت تأثير وهم النقود رغم أن دخلهم الحقيقي لم يرتفع.**

٢- توقعات الأسعار:

- **تعتبر التوقعات من العوامل المهمة في علم الاقتصاد وفي تأثيرها على الاستهلاك. فإذا توقع الأفراد ارتفاع الأسعار في المستقبل فإنهم سيزيدون من استهلاكهم الحاضر على حساب الاستهلاك المستقبلي.**
- **والعكس إذا توقع الأفراد انخفاض الأسعار في المستقبل فإنهم سيؤجلون استهلاكهم الحالي للمستقبل فينخفض الاستهلاك الحالي.**
- **هذا بالنسبة لتوقعات الأسعار، أما بالنسبة لتوقعات تغير الدخل، فإن توقع الأفراد ارتفاع دخولهم يؤدي إلى زيادة الاستهلاك والعكس بالعكس.**

٣- التقليد والمحاكاة:

- **يعتبر عامل التقليد والمحاكاة من العوامل الهامة والتي تؤثر في أنماط الاستهلاك، حيث يتأثر أفراد المجتمع في سلوكهم الاستهلاكي بمن حولهم من أقارب وأصدقاء وجيران، ومحاولة تقليدهم في أنماطهم الاستهلاكية.**
- **وقد يلجأ البعض إلى شراء سلع لا يحتاج إليها أو لم يعتاد استخدامها ليس إلا رغبة في محاكاة أصدقاء أو جيران ولو اضطر إلى إنفاق معظم دخله في سبيل ذلك.**
- **كما يلاحظ أحياناً أن محاولة أفراد المجتمع محاكاة مستويات المعيشة السائدة في الدول الغربية والمتقدمة تؤثر كثيراً على نمط استهلاكهم، فتزيد من كمية السلع المطلوبة والتي لم يعتادوا شراءها من قبل. ويدخل ضمن هذا العامل كل ما من شأنه التأثير على ذوق المستهلك من دعاية وإعلان وغيرها.**

٤- النظرة إلى الادخار:

- **إن نظرة المجتمع للادخار ووعيهم لأهميته تؤثر وبشكل واضح في حجم الاستهلاك وبالتالي الادخار، وهذه النظرة تحكمها عوامل اجتماعية ونفسية واقتصادية .**
- **فلو كان المجتمع ينظر إلى الادخار على أنه أمر مهم فإنه سوف يدخر أكثر ويستهلك أقل كما في معظم المجتمعات المتحضرة.**

أما إذا كان أفراد المجتمع لا يولون اهتماماً يذكر للادخار أو أنهم محبون للاستهلاك بطبعهم فإن هذا المجتمع يزيد فيه الاستهلاك وينخفض فيه الادخار

٥- العوامل الاجتماعية:

- **هناك عوامل اجتماعية كالعمر والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي والثقافي والبيئة التي يعيش فيها الإنسان، كلها عوامل تؤثر على حجم الاستهلاك.**
- **فبالنسبة للعمر، نجد أن الدخل الفردي ودخل الأسرة يأخذان في النمو منذ الشباب وحتى منتصف العمر، ثم يبدأن بالتناقص في سن الشيخوخة ، وتأخذ نسبة الدخل المدخرة نفس النمط حيث يزيد الادخار في سن الشباب ويصل إلى قمته في منتصف العمر ثم تتناقص.**
- **وهذا يدل على أن الجزء الأكبر من الاستهلاك يكون في سن الشباب وسن الشيخوخة، والجزء الأقل منه يكون في منتصف العمر.**

٦- الأذواق:

تختلف أذواق الأفراد اختلافا متبايناً، فمن الناحية الاقتصادية هناك من يستهلك أكثر وهناك من يستهلك أقل. ويعزى ذلك إلى اختلاف الميول الادخارية والتي ترجع بدورها إلى اختلافات السن والتركيب الأسري والأحوال الاجتماعية وخلافه.

هذا إضافة إلى التغيرات المستمرة والتي تحدث في نوعية السلع وجاذبيتها والتغيرات التي تطرأ على طرق الدعاية والإعلان وكلها أمور من شأنها تغيير أذواق المستهلكين من فترة لأخرى.

٧- نمط توزيع الدخل بين أفراد المجتمع:

تستهلك الطبقات الفقيرة الجزء الأكبر من دخلها، وادخارها غالباً ما يكون منخفض نسبياً بسبب انخفاض مستويات دخلها. أما الطبقات الغنية فارتفاع دخولها يسمح لها باستهلاك نسبة أقل من دخلها وادخار نسبة أكبر منه.

فالميل الحدي للاستهلاك يرتفع لدى الفقراء عنه لدى الأغنياء.

٨- الثروة:

- **إن حصول الفرد على ثروة مفاجئة كالإرث مثلاً من شأنه زيادة استهلاكه، محاولاً إشباع سلع كان يتطلع لاستهلاكها من قبل، ثم بعد فترة يعتاد على نمط استهلاكي معين فيثبت الاستهلاك نوعاً ما وقد يبدأ في زيادة مدخراته.**
- **وتنقسم الثروة إلى أصول سائلة ورصيد من السلع المعمرة.**
- **وعلى ذلك فإن زيادة ما يمتلكه المجتمع من مصادر الثروة المتمثلة في الأصول المالية السائلة أو عوائد الاستثمارات أو الأوراق المالية قصيرة الأجل(تتمتع بالسيولة) من شأنه زيادة شعوره بالأمان فيزيد الاستهلاك.**
- **أما عندما تتمثل مصادر الثروة في السلع المعمرة من أثاث وتحف وسيارات وغير ذلك فإن ذلك يعني خروج ملاكها من سوق هذه السلع كمشترين وبالتالي ينخفض الاستهلاك لهذه السلع لفترة من الزمن.**

٩- سعر الفائدة:

- **أكدت النظرية الكلاسيكية أن سعر الفائدة هو العامل الأساسي المحرك للادخار، في حين شكك الاقتصاديون بعدهم في ذلك من الناحيتين النظرية والتطبيقية.**
- **فزيادة سعر الفائدة قد تشجع على الادخار وتعوق الاستهلاك، ولكنها أيضاً قد تؤثر عكسياً.**
- **فقد يجد الفرد نفسه عند مستويات الفائدة المرتفعة محققاً لعائد أكبر من مدخراته فيتمكن من ادخار جزء أقل ومستمتعاً باستهلاك جزء أكبر من الدخل.**
- **لذا تشير بعض الدراسات التطبيقية إلى أن العلاقة بين الاستهلاك وسعر الفائدة هي علاقة غير واضحة، بينما يجد البعض الآخر أنها علاقة قوية نسبياً.**
- **١٠- الضرائب:**
- **تؤثر السياسة الضريبية للدولة على الاستهلاك ومن ثم على الادخار ، حيث تعتبر الضرائب استخدام غير إنفاقي للدخل فيشار إليها بالادخار الحكومي (أو الادخار العام)، حيث أن زيادة الضرائب تعمل على تخفيض الاستهلاك وزيادة الادخار والعكس يحدث عندما تنخفض الضرائب**

الاستهلاك والادخار

مكونات الناتج المحلي

الاستهلاك . (C)

٢. الاستثمار (I)

٣. الانفاق الحكومي. (G)

٤. الصادرات. (X)

٥. الواردات. (M)

والناتج المحلي أو الدخل يرمز له بالرمز Y ويطلق عليه الطلب الكلي :

$$Y = C + I + G + (X – M)$$

الاستهلاك

يستحوذ الاستهلاك أعلى نسبة من الناتج الكي تصل إلى ٩٠% الأمر الذي يعني قلة الادخار وانعكاسه سلبيا على الاستثمار وبالتالي على الناتج المحلي الإجمالي.

مكونات الاستهلاك

- سلع معمرة : ثلاجة ، غسالة.

- سلع غير معمرة: خضار ، فواكه ، ملابس.

- خدمات: خدمة الطبيب ، الاتصالات ، خدمات البنوك.

العوامل المؤثر في الاستهلاك

أولا: الدخل

يؤثر الدخل على كل من الاستهلاك (C) والادخار(S) .

طبيعة العلاقة بين الدخل وكل من الاستهلاك والادخار؟

العلاقة هي علاقة طردية ؛ كلما زاد الدخل زاد الاستهلاك والادخار.

المقصود بالادخار:

ذلك الجزء من الدخل غير المستهلك.

$$Y = S + C$$

جدول يبين العلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار

الدخل بالريال	الاستهلاك بالريال	الادخار بالريال
٠	١٠٠٠	- ١٠٠٠
١٠٠٠	١٧٥٠	- ٧٥٠
٢٠٠٠	٢٥٠٠	- ٥٠٠
٣٠٠٠	٣٢٥٠	- ٢٥٠
٤٠٠٠	٤٠٠٠	٠
٥٠٠٠	٤٧٥٠	٢٥٠
٦٠٠٠	٥٥٠٠	٥٠٠
٧٠٠٠	٦٢٥٠	٧٥٠

ملاحظات على الجدول

- **وجود علاقة طردية بين الدخل والاستهلاك والادخار**
- **وجود قدر من الاستهلاك لا يعتمد على الدخل ويسمى الاستهلاك الذاتي أي: أن الفرد الذي ليس لديه مصدر دخل لا بد له من الاستهلاك ويحصل عليه عن طريق:**

١. الاقتراض: ونسميه الادخار السلبي

٢. مساعدات حكومية

- **الادخار السالب يتناقص بزيادة الدخل حتى يصبح صفرا وتسمى نقطة التعادل أي أن الاستهلاك قد تساوى مع الدخل**

تمثيل بياني لمستويات الدخل والاستهلاك والادخار

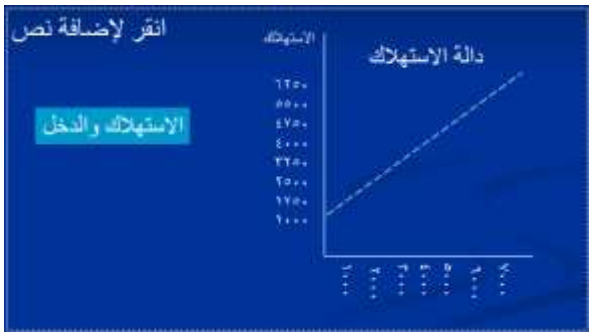

تمثيل بياني لمستويات الدخل والاستهلاك

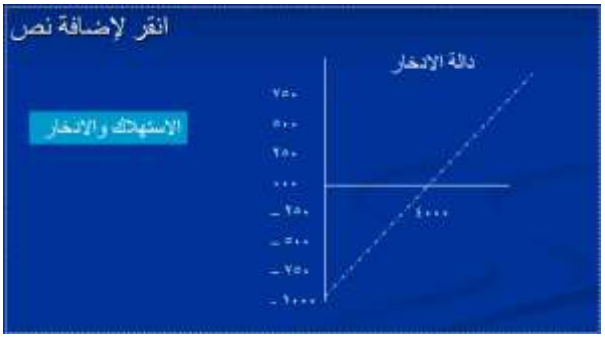

ما هو حجم الزيادة في الاستهلاك نتيجة زيادة الدخل؟

إن ميل منحنى الاستهلاك السابق يعبر عن الزيادة الناجمة عن زيادة الدخل

المقصود بالميل: التغير في الإحداثي الراسي مقسوما على التغير في الإحداثي الأفقي

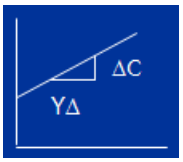

الميل الحدي للاستهلاك = ΔC \ ΔY

الميل الحدي للاستهلاك

الميل الحدي للاستهلاك = ΔC \ ΔY

MPC = ΔC \ Δ Y

أي أن زيادة الدخل بمقدار ريال يؤدي لزيادة الاستهلاك بمقدار ٧٥ هللة

الميل الحدي للاستهلاك أكبر من صفر وأقل من واحد

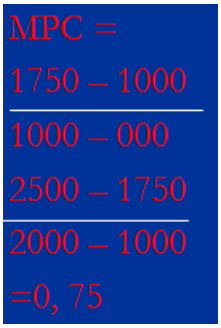

٠ < MPC > 1

الميل الحدي للادخار

إذن:

MPC + MPS = 1

أي أن مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يساوي واحد صحيح.

الميل الحدي للاستهلاك: مقدار التغير في الاستهلاك نتيجة زيادة الدخل بوحدة واحدة

متوسط الميل للاستهلاك والادخار

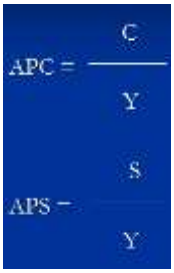

APC + APS = 1

دالة الاستهلاك

الاستهلاك جزءان

١. أحدهما يتأثر بالدخل فيتغير بتغيره

(الدخل عامل مستقل والاستهلاك عامل تابع)

٢. والآخر لا يتأثر بالدخل

ويمكن توضيح دالة الاستهلاك على النحو التالي:

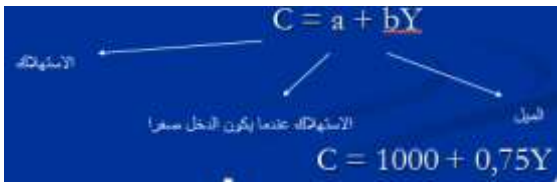

دالة الادخار

الدخل يتكون من جزئين هما:

١. الاستهلاك

٢. الادخار

Y = C + S

أي أن الفرق بين الدخل والاستهلاك نسميه الادخار.

S = Y – C

ويمكن توضيح دالة الادخار على النحو التالي:

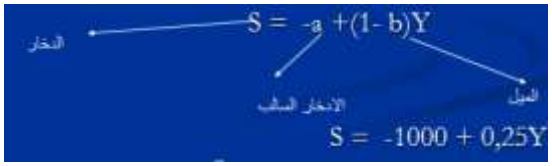

العوامل المؤثرة على معدل الاستهلاك:

العوامل التالية تؤثر على معدلات الاستهلاك وبالتالي انتقال دالة الاستهلاك إلى اليسار في حالة الزيادة أو إلى اليمين في حالة النقصان

١. الثروة.

٢. مستوى الأسعار.

٣. معدلات الفائدة.

٤. التوقعات حول الدخل المستقبلي

أولاً: الثروة

الثروة : جميع الممتلكات المالية والعقارية.

الثروة أشمل من الدخل. فسر هذه العبارة؟

زيادة الثروة تؤدى لانتقال المنحنى إلى اليسار وللأعلى ولو لم يتم زيادة الدخل والعكس صحيح في حالة نقصان الثروة

ثانياً: مستوى الأسعار

عند ارتفاع الأسعار تتأثر القوة الشرائية للعملة وبالتالي تقل معدلات الاستهلاك.

مثلا : إذا ارتفعت الأسعار بمقدار ٥% فإن القوة الشرائية للريال ستنخفض بمقدار ٥% أي شراء كميات أقل من السلع والخدمات.

وإذا قلت مستويات الإسعار فإن القوة الشرائية سترتفع

التأثير على منحنى الاستهلاك

انخفاض مستويات الأسعار تؤدى لانتقال المنحنى إلى اليسار وللأعلى ولو لم يتم زيادة الدخل والعكس صحيح في حالة ارتفاع مستويات الأسعار.

ثالثاً: معدلات الفائدة

ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي لزيادة معدلات الادخار وبالتالي انخفاض الاستهلاك (انفاق أقل على السلع والخدمات). والعكس صحيح

التأثير على منحنى الاستهلاك

انخفاض أسعار الفائدة تؤدى لانتقال المنحنى إلى اليسار وللأعلى ولو لم يتم زيادة الدخل والعكس صحيح في حالة نقصان سعر الفائدةً

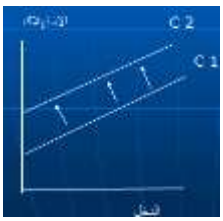

رابعا: التوقعات حول الدخل المستقبلي

إذا توقع الفرد زيادة دخله في العام القادم فإنه سيقوم بشراء كميات أكبر من السلع والخدمات الآن على اعتبار ما سيحصل عليه مستقبلا على الرغم من أن الدخل الحالي لم يتغير

التأثير على منحنى الاستهلاك:

التوقعات السابقة تؤدى لانتقال المنحنى إلى اليسار وللأعلى ولو لم يتم زيادة الدخل والعكس صحيح في حالة كانت التوقعات سلبية.

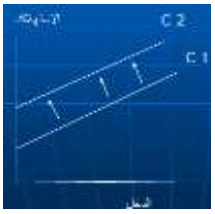

<u>نظرية الاستثمار</u>

مفهوم الاستثمار: الاستثمار Investment هو العامل الثاني المكون للطلب الكلي بعد الاستهلاك، والاستثمار هو إضافة إلى الأصول الإنتاجية ويمثل تياراً من الإنفاق على الأصول الإنتاجية.

ويلعب الاستثمار دوراً هاما في التنمية والتشغيل ، حيث يحتل الاستثمار ما نسبته ١٥ – ٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي.

أقسام الاستثمار:

١) التكوين الرأسمالي الثابت: آلات ، معدات ، أجهزة مختلفة ، مباني ، عقارات.

٢) التغير في المخزون السلعي: سواء كانت مواد أولية أو وسيطة أو سلع نهائية.

وحيث أن هذه الأصول الرأسمالية لها عمر افتراضي تصبح بعده غير صالحة للاستخدام، كما أن بعض هذه الأصول تحتاج إلى ترميمات وإصلاحات، لذا يخصص جزء من إجمالي الاستثمارات لهذه الأغراض يسمى اهتلاك رأس المال.

إجمالي الاستثمار = صافي الاستثمار + اهتلاك رأس المال

ومن ثم فان صافي الاستثمار يساوى التغير في رصيد رأس المال . $I = \Delta K$

سؤال: هل يعتبر شراء الأسهم والسندات استثمارا بالمفهوم الاقتصادي؟

عمليات التبادل في الأوراق المالية الموجودة أصلاً لا تمثل استثماراً من وجهة نظر المجتمع حيث أنها لا تضيف أصولا رأسمالية جديدة ، بل تعد مجرد انتقال ملكية لهذه الأوراق من طرف لأخر.

أما بالنسبة للفرد فهى تعد استثمارات مالية تدر عليه دخلاً.

<u>نظريات الاستثمار:</u>

النظرية الكينزية (الكفاية الحدية لرأس المال)

يتوقف القرار الاستثماري وفقا لكينز على عاملين هامين هما:

١- سعر الفائدة ٢- الكفاية الحدية لرأس المال.

ركزت النظرية الكلاسيكية على سعر الفائدة كعامل رئيسي محدد للاستثمار، في حين أن النظرية الكنزية الحديثة وضحت أن الاستثمار لا يتحدد فقط بسعر الفائدة إنما أيضاً بالعائد على الاستثمار.

فسعر الفائدة يبين تكلفة الاستثمار (عائد الفرصة البديلة) بينما الكفاية الحدية لرأس المال تمثل العائد من هذا الاستثمار، وعملية المقارنة بين العاملين مهمة جداً.

ويلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة وحجم الاستثمار. فكلما ارتفع سعر الفائدة (تكلفة الاقتراض) من المتوقع أن ينخفض حجم الاستثمار، والعكس صحيح.

العلاقة بين سعر الفائدة وحجم الاستثمار

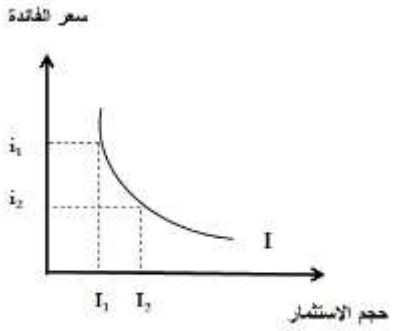

إلا أن قرار الاستثمار لا يتوقف فقط على سعر الفائدة، ولكن المستثمر يقارن بين تكلفة الاستثمار (سعر الفائدة) وبين العائد المتوقع من وراء الاستثمار (الكفاية الحدية لرأس المال).

فكلما كان معدل العائد أكبر من سعر الفائدة يقوم المستثمر باتخاذ قرار الاستثمار.

أما إذا كان سعر الفائدة أكبر من معدل العائد المتوقع على الاستثمار فان المستثمر يحجم عن القيام بالاستثمار.

نظرية المعجل:

تنسب هذه النظرية لكلارك وتقول أن حجم الاستثمار يعتمد على تغيرات حجم الطلب، ويقاس حجم الطلب في الاقتصاد بالدخل ، أي أن الاستثمار يعتمد على تغيرات مستوى الدخل.

ويمكن التعبير عن ذلك الأمر بواسطة العلاقة التالية:

$$\Delta K = I = \alpha \Delta Y$$

حيث $\Delta Y = Y_t - Y_{t-1}$

ΔK التغير في حجم رأس المال

I حجم الاستثمار

Y_t : الناتج (الدخل) المتحقق في الفترة (السنة) الحالية

Y_{t-1} : الناتج (الدخل) المتحقق في الفترة (السنة) السابقة

α تمثل نسبة رأس المال الى الناتج ويطلق عليها معامل رأس المال/ الناتج. وهي تمثل مقدار رأس المال المطلوب لزيادة الانتاج بوحدة واحدة.

وتعبر α أيضا عن العلاقة بين التغير في الانتاج وبين صافي الاستثمار ويطلق عليها المعجل Accelerator

العوامل الأخرى المحددة لحجم الاستثمار

١- التوقعات:

تلعب توقعات المستثمرين بالنسبة للنشاط الاقتصادي من حيث التشاؤم أو التفاؤل دورا مهما في التأثير على قرارات الاستثمار.

فالثقة بالوضع التجاري المستقبلي وتوقع الانتعاش الاقتصادي يؤدي لزيادة الإقبال على الاستثمار، والعكس صحيح.

٢- التغير في الدخل:

حيث انه في حالة زيادة الدخل، يرتفع مستوى الإنتاج والمبيعات فترتفع الأرباح مما يؤدي الى زيادة حجم الاستثمار، والعكس صحيح في حالة انخفاض مستوى الدخل.

٣- السكان والتقدم التكنولوجي:

زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي مما يؤدي الى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية المستخدمة في إنتاج السلع الاستهلاكية.

أيضا اكتشاف طرق جديدة للإنتاج تؤدي إلى زيادة الاستثمار.

٤ - الضرائب:

حيث أن تخفيض معدل الضرائب يؤدي لتشجيع الاستثمار والعكس صحيح.

٥- الحوافز:

حيث تعمل التسهيلات والحوافز التي تقدمها الدولة للمستثمرين على تشجيع الاستثمار.

٦- مدى الاستقرار السياسي والفساد الإداري:

فكلما كانت الدولة تعاني من عدم استقرار سياسي وكلما تفشى الفساد الإداري والرشوة في مجتمع ما كلما كان هذا له تأثير سلبي على الاستثمار في هذه الدولة.

مكونات الناتج المحلي

1. **الاستهلاك . (C)**
2. **الاستثمار (I)**
3. **الانفاق الحكومي. (G)**
4. **الصادرات. (X)**
5. **الواردات. (M)**

والناتج المحلي أو الدخل يرمز له بالرمز Y ويطلق عليه الطلب الكلي :

$$Y = C + I + G + (X – M)$$

الاستثمار : يستحوذ الاستهلاك أعلى نسبة من الناتج الكي تصل إلى ٩٠% الأمر الذي يعني قلة الادخار وانعكاسه سلبيا على الاستثمار وبالتالي على الناتج المحلي الإجمالي.

ومع ذلك يلعب الاستثمار دوراً هاما في التنمية والتشغيل وتجدر الإشارة الاستثمار يحتل ما نسبته ١٥ – ٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي.

أقسام الاستثمار

١. **الرأسمالي الثابت: آلات، معدات، أجهزة مختلفة، مباني، عقارات.**
٢. **التغير في المخزون: شراء الالآت وقطع الغيار لمواجهة المستجدات الانتاجية الطارئة.**
٣. **المشاريع الإسكانية: قطاع الإنشاءات.**

سؤال: هل يعتبر شراء الاسهم والسندات استثمارا بالمفهوم الاقتصادي؟

العوامل المؤثرة في الاستثمار

محددات القرار الاستثماري

أولا: الإيرادات

المبالغ النقدية التي يجنيها المستثمر جراء العملية الانتاجية التي أسهم فيها.

ثانياً: التكاليف

من الصعب حصر تكاليف الاستثمار ومعاملاتها وبالتالي فتحسب تكاليف الاستثمار على أساس سعر الفائدة على الاقتراض.

ثالثاً: التوقعات

أي التوقعات حول الوضع الاقتصادي المستقبلي خاصة في ظل الانتعاش الاقتصادي. أما في حال توقع فترات ركود اقتصادي فإن العديد من المستثمرين سيحجمون عن الاستثمار.

منحنى الطلب على الاستثمار

العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة عكسية إذ سعر الفائدة هو المحدد للمبالغ المقترضة لأجل الاستثمار وهو ما يسمى بتكلفة الفرصة البديلة فكلما انخفضت أسعار الفائدة كان ذلك دافعا للمزيد من الاقتراض فتقليل أسعار الفائدة كان ذلك حافزا لمزيد من الاستثمار. (علاقة عكسية).

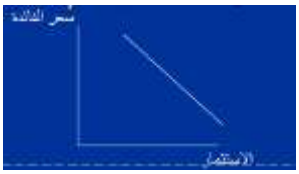

العوامل المؤثرة على منحنى الطلب على الاستثمارات

أولاً: التطور الفني أو التكنولوجي: التطور يؤدي لتقليل تكاليف الاستثمار وبالتالي تحفيز الاستثمار.

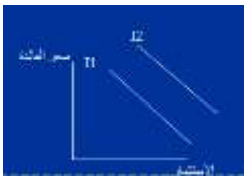

ثانيا: الثقة التجارية والتوقعات. الثقة بالوضع التجاري المستقبلي؛ توقع الانتعاش الاقتصادي يؤدي لزيادة الاقبال على الاستثمار

ثالثا: حجم الطلب ونموه: فزيادة الطلب على السلع والخدمات سيؤدي لتشجيع المستثمرين.

رابعاً: الضرائب: تخفيض الضرائب يؤدي لتشجيع الاستثمار

خامساً: الحوافز: التسهيلات والتشجيعات التي تقدمها الدولة تعمل على تشجيع الاستثمار.

خامسا: سعر الفائدة الحقيقي والأسمي:

سعر الفائدة الأسمي: السعر المعلن في الصحف وداخل البنوك.

سعر الفائدة الحقيقي: عبارة عن القوة الشرائية للفائدة أو أنه سعر الفائدة الإسمي (i) مخصوما منه سعر الفائدة.

حيث f = التضخم و r = سعر الفائدة الحقيقي

r = i + f معادلة فيشر.

سادساً: تقلبات الاستثمار: الاستثمار من أكثر مكونات الناتج المحلي تقلبا لأنه يخضع للعديد من العوامل التي يحيطها الغموض وعدم المعرفة كتعديل النظام الضريبي وتغير أسعار الفائدة والمخاطر المحمولة من عدم معرفة الطلب المستقبلي على السلع والخدمات ومعدلات التضخم المتوقعة

تابع المحاضرة التاسعة والعاشرة

الفصل الثامن :-النقود والمستوى العام للأسعار والدخل
الفصل التاسع البنوك

مفهوم النقود
تعرف النقود بأنها أي شئ يتمتع بالقبول العام بين الأفراد ويستخدم كوسيلة للتبادل، ومخزن للقيمة، ومقياس للقيمة وأداة للمدفوعات الآجلة.
تعريف النقود: أي شيء يلقى قبولا عاما كوسيط للتبادل أو كوسيلة للدفع.
أهمية النقود:
١ . النقود وسيلة لتوفير المأكل والمشرب والملبس، وهي لازمة لسداد التزاماتنا.
٢ . النقود كائن اجتماعي دائم التغير والتطور طبقا لتغير وتطور المجتمعات.
نظام المقايضة : معنى المقايضة هو مبادلة منتج معين بمنتج آخر أي مبادلة سلعة بسلعة أخرى. فقد كان هذا النظام الاقتصادي هو النظام المعمول به قبل ظهور النقود. بل أن عيوب هذا النظام ومآخذه كانوا من الأسباب الأساسية لضرورة استخدام النقود.
المجتمعات البدائية لم تكن في حاجة إلى استخدام النقود ، وذلك لأنها كانت مجتمعات شبه مغلقة وتتسم بمبدأ شبه الاكتفاء الذاتي.
[نظام المقايضة كان الأسلوب السائد في المجتمعات سابقا. كان على الشخص الذي يرغب في الحصول على السلعة إو خدمة ما أن يقدم مقابلها سلعة بحوزته أو خدمة يتقنها.]

عيوب ومساوئ المقايضة:

عدم توافق الرغبات.
عدم قابلية معظم السلع للتجزئة.
وجود لكل سلعة عدد كبير من الأسعار.(عدم وجود مقياس)
نظام المقايضة لا يسمح باختزان القيم.
عدم قابلية معظم السلع للاختزان.
اي هذه الآونة كان معظم الأفراد يحاولون إنتاج الجزء الأكبر من احتياجاتهم ، كما كانوا يسعون إلى تبادل فائض إنتاجهم بسلع وخدمات أخرى يحتاجون إليها ويعجزون عن إنتاجها بمفردهم. ومن هنا نجد أن نطاق التبادل كان محدود للغاية.
إلا أنه بمرور الوقت ونظراً للزيادة المضطردة في أنتاجهم ،زادت حاجاتهم إلى المبادلات إما بغرض الحصول على بعض احتياجاتهم أو بغرض تصريف فائض إنتاجهم. وبذلك ظهرت التجارة الداخلية عن طريق التبادل بين القبائل.

وظائف النقود

١- وسيط للتبادل:نظراً للصعوبات التي واجهت الأفراد في نظام المقايضة، لجأ الأفرادإلى استخدام النقود وذلك كوسيط للتبادل بين الاطراف المتعاملة في عميلة التبادل.
٢- مقياس للقيمة:هذه الوظيفة تقوم بدور المقياس الذى يمكننا من مقارنة قيمة كل سلعة بالنسبة للسلع والخدمات الأخرى.
٣- مخزن للقيمة:حيث أن النقود بطبيعتها وبواسطتها يمكن أن تدخر أو تحتفظ بالقيم على عكس بعض السلع الأخرى والتي قد تتعرض للتلف في حالة تخزينها. وعلى هذا الأساس أطلق على هذه الوظيفة مخزن للقيمة.

قياس كمية النقود
١- مقياس ضيق (M_1):
ووفقا له فإن كمية النقود، تشتمل على:
- **النقد المتداول خارج البنوك.**
- **الودائع تحت الطلب (حسابات جارية).**

٢- مقياس (M_2)
وهو عبارة عن M1 + الودائع الادخارية الزمنية قصيرة ومتوسطة الأجل.
٣- مقياس موسع(M_3)
وتشمل M_2 بالإضافة إلى أشباه النقود. وتشتمل أشباه النقود على :
- **الودائع لفترات زمنية طويلة.**
- **ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية.**
- **الودائع لدى مؤسسات الائتمان غير البنكية.**

قيمة النقود ومستوى الأسعار: تعرف قيمة النقود بأنها عبارة عن مقدرة النقود في المبادلة بسائر السلع والخدمات – أي القوة الشرائية للنقود.
والسؤال الآن هو كيف تقاس تقلبات قيمة النقود ؟
وما هي العوامل التي تتحكم في تحديد قيمة النقود ؟

قياس تقلبات قيمة النقود
يمكن القول أن هناك ارتباط عكسي بين قيمة النقود ومستوى الأسعار
قيمة النقود ليست في الواقع سوى مقلوب مستوى الأسعار. فإذا ارتفع مستوى الأسعار إلى الضعف كان معنى هذا انخفاض قيمة النقود إلى النصف.

<u>تطور النقود</u>
١. (نظام المقايضة).
٢. النقود السلعية. استخدام احدى السلع كوسيلة للدفع والتبادل (زيتون ، حديد ، جلود ، فضة ، حديد).
٣. النقود الورقية: بسبب سهولة التعامل والحمل والتجزئة المغطاة بالذهب والفضة.
٤. النقود البنكية: حيث لا تقتضي الحاجة الدفع النقدي.
٥. النقود الائتمانية: بطاقات الائتمان

<u>وظائف وخصائص النقود</u>
وظائف النقود
١. النقود وسلية للتبادل:استخدام النقود كوسيلة للتبادل السلعي.
٢. النقود وحدة للحساب (مقياس للقيم).
٣. النقود مخزن للقيم:النقود تحتفظ بالقيمة حيث يمكن استخدامها مستقبلا.

<u>خصائص النقود:</u>
١. القبول العام. ٢.استقرار القيمة. ٣.ثقة الجمهور بها.
٤.القابلية للتجزئة. ٥.التجانس. ٦.سهولة الحمل.

عرض النقود

عرض النقود أي كمية النقود التي تتداول في الاقتصاد وينقسم عرض النقود إلى نوعين أساسين هما:

أولاً: المعنى الضيق.

$$M1 = DD + CR$$

M1 = عرض النقد بالمعني الضيق

DD = حجم النقود والمحتفظ بها في البنوك على شكل حسابات جارية

CR = العملات الورقية والمعدنية التي يتداولها الاشخاص في تعاملاتهم اليومية.

ثانياً: المعنى الاوسع.

$$M2 = M1 + TD + S$$

M2 = المعنى الموسع لعرض النقد.

TD = الحسابات لأجل.

S = حسابات التوفير في البنوك.

البنوك وخلق النقود

تلعب البنوك دورا هاما في زيادة حجم عرض النقود في الاقتصاد والمقصود بعرض النقد حجم النقود المتداولة والمستخدمة في الاقتصاد بنوعيه السابقين.

ولتحديد آلية كيفية قيام البنك في زيادة عرض النقد يمكن العودة لفهم آلية عمل المضاعف لمعرفة آلية خلق النقود فنحن أمام نفس الآلية فالمضاعف يعتمد على الميل الحدي للاستهلاك وخلق أو توليد النقود في المصارف يعتمد على نسبة الاحتياطي النقدي.

$$\text{معادلة توليد النقود (المضاعف)} = \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي النقدي}}$$

مثال لتوليد النقود

افترض أن شخصا أودع ١٠٠٠ ريال فما هو حجم التغير في عرض النقد إذا علمت أن نسبة الاحتياطي ٢٠%.

الحل:

$$\text{معادلة توليد النقود (المضاعف)} = \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي النقدي}}$$

$$= \frac{1}{\%٢٠} = ٥$$

التغير في حجم النقد = المضاعف × المبلغ الأساسي

= ٥ × ١٠٠٠ = ٥٠٠٠

البنوك :

مقدمة

كما لاحظنا في الفصل السابق، هناك جزء كبير من عرض النقود يتكون من الودائع الموجودة بالبنوك مثل الودائع الجارية والودائع الزمنية والادخارية.

سوف نحاول في هذه المحاضرة تناول أنواع البنوك ودورها في النشاط الاقتصادي، ثم نستعرض وضع البنوك في المملكة العربية السعودية، ونختتم بإيجاز تجربة البنوك الإسلامية والفرق بينها وبين البنوك التقليدية.

أنواع البنوك

- بنوك تجارية، وهي تهدف إلى الربح. والبنك التجاري يمثل وسيط بين المودعين والمقترضين، حيث يدفع فائدة للمودعين على ودائعهم ثم يقدمها للآخرين (المقترضين) بسعر فائدة أعلى، والفرق بين سعري الفائدة يمثل ربح البنك. مثال ذلك البنك الأهلي، وسامبا،....الخ.

- **بنوك مركزيةتكون مملوكة للدولة عادة وتكون مسئولة عن إدارة النقد في الدولة: مثل مؤسسة النقد العربى السعودى.**
- **بنوك متخصصةأنشأت لغرض معين : مثل البنك العقاري، والبنك الزراعي ...الخ.**

وظائف البنوك التجارية:
١- قبول الودائع . والودائع نوعين:
- ودائع جارية (ودائع تحت الطلب): ويتم إيداعها في الحساب الجاري للعميل، ويحق للعميل سحب هذه الودائع في أي وقت دون أي قيود، كما يمكن له أن يحرر شيكات على رصيد حسابه الجاري، ولا يعطي البنك أي فوائد على الودائع الجارية.
- ودائع زمنية: وهي ودائع تودع في البنوك التجارية لفترة زمنية معينة في حسابات زمنية (حسابات التوفير)، ويقوم البنك بإعطاء صاحب هذه الوديعة فائدة مقابل هذه الودائع.
٢- منح القروض: وقد تكون القروض استهلاكية (أي بغرض تمويل شراء سلع استهلاكية مثل شراء سيارة)، وقد تكون قروض استثمارية (بغرض تمويل مشروع ما أو شراء آلات ومعدات للمشروع)، وقد تكون قروض عقارية (مثل تمويل شراء منزل).
٣- فتح الاعتمادات المستندية لتسهيل التجارة الدولية.
٤- إصدار خطابات الضمان.
٥- تقديم بعض الخدمات الأخرى للعملاء مثل تسديد الفواتير وتحويل الأموال واستبدال العملات وغيرها من الخدمات.

ميزانية البنك التجاري
تتكون ميزانية أي بنك من أصول (Assets) وخصوم (liabilities).
تمثل القروض النسبة الكبرى من هذه الأصول بينما تمثل الودائع النسبة الكبرى من خصوم البنك.
أولا: الأصول Assets
أ- النقود والأرصدة النقدية لدى البنوك: وتشمل النقود السائلة الموجودة في خزائن البنك، والاحتياطي القانوني المودع لدى البنك المركزي، إضافة إلى أرصدة البنك لدى البنوك الأخرى.
ب- الأوراق المالية والتجارية: وتشمل الأسهم والسندات التي يشتريها البنك لغرض الحصول على فائدة أو عائد منها.
ج- القروض: وهي التي يقوم البنك بإقراضها سواء للمستثمرين أو الأفراد مقابل الحصول على فائدة.
د- أصول أخرى: وتشتمل على المباني والمعدات التي يمتلكها البنك للقيام بأعماله.

ثانياً: الخصوم Liabilities
أ- ودائع تحت الطلب (الجارية) Demand Deposits : وهى التي يقوم الأفراد بإيداعها لدى البنك التجاري ويحق له سحبها في أي وقت سواء باستخدام الشيكات أو الحوالات أو عن طريق بطاقات ATM ، ولا يعطي البنك لأصحاب هذه الودائع أي فوائد.
ب- ودائع ادخارية Saving Deposits : وهي الودائع التي يمكن السحب منها أو تحويلها في الحال إلى ودائع تحت الطلب، وفي مقابل ذلك يخسر المودع أي فوائد على هذه الودائع.
ج- ودائع زمنية Time Deposits : وهى تكون لمدة طويلة وتكون مرتبطة بزمن معين، ويتحصل صاحبها على فوائد مرتفعة، وفي المقابل لا يستطيع المودع السحب منها في الحال بل يجب عليه أن يخطر البنك بذلك قبل فترة زمنية معينة من السحب.
د- سلفيات: وهو ما يقترضه البنك من البنوك الأخرى أو من البنك المركزي.
هـ - خصوم أخري: مثل شراء معدات وآلات يحتاج إليها البنك بالتقسيط بالإضافة إلى مدفوعات الأجور والإيجارات وفواتير الكهرباء وغيرها.
و- حقوق المساهمين (رأس المال) : وهي تمثل الفرق بين الأصول والخصوم.

والجدول التالي يوضح ملخص لأهم بنود ميزانية البنك التجاري:

الخصوم	القيمة	الأصول	القيمة
ودائع تحت الطلب	****	النقود والأرصدة لدى البنوك	****
ودائع ادخارية	****	الأوراق المالية والتجارية	****
ودائع زمنية	****	القروض	****
خصوم أخرى	****	أصول أخرى	****
حقوق المساهمين	****		ـــــ
إجمالي الخصوم	*****	إجمالي الأصول	*****

دور البنوك التجارية

في التوسع في كمية النقود

تلعب البنوك دورا هاما في زيادة حجم عرض النقود في الاقتصاد. والمقصود بعرض النقود حجم النقود المتداولة والمستخدمة في الاقتصاد بنوعيه السابقين.

ولتحديد آلية كيفية قيام البنك في زيادة عرض النقد يمكن العودة لفهم آلية عمل المضاعف لمعرفة آلية خلق النقود فنحن أمام نفس الآلية ، حيث أن خلق أو توليد النقود الائتمانية في المصارف يعتمد على نسبة الاحتياطي النقدي.

$$\text{معادلة توليد النقود (مضاعف الودائع)} = \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي النقدي}}$$

ويتم حساب إجمالي الودائع المشتقة التي يمكن توليدها من الوديعة الأصلية من المعادلة التالية:
إجمالي الودائع المشتقة = الوديعة الأصلية x مضاعف الودائع

مثال:

افترض أن شخصا أودع وديعة ١٠٠٠ ريال في أحد البنوك التجارية، فما هو حجم التغير في عرض النقود (إجمالي الودائع المشتقة) إذا علمت أن نسبة الاحتياطي القانوني هي ٢٠%.

الحل:

$$\text{معادلة توليد النقود (مضاعف الودائع)} = \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي النقدي}}$$

$$= \frac{1}{\%٢٠} = ٥$$

التغير في حجم النقد (إجمالي الودائع المشتقة) = مضاعف الودائع × المبلغ الأساسي

= ٥ × ١٠٠٠ = ٥٠٠٠ ريال.

البنوك المركزية

يمثل البنك المركزي الدعامة الأساسية في النظام المصرفي الحديث، ويرجع ذلك إلى أهمية الدور الذي يقوم به في تحديد العرض الكلى للنقود. فهذا البنك يقوم بإصدار أوراق البنكنوت ، ويحدد - في النهاية - حجم النقود المعروضة ككل من خلال رقابته على البنوك التجارية وإشرافه على الائتمان. يسمى البنك المركزي في بعض الدول ببنك البنوك أو بنك الدولة ، وفي المملكة العربية السعودية تمثل مؤسسة النقد العربي السعودي البنك المركزي للدولة.

يمكن القول أن البنك المركزي هو المؤسسة النقدية إلى تقوم بصفة عامة بالوظائف الأساسية التالية : اصدرا أوراق البنكنوت ، تقديم الخدمات المصرفية للحكومة ، تقديم الخدمات المصرفية للبنوك، تنظيم والتحكم في حجم الإئتمان . وسنناقش هذه الوظائف كلاً على حدة فيما يلي.

وظائف البنك المركزي

١- إصدار وطباعة العملة الوطنية للدولة.
٢- الرقابة على البنوك التجارية.
٣- إدارة أموال الدولة وتقديم الاستشارات المالية للحكومة (بنك الحكومة ومستشارها المالي).
٤- إدارة غرفة المقاصة لتصفية الحسابات بين المصارف التجارية بعضها البعض.
٥- تنفيذ السياسة النقدية للدولة من خلال التحكم في كمية المعروض من النقود.
٦- البنك المركزي بنك البنوك. حيث يحتفظ البنك المركزي بحسابات جارية لجميع البنوك ويقدم لها القروض عندما تحتاج لذلك.

البنوك (الصناديق) المتخصصة

وهي بنوك أو صناديق أنشئت لغرض معين مثل مساعدة المزارعين وتمويل عملية الانتاج الزراعي (بنك التنمية الزراعية) أو تمويل ومساعدة المشروعات المتوجهة نحو التصدير (بنك تنمية الصادرات الصناعية) أو مساعدة الأفراد ذوي الحاجة أو تمويل المشروعات الصغيرة بقروض ميسرة (مثل بنك التسليف السعودي).

غالباً ما تكون هذه البنوك مملوكة للدولة، ولا تتقبل الودائع من الأفراد وإنما يكون تمويلها من خلال رأس مال البنك.

البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية

- **قبل عام ١٣٩٦ هـ (١٩٧٦م) كانت البنوك التجارية إما مملوكة بالكامل لسعوديين أو فروع لبنوك أجنبية.**
- **عام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م)، تم سعودة البنوك الأجنبية لتصبح شركات مساهمة سعودية، يساهم فيها المواطنون السعوديين بما لا يقل عن ٦٠% والأجنبى بما لا يزيد عن ٤٠% من رأسمال البنك.**
- **يعتبر بنك هولندا أول بنك أنشئ في المملكة العربية السعودية عام ١٩٢٦م، وتحول عام ١٩٧٦ إلى شركة مساهمة تحت مسمى البنك السعودي الهولندي.**
- **هناك ٣ بنوك مملوكة ملكية كاملة برؤوس أموال سعودية وهي البنك الأهلى التجاري – بنك الرياض – بنك الراجحي.**

مؤسسة النقد العربي السعودي

أنشئت مؤسسة النقد العربي السعودي بمرسوم ملكي عام ١٣٧١هـ الموافق ١٩٥٢م ، إلا أن وظائفها ودورها في القيام كبنك مركزي تحدد في عام ١٣٧٧ هـ (١٩٥٧م).

وتحددت أغراض مؤسسة النقد العربي السعودي فيما يلي:

١- صك وطبع وإصدار النقد السعودي.
٢- تقوم المؤسسة بأعمال مصرف الحكومة حيث تودع فيها إيرادات الحكومة وتصرف منها مدفوعاتها.
٣- مراقبة المصارف التجارية.
٤- مؤسسة النقد السعودي لا تتقبل الودائع من الأفراد أو تعطي قروض للأفراد، ولكن يجوز لها فرض رسوم مقابل الخدمات التي تؤديها للجمهور.
٥- تكليف المصارف التجارية بالاحتفاظ في المؤسسة برصيد دائم بنسبة معينة من ودائعها (الاحتياطي القانوني).
٦- تقوم المؤسسة بإنشاء وحدة للبحوث تكون هدفها توفير الإحصائيات والدراسات اللازمة لمعاونة الحكومة في تنفيذ السياسة النقدية والمالية.
7- الإشراف على تنظيم وتنسيق أنظمة التبادل في السوق المالية.

البنوك الإسلامية

تقوم البنوك الإسلامية بجميع وظائف البنوك التجارية التقليدية مع عدم استخدام سعر الفائدة أخذاً أو عطاءً في معاملاتها المصرفية.

وتتمثل أهم وظائف البنوك الإسلامية فيما يلي:

١- قبول الودائع: وتشمل:

- الودائع تحت الطلب: وتستخدم الشيكات والحوالات للسحب منها.

- الودائع الادخارية: ويمكن للمودع السحب منها وتوضع في احد حسابات الاستثمار بالبنك بالمشاركة.

- الودائع الزمنية: وهي التي لا يستطيع المودع سحبها إلا بعد فترة معينة بالاتفاق مع البنك، ويقوم البنك باستثمارها (مضاربة) وتتوزع الأرباح في نهاية الفترة بين البنك والمودع (المضارب).

٢- تحصيل الكمبيالات: حيث يقوم البنك الإسلامي بتحصيل الكمبيالات مقابل عمولة، ولكن لا يحق للبنك الإسلامي القيام بخصم الكمبيالات وهي العملية التي يحل فيها البنك محل صاحب الكمبيالة التي لم يحن أجل استحقاقها حيث أن خصم الكمبيالة يعد من قبيل الربا.

٣- الاعتمادات المستندية: حيث يقوم البنك الإسلامي بفتح الاعتمادات المستندية للمستورد بغرض ضمان البنك سداد قيمة البضاعة المستوردة في حالة وصولها وفقا للشروط المتفق عليها، ويحصل البنك على عمولة مقابل ذلك. كما قد يقوم البنك بشراء البضاعة باسمه وفقا للشروط التي يحددها المستورد ثم يبيعها للمستورد بعد ذلك مقابل ربح معين.

٤- خدمات أخرى: بجانب هذه العمليات تقوم البنك الإسلامي بوظائف أخرى مثل المشاركة المباشرة في المشروعات الإنتاجية وكذلك تقديم بعض الخدمات.

أوجه الاختلاف بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

١- يقوم البنك الإسلامي بالاستثمار المباشر لموارده المالية كإنشاء المشروعات أو المشاركة مع آخرين في مشروعات استثمارية، بينما يقوم البنك التقليدي باستثمار موارده بشكل رئيسي في إعطاء القروض مقابل فائدة.

٢- يقوم البنك الإسلامي باستثمار الودائع الادخارية أو الزمنية والتي يعود ربحها أو خسارتها على المودع، بينما في البنك التقليدي يقوم البنك برد أصل الوديعة للمودعين بالإضافة إلى فائدة محددة سلفا.

٣- الأصل في العلاقة بين البنك الإسلامي وعملائه هي علاقة مشاركة أو مرابحة، بينما العلاقة بين البنك التقليدي وعملائه علاقة دائن ومدين.

٤- يستطيع البنك الإسلامي تملك الأصول والمنقولات لتسيير أعماله الاستثمارية، بينما يمنع ذلك عن البنوك التقليدية خوفا من تجميد أموالها.

الفصل العاشر
التضخم والبطالة
Inflation and Unemployment

الفصل السادس

التضخم والبطالة

Inflation and Unemployment

من الموضوعات الهامة التي تمس المواطن في حياته اليومية، التضخم والبطالة، حيث يطلق عليهما توأمي السوء (Twin Evils) لأنهما يهددان باستمرار مستقبل الشعوب، لما لهما من آثار سلبية عديدة، وسنقوم في هذا الفصل بالتركيز على هذين الموضوعين بما يسمح للطالب بالمزيد من الفهم والحوار حولهما.

أولاً/ التضخم Inflation :

١. تعريف التضخم ٢.كيفية حساب معدل التضخم ٣.تصنيف التضخم

٤.أسباب وأنواع التضخم ٥.آثار التضخم

تعريف التضخم :

(يعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما) .

من خلال التعريف السابق نجد أن هناك شرطان لوجود ظاهرة التضخم هما :

الشرط الأول : أن يكون الارتفاع في أسعار كافة السلع والخدمات وليس بعضها وهذا هو الذي تعنيه كلمة المستوى العام للأسعار .

الشرط الثاني : أن يكون ارتفاع الأسعار ملموس وواضح (في الغالب أكثر من 5%) وأن يستمر لفترة زمنية طويلة .

حيث أن معدلات التضخم التي تقل عن 5% تعتبر ضمن الإطار المقبول لزيادة الأسعار ولا تترك أثراً ملموساً على القوة الشرائية للنقود (purchasing power) ولن تشكل عبئاً حقيقياً على دخول الأفراد ولن يشعر بها عامة الناس.

كيفية حساب معدل التضخم :

يتم حساب معدل التضخم في أبسط صورة عن طريق المعادلة التالية :

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في سنة ما} - \text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}} \times ١٠٠$$

مثال : إذا كانت تكلفة البضائع ٤٥٠ دينار عام ٢٠٠٨ ، و٤٠٠ دينار عام ٢٠٠٧ فأوجد الرقم القياسي لتكلفة السلعة (معدل التضخم) لعام ٢٠٠٨م .

الإجابة :

$$\text{معدل التضخم} = \frac{٤٥٠ - ٤٠٠}{٤٠٠} \times ١٠٠ = ١٢,٥\%$$

وبشكل عام يمكن حساب معدل التضخم عن طريق الأرقام القياسية للأسعار Price Index numbers وهي التي تدرس التغيرات في أسعار السلع والخدمات المختلفة وتقدر تلك التغيرات في المتوسط خلال فترة زمنية معينة ، ومن هذه الأرقام :

١. **الرقم القياسي البسيط Simple Index number .**
٢. **الرقم القياسي المرجح Weighted Index number .**

وفيا يلي نعطي أمثلة لكل نوع من هذه الأرقام .

الرقم القياسي البسيط : Simple Index number

مثال : نفترض وجود مجتمع بسيط ينتج ثلاث أصناف من السلع فقط بحيث كانت أسعار تلك السلع في العامين ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ موضحة في الجدول التالي رقم (٦-١) :

السلع	الأسعار بالدينار عام 07	الأسعار بالدينار عام 08
المواد الغذائ	0.4	0.8

الملابس	2.0	2.5	
الخدمات	1.5	2.1	

المطلوب : أحسب الرقم القياسي التجميعي البسيط للأسعار موضحاً معدل التضخم لهذا المجتمع .

الإجابة :

الرقم القياسي البسيط = مجموع الأسعار في السنة الحالية (سنة المقارنة) × 100

مجموع الأسعار في سنة الأساس

الإجابة :الرقم القياسي البسيط =

$$\frac{0.8 + 2.5 + 2.1 \times 100}{0.4 + 2 + 1.5}$$

$$= \frac{5.4 \times 100}{3.9} = 138.5$$

معدل التضخم = الرقم القياسي للأسعار – 100

= 138.5 – 100 = 38.5%

وهذا الرقم يوضح أن المستوى العام للأسعار لعام ٢٠٠٨م ارتفع بنحو 38.5 نقطة مئوية عما كان عليه الحال عام ٢٠٠٧م .

الرقم القياسي المرجح Weighted Index number :

بالرغم من سهولة الوصول إلى الرقم القياسي البسيط إلا أن ما يؤخذ عليه هو أنه يعطي لكافة السلع نفس الأهمية لتقدير مدى التغير في المستوى العام للأسعار، ولكن في الواقع فإن أهمية كل سلعة مقارنة بالأخرى غير ذلك.

حيث أن المواد الغذائية لها ضرورة أكبر في الحياة اليومية عن الملابس، ولعلاج هذه المشكلة نقوم بإعطاء وزناً لكل سلعة حسب أهميتها بالنسبة لميزانية أو دخل الأسرة، وبالتالي يمكن إعطاء المواد الغذائية وزناً يساوي ٤٥% من ميزانية الأسرة، والملابس ٣٠% ،و الخدمات ٢٥% ، بحيث يكون مجموع الأوزان يساوي ١٠٠% ، وبذلك يمكن استخراج الرقم القياسي المرجح للأسعار.

مثال : نفترض وجود مجتمع بسيط ينتج ثلاث سلع، بحيث كانت أسعار تلك السلع وأوزانهما في العاملين ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ موضحة في الجدول التالي رقم (٦-٢) :

السلع	أسعار عام 2007 بالـ	أسعار عام 2008 بالـ	الأوزان	ترجيح عام 07	ترجيح عام 08
المواد الغذائية	0.4	0.8	45		
الملابس	2.0	2.5	30		

الخدمات	1.5	2.1	25		
الرقم القياسي ا			100		

المطلوب :

١. **أكمل الجدول السابق وذلك باعتبار سنة ٢٠٠٧ سنة أساس وسنة ٢٠٠٨ سنة مقارنة .**

٢. **أوجد الرقم القياسي المرجح للأسعار .**

٣. **ما هو مقدار التضخم في هذا المجتمع .**

الإجابة : إجابة المطلوب رقم (١) :

يمكن إكمال الجدول السابق رقم (٦-٢) من خلال القوانين التالية :

ترجيح عام ٢٠٠٧ = الأسعار في عام ٢٠٠٧ × الأوزان .

ترجيح عام ٢٠٠٨ = الأسعار في عام ٢٠٠٨ × الأوزان .

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي رقم (٦-٣) :

السلع	أسعار عام 07 بالدينار	أسعار عام 08 بالدينار	الأوزان	ترجيح عام 2007	ترجيح عام 2008
المواد الغذائية	4	8	45	18	36
الملابس	0	5	35	60	75
الخدمات	5	1	25	37.5	52.5
الرقم القيا العام			100	115.5	163.5

يتضح من الجدول السابق رقم (٦-٣) أن :

الرقم القياسي المرجح للأسعار (مخفض الناتج المحلي) =

$$\frac{\text{الرقم القياسي العام لسنة المقارنة ٢٠٠٨}}{\text{الرقم القياسي العام لسنة الأساس ٢٠٠٧}} \times ١٠٠$$

$$= \frac{163.5}{115.5} \times 100 = 141.6$$

معدل التضخم = 141.6 – 100 = 41.6%

والملاحظ أن الرقم القياسي المرجح هو أكثر واقعية من الرقم القياسي البسيط المحسوب سابقاً لأنه يأخذ الأوزان بعين الاعتبار، ومن هنا كانت أهمية لجوء علماء الاقتصاد إلى استخدام أسس علم الاحصاء في تحديد الرقم القياسي المرجح وفقاً لعدة طرق وأساليب منها الأرقام القياسية لباتش (paache Index) والأرقام القياسية للأسبير (Laspeyers Index) ، والمجال هنا لا يتسع للخوض في تفاصيل هذه الأرقام والحسابات .

<u>أنواع الأرقام القياسية المرجحة للأسعار :</u>

١. مخفض الناتج المحلي GDP Deflator :

وهو رقم قياسي مرجح للأسعار يهتم بدراسة ورصد التغيرات التي تحدث في أسعار كافة السلع والخدمات التي تدخل ضمن حسابات الناتج المحلي .

٢. الرقم القياسي لتكاليف المعيشة Cost of living Index :

وهو رقم قياسي مرجح للأسعار يهتم بدراسة ورصد التغيرات التي تحدث في أسعار كافة السلع والخدمات الأساسية التي تمس حياة غالبية أفراد المجتمع كالمواد الغذائية الأساسية مثل الدقيق والحليب والسكر والزيت والملابس والخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم.

٣.الرقم القياسي للسلع الاستهلاكية Consumption Goods Index :

وهو رقم قياسي مرجح للأسعار يهتم بدراسة ورصد التغيرات التي تحدث في أسعار السلع الاستهلاكية فقط .

ويمكن حساب معدل التضخم داخل الدولة حسب أحد الأرقام المذكورة سابقاً ، غير أن حساب معدل التضخم حسب الرقم القياسي لتكاليف المعيشة هو الأكثر استخداماً لأنه يمس غالبية أفراد المجتمع .

تصنيف التضخم Classification of Inflation :

وفقاً لمعيار الأثر الملموس للتضخم يمكن تصنيف التضخم :إلى ثلاث أصناف هي :

١. التضخم المعتدل أو الزاحف أو المتوسط .

٢. التضخم المتسارع .

٣. التضخم الجامح

ويمكن الحديث بإيجاز عن كل نوع من الأنواع السابقة :

١. التضخم المعتدل : Moderate Inflation :

وهو يسمى كذلك بالتضخم الزاحف Creeping Inflation : ويتميز هذا التضخم بأنه تضخم بمعدل بسيط ويتزايد ببطء وهو في العادة لا يصل إلى حاجز المنزلتين العشريتين أي لا يصل نسبة 10% ، لذلك لا يوجد لهذا النوع آثار سلبية واضحة على الاقتصاد القومي .

٢. التضخم المتسارع Galloping Inflation :

ويمثل هذا النوع تزايد مستمر ومتضاعف في المستوى العام للأسعار في فترة زمنية بسيطة يزيد فيها معدل التضخم عن ١٠% .

٣. التضخم الجامح Hyper Inflation :

وهو يشكل زيادة كبيرة وضخمة في الأسعار قد تصل أربع منازل عشرية، كما حدث في البرازيل حيث وصل التضخم عام ١٩٩٥ إلى ٢١٤٨% .

بعض النتائج المترتبة على وجود التضخم المتسارع أو التضخم الجامح في دولة ما :

١- فقدان هذه الدولة مصداقية التعامل في عملتها داخلياً وخارجياً.
٢- يصبح من المفيد للأفراد دوماً الاحتفاظ بأصول ملموسة بدلاً من الاحتفاظ بالنقود، ومن هنا يتحول الأفراد نحو شراء العقارات والاستثمارات الملموسة ويحجمون عن الايداع في البنوك أو الاحتفاظ بالنقود السائلة .
٣- في حالة وجود سوق رأس مال حقيقي للأسهم في تلك الدولة يصبح من الأجدى الاستثمار في الأسهم بدلاً من الايداع في البنوك. حيث أن التضخم يسبب ارتفاع أسعار الأسهم في تعويض إلى حد ما الخسائر التي تنجم عن الاحتفاظ بالأموال السائلة .

<u>أسباب وأنواع التضخم</u> Types of Inflation :

هناك <u>أربعة أسباب رئيسية للتضخم</u> وهي تمثل أنواع التضخم في الأدبيات الاقتصادية:-

النوع أو السبب الأول هو التضخم العائد لحجم الطلب أو ما يعرف بتضخم سحب الطلب Demand Pull Inflation .
النوع الثاني التضخم العائد للنفقة أو م يعرف تضخم دفع التكلفة Cost Push Inflation .
النوع الثالث نوع ينجم عن السببين السابقين سوياً، ويسمى التضخم المشترك Mixed Inflation.
النوع الرابع التضخم المستورد Imported Inflation وفيما يلي سنناقش كل سبب على حدة .

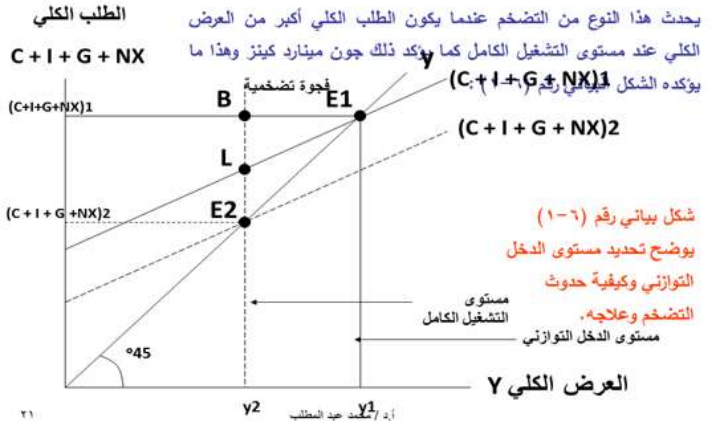

يتضح من خلال الشكل البياني رقم (٦-١) أن مستوى الدخل التوازني هو y1 وأن نقطة التوازن هي النقطة E1 ، ويتضح كذلك أن مستوى التشغيل الكامل هو y2 وهو أقل من مستوى الدخل التوازني ، ويترتب على ذلك حدوث فجوة تضخمية تتحدد بالمسافة (E1B) ، حيث يكون عند هذه الفجوة الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي أي أن :

$$(C + I + G + NX) > Y$$

ويتحدد ذلك بالمسافة (LE2)

كيفية علاج تضخم الطلب :

لعلاج الفجوة التضخمية الناتجة عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي لا بد من اتباع سياسات نقدية ومالية انكماشية بهدف تقليل الطلب الكلي، وتتمثل هذه السياسات فيما يلي :

أدوات السياسة النقدية لعلاج تضخم الطلب :

١. رفع سعر الفائدة .

٢. **رفع نسبة الاحتياطي القانوني .**

٣. **دخول البنك المركزي بائعاً للسندات الحكومية .**

وهذه السياسات تؤدي إلى تقليل عرض النقود ومن ثم تقليل الاستثمار، وبالتالي تقليل الطلب الكلي، وانتقال منحنى الطلب إلى أسفل من (C+I +G +NX)1 إلى (C+I+G+NX)2 ومن ثم الانتقال من نقطة التوازن E1 إلى نقطة التوازن E2 كما يتضح من الشكل البياني السابق رقم (٦-١) ومن ثم القضاء على الفجوة التضخمية .

أدوات السياسة المالية لعلاج تضخم الطلب :

١. **رفع معدل الضريبة: وهذا يقلل من الاستهلاك ومن ثم الطلب الكلي.**

٢. **تقليل الانفاق الحكومي : مما يسبب نقص مباشر وسريع في الطلب الكلي .**

٣. **السياستان السابقتان معاً .**

السياسات السابقة تسبب تقليل الطلب الكلي وانتقال منحنى الطلب الكلي إلى أسفل من (C + I + G + NX)1 وإلى (C + I + G + NX)2 ومن ثم الانتقال من نقطة التوازن E1 إلى نقطة التوازن E2 كما يتضح من الشكل البياني السابق رقم (٦-١) ومن ثم القضاء على الفجوة التضخمية .

تفسيرات أخرى لحدوث تضخم الطلب :

ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الأفراد مع ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة في المجتمع، ويقال هنا أن هناك (نقوداً كثيرة تطارد سلعاً قليلة) وهذا يسبب ارتفاع الأسعار بشكل مستمر ومتزايد. ولعل أهم الأسباب المؤدية لتضخم الطلب حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة بسبب زيادة الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الحكومية، ومن أجل تمويل العجز تقوم الدولة بإصدار النقود عن طريق البنك المركزي مما يسبب زيادة في عرض النقود دون أن يصاحب ذلك زيادة الانتاج وهذا يؤدي إلى حدوث التضخم، لذلك يكون العلاج عن طريق اتباع سياسات نقدية ومالية انكماشية بهدف تقليل عرض النقود ومن ثم تقليل الطلب الكلي كما تم توضحيه سابقاً .

توضيح بياني آخر لكيفية حدوث تضخم الطلب :

يوضح الشكل البياني رقم (٦-٢) طريقة أخرى لكيفية حدوث تضخم الطلب حيث يعبر المنحنى As عن منحنى العرض الكلي في المدى الطويل وهو يعبر عن مستوى التشغيل الكامل ويعبر المنحنى Ad عن منحنى الطلب الكلي والنقطة E هي نقطة التوازن الأصلية والسعر P هو سعر التوازن الأصلي والكمية Q هي كمية التوازن الأصلية .

ويلاحظ أن زيادة الطلب من Ad إلى Ad1 مع ثبات العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل يسبب زيادة الأسعار من P إلى P1 ومن ثم حدوث ما يسمى بتضخم الطلب وبالطبع فإن علاج هذا التضخم يكون باستخدام أدوات السياسة النقدية والمالية الانكماشية بهدف تقليل الطلب الكلي وعودته من Ad1 إلى Ad .

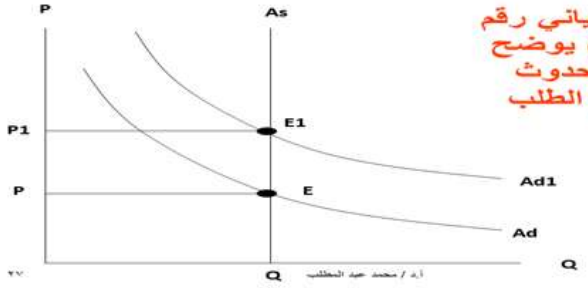

شكل بياني رقم (٦-٢) يوضح كيفية حدوث تضخم الطلب

(٢) تضخم دفع التكلفة Cost Push Inflation :

ينتج تضخم التكاليف بسبب زيادة تكاليف الانتاج والتي تتمثل في زيادة أجور العمال بسبب وجود نقابات عمال قوية وقادرة على رفع أجور العمال لديها، كما ينتج تضخم التكاليف عن استيراد مواد خام أو مواد أولية بأسعار مرتفعة .

وبعكس تضخم الطلب فإن تضخم التكاليف يحدث عند مستوى أقل من التشغيل الكامل أي أنه يحدث في ظل وجود بطالة في عناصر الانتاج وخاصة عنصر العمل ، ومن هنا ظهر تعبير التضخم الركودي stagflation والذي يعني ارتفاع المستوى العام للأسعار مع وجود ركود اقتصادي في مستوى التشغيل وفي معدل النمو الاقتصادي.

وقد عانت دول أوروبا من تضخم التكاليف بعد أزمة النفط بعد حرب اكتوبر بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٣ حينما تضاعف أسعار الوقود بنحو أربعة أضعاف، فزيادة أسعار الطاقة انعكس على كافة المنتجات مما رفع أسعارها بشكل كبير ومستمر طوال الفترة (١٩٧٣-١٩٧٨) .

توضيح تضخم التكاليف بيانياً :

يوضح الشكل البياني رقم (٦-٣) كيفية حدوث تضخم التكاليف بيانياً .

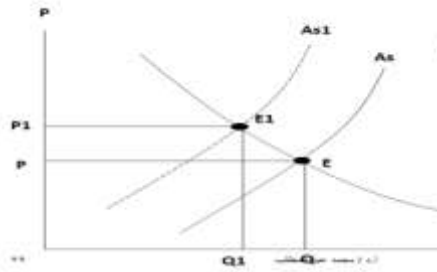

شكل بياني رقم (٦-٣) يوضح كيفية حدوث تضخم التكاليف

يوضح الشكل البياني السابق رقم (٦-٣) أن نقطة التوازن الأصلية والنقطة E وسعر التوازن الأصلي P وكمية التوازن الأصلية Q وبسبب زيادة التكاليف ينتقل منحنى العرض الكلي من As إلى As1 وهذا يسبب الانتقال إلى نقطة توازن جديدة هي E1 وسعر توازن جديد هو P1 وهو سعر مرتفع عن السعر السابق P، وكمية توازن جديدة هي Q1 .

أي أنه يعبر عن حدوث التضخم الاقتصادي

كيفية علاج تضخم التكاليف :

إذا كان تضخم التكاليف ناتج عن استيراد مواد خام وعناصر انتاج متضخمة أساساً فيصعب علاجه لأنه مرتبط بالدول الخارجية وليس بالدولة نفسها.

أما إذا كان تضخم التكاليف ناتج عن ارتفاع أجور العمال محلياً فيمكن علاجه عن طريق ربط الأجر بالإنتاجية، أخذاً في الاعتبار أن تزيد الأجور وفقاً لزيادة انتاجية عنصر العمل وكفاءته.

(٣) التضخم المشترك Mixed Inflation

قد ينشأ التضخم نتيجة سحب الطلب ودفع التكلفة سوياً، بمعنى أن ينشأ بسبب زيادة حجم النقود المتداولة بدون تغير في حجم الانتاج، وأن يتوافق ذلك مع زيادة في تكاليف عناصر الانتاج من أجور وخلافها.

ولعلاج ذلك لا بد من اتباع توليفة من السياسات تكافح التوسع النقدي وتسعى إلى زيادة الانتاجية والإنتاج في آن واحد.

(٤) التضخم المستورد Imported Inflation

وهو ينتج بسبب قيام الدول النامية باستيراد سلع وخدمات نهائية أسعارها مرتفعة في بلادها الأصلية المنتجة لها، وكأنها بذلك تقوم باستيراد التضخم .

وحيث أن الدول الصناعية المتقدمة قد عانت من موجة تضخمية خلال السبعينيات من القرن الماضي بسبب ارتفاع أسعار النفط مما ترتب عليه حدوث تضخم التكاليف في تلك الدول، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات النهائية في تلك الدول ، وهذه السلع النهائية يتم استيرادها من الدول النامية مما ينتج عنه التضخم المستورد في تلك الدول .

الفرق بين تضخم التكاليف والتضخم المستورد:

تضخم التكاليف ينتج عن استيراد مواد خام أولية أو عناصر انتاج بأسعار مرتفعة مما يؤدي إلي رفع أسعار المواد التي تستخدم في انتاجها.

أما التضخم المستورد فينتج عن استيراد سلع وخدمات نهائية، أي التي يتم استخدامها مباشرة من قبل المستهلك بمجرد استيرادها مثل استيراد الملابس الجاهزة والأحذية والأطعمة الجاهزة وغيرها بأسعار مرتفعة ومتضخمة.

الآثار المختلفة التضخم

يوجد للتضخم الكثير من الآثار السلبية ، و منها :

١- سوء توزيع الدخل :

في ظل التضخم يستفيد أصحاب الدخول المرتفعة و هؤلاء هم الذين ترتفع دخولهم النقدية بمعدل أكبر من ارتفاع الأسعار ، و من ثمّ يستفيدوا نتيجة لارتفاع الدخل الحقيقي لهم ، و هؤلاء يكون مصدر دخلهم في الغالب من الأرباح و هم يمثلون طبقة المستثمرين و رجال الأعمال ، أما أصحاب الدخول الثابتة أو المنخفضة و هم يمثلون الغالبية العظمى من أفراد المجتمع فهم الذين يعانون من التضخم حيث ترتفع دخولهم النقدية بمعدل أقل من ارتفاع الأسعار و هذا يعني انخفاض الدخل الحقيقي لهم .

٢- التضخم بسبب الضرر للدائن ويستفيد المدين ، و ذلك بسبب انخفاض القيمة الحقيقية للدين.

٣- التضخم يسبب انخفاض قيمة العملة الوطنية ،و من ثمّ هروب الناس من استخدامها ، و هذا قد يسبب في النهاية إلى انهيار قيمة العملة الوطنية نهائياً .

٤- التضخم يسبب انخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات، سواء المدخرات الشخصية أو المدخرات الحكومية.

٥- الأثر علي سعر الفائدة

لتفادي خسارة الدائنين ولتشجيعهم علي تقديم الأموال، فإن آلية تحديد سعر الفائدة يجب أن تأخذ في اعتبارها معدل التضخم المتوقع من عام إلي اخر. الامر الذي يعني ضرورة إضافة علاوة تضخم إلي العائد علي أموال المقترضين. وقد تم التفريق في فصل الاستثمار بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي، والأخير هو معدل العائد الذي يحصل عليه المقرض بعد الأخذ في الاعتبار توقعات معدل التضخم.

حيث يحسب سعر الفائدة الحقيقي وفقاً لمعادلة فيشر علي النحو التالي:-

$$R = I - F$$

٦- الأثر علي التجارة الخارجية

التضخم يؤدي إلى تقليل الصادرات بسبب ارتفاع أسعار السلع الوطنية في الأسواق العالمية، و هذا يؤدي إلى زيادة حجم الواردات مما يسبب حدوث عجز في الميزان التجاري .

ثانيا : البطالة : Unemployment

أولاً :- تعريف البطالة .

ثانياً :- أنواع البطالة .

ثالثاً :- العلاقة بين التضخم والبطالة

أولاً : تعريف البطالة

- **هي التعطيل أو التوقف الجبري عن العمل لجزء من القوة العاملة في المجتمع بالرغم من القدرة على العمل ، و الرغبة في العمل، والبحث عنه .**

لذلك إذا وجد شخص قادر على العمل و راغب فيه و لكنه لا يبحث عن العمل فلا يدخل ضمن إحصائيات البطالة ، كذلك إذا وجد شخص آخر يبحث عن عمل و يرغب فيه ولكنه غير قادر على العمل لأسباب صحية مثلاً ، فإنه لا يدخل ضمن إحصائيات البطالة في المجتمع .

وهذه تمثل البطالة الإجبارية، وهي أخطر أنواع البطالة، وعندما نحسب معدل البطالة في دولة ما، فإننا نقصد بذلك البطالة الإجبارية.

معدل البطالة Unemployment Rate

- **وتقاس البطالة في العادة بما يسمى بـمعدل البطالة.(Unemployment Rate) .**

معدل البطالة = (عدد العاطلين عن العمل / إجمالي القوة العاملة) x ١٠٠

و القوة العاملة من السكان هم جميع القادرين على العمل و الراغبين فيه و الباحثين عنه ، ويتم في العادة استبعاد الأطفال دون سن ١٥ سنة و كبار السن و المتقاعدين و العاجزين و ربات البيوت غير الراغبات في العمل و الطلاب بأنواعهم .

ثانياً / أنواع البطالة :

١- البطالة الاحتكاكية Fractional Unemployment

هذه البطالة ناتجة عن انتقال بعض أفراد القوة العاملة من عمل إلى عمل آخر بسبب تطورات ظروف العمل مثل حدوث التطور التكنولوجي و الرغبة في وظيفة أفضل بعد الحصول على مؤهل علمي أعلى أو الرغبة في الانتقال من منطقة إلى أخرى أو التوسع في بعض الصناعات .

و المعروف أن هذا الانتقال لا يتم في يوم و ليلة ، بل يستغرق مدة من الزمن ، حيث يقوم الفرد أثناء فترة الانتقال بتسجيل نفسه في مكاتب العمل بوصفه حالة بطالة ، و هذه البطالة تعتبر ظاهرة طبيعية و مؤقتة في أي مجتمع من المجتمعات و هي لا تتعارض مع وصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل الكامل كما أشار إلى ذلك كينز ، و من الأمثلة على ذلك شخص يحصل على شهادة أعلى من مستواه السابق يستطيع أن يترك العمل بحثاً عن وظيفة أفضل وفقاً للمؤهل الجديد ، و المنتقل من دولة إلى أخرى أو من محافظة إلى أخرى قد يستطيع خلال فترة وجيزة إيجاد وظيفة جديدة في المكان الجديد .

٢- البطالة الهيكلية Structural Unemployment

تعرف البطالة الهيكلية على أنها حالة تعطل في أجزاء من القوة العاملة بسبب تطورات تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد القومي عن طبيعة العمل المتوفرة .

فمثلاً تحول المجتمع من زراعي إلى صناعي فإن ذلك يعني تغيراً جذرياً قد يحصل في هيكل الاقتصاد يستوجب إنحسار العاملين في القطاع الأول لصالح الصناعة و عليه فإنه من الصعب على المزارع العادي أن يتحول إلى موظف إنتاج على آلة حديثة ، كما أن المجتمع الذي يخرج أعداد كبيرة من المتعلمين في تخصصات غير مطلوبة إنما يفاقم من مشكلة البطالة الهيكلية ، و يصبح على طالب الطب مثلاً العودة من جديد لدراسة علم آخر للحصول على وظيفة مناسبة في أحد البنوك أو الشركات التجارية حينما يصبح الطلب أكبر على هذه المهن وينحسر الطلب بسبب تزايد أعداد الخريجين في مهنة الطب ، و لا شك أن التحول هنا ليس مؤقتاً بل سيأخذ وقتاً طويلاً حتى يتمكن الطالب من الحصول على المؤهل الجديد و هكذا الأمر في باقي التخصصات .

و نلاحظ أخيراً أن فكرة البطالة الهيكلية تقترب من فكرة البطالة الاحتكاكية في أن تطور وسائل الإنتاج و تقدمها قد يؤدي إلى الاستغناء عن بعض أفراد القوة العاملة بَيْد أنّ الفيصل بين الأمرين أن البطالة الاحتكاكية مؤقتة أما في البطالة الهيكلية فالوضع مختلف حيث تجد شريحة من الموظفين أن إمكانياتهم و مؤهلاتهم لم تعد مناسبة للمجتمع بسبب تغير هيكل الاقتصاد ككل مما يجعل من التعطل أمراً طويل المدى نسبياً ، هذا إذا ما اختاروا إعادة التأهيل و التأقلم مع الوضع الجديد .

٣- البطالة الموسمية Seasonal Unemployment

هذه البطالة تظهر في موسم و تختفي في موسم آخر ، فمثلاً في أوقات جنْي محصول الحمضيات يزداد الطلب على العمال الزراعيين ثم يقل الطلب عليهم حتى مجيء موسم محصول آخر ، و يمكن تفادي مثل هذا النوع من البطالة بانخراط العاملين أو تدريبهم على أعمال أخرى يمكن مزاولتها بعد انتهاء الموسم الإنتاجي للسلعة التي يشتغلون فيها أساساً .

و يلاحظ أخيراً أن البطالة الموسمية تظهر في مجالات الصناعات الغذائية كمعاصر زيت الزيتون ، و صناعة الثلج و المرطبات (مصانع العصير والأسكيمو... الخ).

٤- البطالة المقنعة Disguised Unemployment

و هي التحاق أشخاص بوظائف معينة يتقاضون عليها أجوراً بالرغم من أنهم لا يساهمون في الإنتاج على الإطلاق ، فمثلاً وظيفة تحتاج إلى موظف واحد فقط و يتم توظيف ثلاث أشخاص فيها ، و من ثمّ اثنين منهم يعانون من بطالة مقنعة .

وهم يمثلون عمالة يمكن سحبها من مواقع الإنتاج دون نقص الكمية المنتجة ، و ينتشر مثل هذا النوع من البطالة في الدول ذات الحجم السكاني الكبير، و الجهاز الحكومي الضخم بحيث يستخدم التشغيل هنا لحل مشكلة البطالة في المجتمع، ومن هذه الدول الصين ومصر.كما تنتشر هذه البطالة في منطقة قطاع غزة.

٥- البطالة الدورية Cyclical Unemployment

يظهر هذا النوع متأثرا بحركة الاقتصاد القومي ومسيرة نموه. فعند دخول الاقتصاد في دائرة الركود والتراجع تظهر البطالة الدورية، وحينما يشهد الاقتصاد حالة الرواج والازدهار، فإن هذه البطالة تختفي، ويسود التشغيل الكامل داخل الاقتصاد الوطني.

٦- أنواع أخري للبطالة Other Types Of Unemployment

تعاني بعض الاقتصاديات وخاصة في الدول النامية من نوعين من البطالة ظهرا حديثا في الادبيات الاقتصادية.

- **النوع الأول:- البطالة السلوكية Behavioral Unemployment**

وهي امتناع بعض العاطلين عن العمل من الالتحاق بوظائف دنيا خوفا من نظرة المجتمع، كالعمل في تنظيف الشوارع وجمع القمامة، وأعمال البناء وغيرها.

- **النوع الثاني:- البطالة الوافدة أو المستوردة Imported Unemployment**

وهي وفود عمال من خارج الدولة هرباً من البطالة في بلادهم ومزاحمتهم للعمال المحليين وخاصة أنهم يقبلون أجوراً تقل بكثير عما يقبله العمال المحليون

الآثار السلبية للبطالة

يوجد للبطالة العديد من الاثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية، ويمكن ايجاز بعضها فيما يلي:-

١- اهدار الكثير من موارد المجتمع.

٢- انخفاض الناتج المحلي الاجمالي، وذلك بسبب انخفاض حجم الاستهلاك والاستثمار.

٣- انتشار الجرائم المختلفة كالسرقات، وحوادث القتل.

٤- تفكك المجتمع بسبب الشعور بالظلم الاقتصادي والاجتماعي، وما لذلك من أضرار نفسية خطيرة.

ثالثاً / العلاقة بين التضخم و البطالة :

كقاعدة عامة هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم و معدل البطالة، وهذه العلاقة أوضحها الاقتصادي البريطاني(فيليبس) Philips. فيما يعرف باسم منحنى فيليبس كما يتضح من الرسم البياني رقم (٦-٤) حيث وجد فيليبس أن الأجور ترتفع بشكل ملموس عند انخفاض معدل البطالة ، و أنها تنخفض بشدة عندما ترتفع معدلات البطالة.

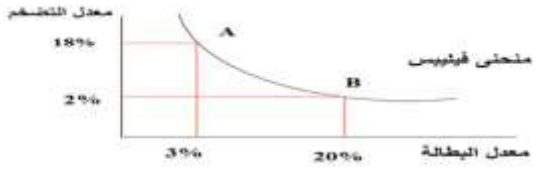

شكل بياني رقم (٦-٤) يوضح العلاقة بين التضخم والبطالة

و التحليل الاقتصادي لذلك هو أن زيادة مستوى الطلب الكلي في اقتصاد ما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار ، و هذا يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة و إغرائهم بأجور مرتفعة ، و نتيجة لذلك ترتفع تكاليف الإنتاج مما يسبب ارتفاع الأسعار (زيادة معدل التضخم) و المعروف أن خلق فرص عمل جديدة يعني انخفاض معدل البطالة .

أما في حالة الركود و الكساد فيقل حجم الاستثمار و تزداد معدلات البطالة و تنخفض الأجور و الأسعار مما يعني انخفاض معدل التضخم.

و لكن قضية العلاقة العكسية بين التضخم و البطالة لم تثبت صحتها باستمرار فقد شهدت الكثير من الدول الحالتين سوياً و بشكل كبير فكانت هناك معدلات بطالة كبيرة ، و معدلات تضخم ملموسة أيضاً ، و قد سميت هذه الحالة بالركود التضخمي أو التضخم الركودي (Stagflation) كما يتضح في معظم الدول النامية كفلسطين و الأردن.

أسئلة وتمارين

السؤال الأول/ عرف المصطلحات الاقتصادية التالية:

التضخم المستورد، البطالة المقنعة، البطالة الموسمية.

السؤال الثاني/ اشرح بإيجاز ما يلي:

١- الفرق بين الرقم القياسي البسيط للأسعار والرقم القياسي المرجح للأسعار.

٢- الفرق بين التضخم الزاحف والتضخم المتسارع.

٣- الفرق بين تضخم الطلب وتضخم التكاليف.

٤- الفرق بين البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية.

السؤال الثالث:

عرف التضخم الاقتصادي موضحاً شروط وجود ظاهرة التضخم.

وضح كيفية حساب معدل التضخم.

السؤال الرابع:

١- ما هي أصناف التضخم حسب المعدل.

٢- ما هي أنواع التضخم حسب الأسباب.

السؤال الخامس:

(إن ارتفاع أسعار السيارات والسجائر بنسبة عالية لا يمكن اعتبارها مؤشراً بظهور ظاهرة التضخم في الاقتصاد الوطني).

١- ما هو المؤشر الحقيقي لظاهرة التضخم.

٢- افترض أن الحكومة قررت لعلاج حالة التضخم السائدة في المجتمع رفع معدل الضريبة على الدخل، ما نوع التضخم في هذه الحالة، ولماذا؟

٣- اشرح الآثار السلبية لظاهرة التضخم الاقتصادي.

السؤال السادس:

١- عرف البطالة موضحاً كيفية حساب معدل البطالة.

٢- ما هو المقصود بقانون أكان.

٣- اشرح بإيجاز الأنواع المختلفة للبطالة وما هي أخطر أنواع البطالة.

السؤال السابع:

١- اشرح بإيجاز الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية للبطالة.

٢- اشرح العلاقة بين التضخم والبطالة وفقاً لمنحنى فيلبس مع التوضيح البياني، وهل يمكن أن تظهر البطالة والتضخم سوياً ماذا نسمى هذه البطالة؟

السؤال الثامن/ إذا كان لديك الجدول التالي:

السلع	أسعار عام ٠٠٩	أسعار عام ١٠	الأوزان	ترجيح عام ٠٩	ترجيح عام ١٠
مواد غذائية	١٠	١٨	٤٥		
ملابس	٢٠	٢٣	٣٠		
خدمات	٢٥	٣١	٢٥		
الرقم القياسي الـ					

المطلوب:

١. **أكمل الجدول السابق.**

٢. احسب الرقم القياسي البسيط للأسعار.

٣. احسب الرقم القياسي المرجح للأسعار.

٤. احسب معدل التضخم حسب كل من الرقم القياسي البسيط والرقم القياسي المرجح، موضحاً سبب الاختلاف في النتائج.

السؤال التاسع/ ضع علامة (صح) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (خطأ) أمام العبارة الخاطئة

١.( ) التضخم هو الارتفاع المستمر والملموس في أسعار بعض السلع والخدمات في دولة ما.٢

٢. ( ) معدلات التضخم التي تقل عن ١٠% تعتبر ضمن الإطار المقبول لزيادة الأسعار.

٣.( ) ارتفاع المستوى العام للأسعار يعني أن الدخل الحقيقي للفرد قد انخفض.

٤.( ) إن الارتفاع البسيط والمتواضع للأسعار يشكل عبئاً حقيقياً على دخول الأفراد.

٥.( ) يستخدم مسح ميزانية الأسرة لإعطاء وزن ترجيحي لكل من السلع والخدمات التي يستهلكها المجتمع.

٦.( ) إذا كان الرقم القياسي البسيط يساوي ٨٠ فإن هناك انخفاض في الأسعار.

٧.( ) في الرقم القياسي البسيط نستخدم أسعار السلع دون الكميات في الحساب.

٨.( ) هناك الكثير من السلع التي ترتفع أسعارها ولا تؤثر على دخول الأفراد في المجتمع.

٩.( ) الرقم القياسي المرجح للأسعار هو أكثر واقعية من الرقم القياسي البسيط.

١٠.( ) من الأسباب المؤدية إلى تضخم الطلب هو وجود عجز في ميزانية الدولة.

١١.( ) يمكن علاج التضخم المستورد باستخدام نفس وسائل علاج تضخم التكاليف

١٢.( ) يقل استخدام عمليات البيع بالتقسيط في الدول التي تشهد باستمرار تزايد في الأسعار.

١٣ .( ) القوة العاملة من السكان هن جميع الأشخاص القادرين والراغبين والباحثين عن العمل.

١٤.( ) يتم استبعاد الذي تقل أعمارهم عن ١٥ سنة من إحصائيات القوة العاملة.

١٥.( ) يوجد علاقة عكسية بين حجم الدخل القومي ومعدل البطالة

١٦.( ) تحول المجتمع من زراعي إلى صناعي يعني ظهور البطالة الموسمية

١٧.( ) تظهر البطالة الاحتكاكية في الدول ذات الحجم السكاني الكبير والجهاز الحكومي الضخم.

١٨.( ) زيادة الإنتاج تؤدي إلى زيادة التوظيف وزيادة أسعار السلع والخدمات

١٩.( ) في حالة التضخم يقوم البنك المركزي بدخول السوق مشترياً للسندات الحكومية.

٢٠.( ) قيام البنك المركزي ببيع السندات الحكومية هي سياسة انكماشية

٢١.( ) التضخم يؤدي إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات

٢٢.( ) يمكن القول أن العلاقة بين التضخم والبطالة هي علاقة عكسية دائماً

٢٣.( ) التخلص من الفجوة التضخمية يستلزم زيادة معدلات الضرائب

٢٤.( ) إن السمة الأساسية للبطالة الاحتكاكية أنها مؤقتة

٢٥.( ) يرتبط معدل الفائدة الحقيقي بعلاقة طردية مع معدل التضخم

٢٦.( ) يرى آرثر أكان (Arther Okun) إلى أن كل تراجع حقيقي في الدخل القومي بنسبة ٤% يقابله زيادة مقدارها ٢% في معدل البطالة.

تكاليف البطالة

هناك نوعان من التكاليف التي يتحملها المجتمع نتيجة للبطالة:

التكاليف الاقتصادية: فقدان المجتمع لذلك الإنتاج من السلع والخدمات الذي كان من الممكن تحقيقه.

التكاليف الاجتماعية: تدني المستوى المعيشي بسبب انخفاض الدخول أو فقدانها بالكامل، وانتشار الفقر، وما يترتب عليه من ارتفاع في معدلات الجريمة، ونشوب الصراعات والاضطرابات السياسية والإجتماعية .

قياس البطالة

- **نسبة البطالة = عدد الأشخاص العاطلين × ١٠٠**

  قوة العمل الفاعلة

- **نسبة المشاركة في قوة العمل = قوة العمل الفاعلة × ١٠٠**

  عدد السكان في عمر العمل

- **نسبة الاستخدام إلى السكان = عدد الأشخاص العاملين × ١٠٠**

  عدد السكان في عمر العمل

الجدول رقم (4-1): عدد السكان وقوة العمل الفاعلة والبطالة في قطر معين

	مليون نسمة	
1- عدد السكان	22	
2- ناقصا من هم دون عمر (16) سنة	10-	
3- ناقصاً من هم فوق عمر (65) سنة	6-	
4- عدد السكان في عمر العمل	6	[(3+2)-1]=4
5- ناقصاً عدد المشاركين في القوى العاملة	1.5-	
6- قوة العمل الفاعلة	4.5	(5)-(4)=6
7- ناقصا عدد العاملين فعلاً	3.5-	
8- عدد العاطلين عن العمل*	1.0	(7)-(6)=8

الدورات الاقتصادية

أسباب حدوث التقلبات الاقتصادية:

(١) التغير في الناتج المحلي الإجمالي.

(٢) التغير في معدلات البطالة، أو الاستخدام.

(٣) التغير في المستوى العام للأسعار.

مراحل الدورات الاقتصادية:

(١) مرحلة الركود، أو الانكماش

(٢) مرحلة الكساد

(٣) مرحلة الانتعاش

(٤) مرحلة الرفاهية

مراحل الدورة الاقتصادية

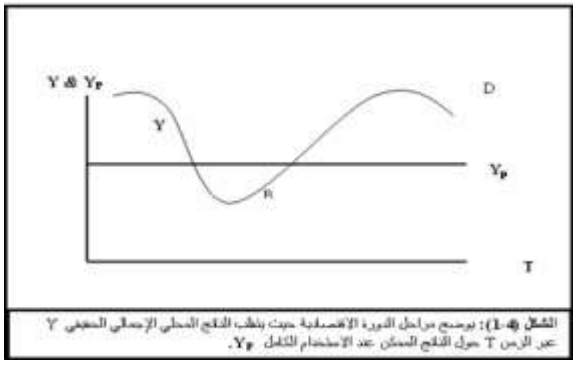

الشكل (1-1): يوضح مراحل الدورة الاقتصادية حيث ينقلب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Y عبر الزمن T حول الناتج الممكن عند الاستخدام الكامل Y_F.

نظريات الدورات الاقتصادية

(١) النظرية الماركسية

تعتبر الدورات الاقتصادية من الظواهر الملازمة للنظام الرأسمالي، تمتد جذورها في أعماق علاقات الإنتاج ونظام التبادل في السوق الرأسمالي الحر.

(٢) نظرية تشومبيتر

فسرت الدورات الاقتصادية بنظرية الإبداعات (Innovations). حيث ترى أن الإبداعات والمخترعات الجديدة تأتي في موجات متلاحقة على فترات تطول أحياناً لعدة سنوات، تسبب ظهور الدورات الاقتصادية.

(٣) النظرية الكينزية

تعتبر التوقعات (Expectations) المصدر الرئيسي للتقلبات الاقتصادية. حيث تؤدي التوقعات إلى التغير في مستوى الاستثمار، ومن ثم التقلبات الاقتصادية.

(٤) النظرية النقدية

يعتقد دعاة هذه النظرية، وفي مقدمتهم ملتون فريدمان (Milton Friedman)، أن التقلبات في كمية النقود هي المصدر الرئيسي للتقلبات الاقتصادية.

(٥) نظرية التوقعات الرشيدة

يقصد بهذه النظرية إمكانية التنبؤ في ضوء المعلومات المتاحة. فاستناداً إلى النظرية الكلاسيكية الجديدة ، تعتبر التقلبات غير المتوقعة في الطلب الكلي المصدر الرئيسي للتقلبات الاقتصادية.

النظرية العامة للعرض الكلي والطلب الكلي

تعتبر النظريات الخمس السابقة حالات خاصة بالنسبة لنظرية أكثر شمولاً وهي نظرية التوازن العام بين العرض الكلي والطلب الكلي. حيث يمكن حدوث الركود الاقتصادي بسبب انخفاض العرض الكلي. بينما اعتبرت النظريات السابقة صدمات جانب العرض الكلي كحالات نادرة الحدوث، وأن من الأرجح أن تكون تقلبات الطلب الكلي هي المسبب الأهم للدورات الاقتصادية.

الجهاز المصرفي والسياسات النقدية والمالية

وظائف البنك المركزي (صندوق النقد)

يمكن تلخيص أهم وظائف البنك المركزي بما يلي:

١. **إصدار العملة الورقية والمعدنية.**
٢. **والاحتفاظ باحتياطي الذهب والفضة والعملات المختلفة في البلد.**
٣. **الائتمان من حيث الكمية والنوعية والتكلفة بما يتجاوب ومتطلبات النمو والاستقرار الاقتصادي.**
٤. **اتخاذ ما يناسب من تدابير لمعالجة الاختلالات المالية والمشكلات الاقتصادية.**
٥. **العمل كبنك للبنوك المرخصة والمؤسسات المالية بأنواعها**
٦. **الرقابة على أعمال البنوك بما يكفل سلامة أوضاعها المالية وضمان حقوق مودعيها.**
٧. **العمل كبنك للحكومة والمؤسسات العامة ووكيل مالي لها.**
٨. **مساعدة الحكومة في مجال صياغة السياسة المالية والاقتصادية وآلية تنفيذها.**

السياسة النقدية Monetary policy

الآلية التي يتبعها البنك المركزي في معالجة القضايا الاقتصادية والمشاكل المالية في البلاد باستخدام أدوات السياسة النقدية.

وتتلخص الآلية باستخدام مجموعة من الأدوات والتي من خلالها يستطيع البنك المركزي التأثير أو السيطرة على عرض النقد في البلاد أو حجم الائتمان الممنوح وشروطه.

أدوات السياسة النقدية الكمية

أولاً : عمليات السوق المفتوح.

من أكثر الأدوات استخداما في الدول المتقدمة وتتلخص في دخول البنك المركزي في السوق المالي بائعا أو مشتريا لسندات الحكومة:

يدخل البنك المركزي بائعا لسندات الحكومة لقليل حجم النقد المتداول في حالة وجود فجوة تضخمية أو في حالة وجود تضخم لكبح الطلب وتقليل حجم الطلب. وهنا تقل النقود في أيدي الأفراد وفي البنوك مما يقلل من حجم النقد ويحد من آلية خلق النقود عبر آلية عمل المضاعف وتسمى هذه الآلية بالسياسة الانكماشية.

- يدخل البنك شاريا لسندات الحكومة بهدف حقن البلاد بكميات نقدية تساعد على حركته وعجلة نموه وذلك في حالة وجود ركود اقتصادي أو فجوة ركودية وتسمى هذه السياسة بالسياسة التوسعية

ثانياً : سعر إعادة الخصم.

سعر الخصم هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يعيد خصمه من أوراق مالية تقدمها البنوك التجارية للحصول على أموال أو هو سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية.

اتباع سياسة توسعية لمعالجة الفجوة الركودية حيث يقوم بتخفيض سعر الفائدة الذي يتقاضاه على قروضه للجهاز المصرفي بمعنى أنه يخفض سعر الخصم مما يحفز البنوك على الاقتراض منه فتزيد الاموال لها لإقراض الافراد ودفع عملية التنمية في البلاد.

- عند الحاجة لسياسة انكماشية لمكافحة التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر اعادة الخصم أي أنه سيقرض البنوك بأسعار أعلى مما يقلل رغبتها في الاقتراض مما يؤدي إلى رفع أسعار فوائدها الأمر الذي يقلل الطلب على النقود ومن خلال المضاعف يقل حجم النقد في البلاد.

ثالثاً : نسبة الاحتياطي الالزامي.

فرض نسبة معينة تلتزم بها البنوك التجارية في الاحتفاظ بها من النقد في البنك المركزي دون أن يحصل على أي فوائد كوديعة تحت الطلب.

- عند اتباع سياسة توسعية لمعالجة الفجوة الركودية يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي الأمر الذي يرفع من قيمة حجم الطلب الكلي وتدور عجلة الاقتصاد وتنتهي الفجوة الركودية.

- وعند الحاجة لسياسة انكماشية لمكافحة التضخم يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي النقدي مما يقلل قدرة البنك على خلق النقود والائتمان ويقلل حجم النقد المتداول ويساعد على حل مشكلة التضخم لانخفاض الطلب.

أدوات السياسة النقدية النوعية

تستخدم هذه الأدوات بهدف السيطرة على حجم النقد والائتمان في مجالات أو قطاعات معينة في الاقتصاد وهي:

أولاً: الرقابة على الائتمان: سياسة السقوف الائتمانية بهدف الحد من قدرة البنك على منح الائتمان وبالتالي خلق النقود في قطاعات اقتصادية معينة.

ثانياً: الرقابة على الأرصدة الأجنبية: وذلك لتقليل احتفاظ البنك التجاري بأرصدة كبيرة أجنبية في الخارج والهدف الأساسي من ذلك الحفاظ على استقرار سعر الصرف بتقليل حجم الضغوط عليه عبر آلية الطلب على الدولار والأرصدة الأجنبية الأخرى.

السياسة المالية Fiscal policy

السياسة المالية ودور الحكومة ،الموازنة العامة والعجز الحكومي ،الإيرادات العامة

أدوات السياسة المالية ،آلية عمل أدوات السياسة المالية

مفهوم السياسة المالية

السياسة المالية: الآليات والإجراءات التي تتبعها الحكومة بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي باستخدام أدوات السياسة المالية المختلفة.

أهداف السياسة المالية:

١. تحقيق مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية.

٢. تحقيق معدلات نمو اقتصادي مضطردة.

٣. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

٤- تحسين ورفع مستوى المعيشة لإفراد المجتمع والعمل على تحقيق درجات عالية من رفاهية المجتمع وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل.

الموازنة العامة والعجز المالي.

الموازنة العامة: تمثيل للنفقات الحكومية والإيرادات الحكومية المتوقعة خلال سنة مالية واحدة.

توضح أوجه الانفاق المتوقع (الصحة، التعليم، الدفاع) وأوجه تدبير الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات من خلال العام الضريبي وأوجه الإيرادات الأخرى.

حالات الموازنة العامة:

١. ***فائض مالي (فائض موازنة):-*** **زيادة الإيرادات عن حجم النفقات.**

الإيرادات > النفقات

١. **عجز مالي(عجز موازنة) : النفقات العامة أكبر كم الإيرادات الحكومية.**

الإيرادات < النفقات

١. ***توازن الميزانية(موازنة متزنة).*** **النفقات تساوي الإيرادات.**

الإيرادات = النفقات

الإيرادات العامة

تنقسم الإيرادات العامة إلى:

١ .إيرادات داخلية **: وتشمل الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.**

- الضرائب المباشرة: تلك التي يتم فرضها مباشرة وتستقطع من الفرد مباشرة أو من المنبع مثال ضريبة الدخل.

٢. *الضرائب غير المباشرة*: الضريبة التي تفرض في العادة على السلع والخدمات التي يستهلكها الفرد فهي ضريبة على الدخل بشكل غير مباشر.

النفقات العامة

تنقسم النفقات العامة إلى قسمين هما:

١. **النفقات الجارية: الانفاق اليومي على عمليات كل من الدفاع والصحة والتعليم. والخدمات الاجتماعية بأنواعها.**

٢. **النفقات الرأسمالية.**

أدوات السياسة المالية

السياسة المالية تأتي باستخدام أدوات المالية العامة بهدف تسيير دفة النشاط الاقتصادي في البلاد لتحقيق أهداف معينة.

أدوات السياسة المالية:

أولاً: الأدوات التلقائية: بتحقيق أهداف السياسة المالية بطريقة تلقائية أو ذاتية وهي:

١. **نظام الضرائب التصاعدية: وهي التي تزيد مع زيادة الدخل.**

٢. **المدفوعات التحويلية: تحويلات من الحكومة إلى القطاع العائلي على شكل إعانات.**

٣. **سياسات الدعم: وخاصة في المجال الزراعي.**

ثانيا: الأدوات المقصودة: وهي التي تتطلب دخول الحكومة في نشاطات معينة تهدف لتحقيق اهداف معينة:

١. **برامج الأشغال العامة: مشروعات تهدف إلى تزويد خدمة عامة (انارة طرق، مياه، تنمية القرى).**

٢. **مشروعات التوظيف العامة: وظائف مؤقتة توجدها الحكومة لحل مشاكل البطالة.**

٣. **تغير معدلات الضرائب: خاصة عند وجود كساد مؤقت وذلك بتخفيض معدل الضرائب.**

آلية عمل أدوات السياسة المالية

تستخدم أدوات السياسة المالية لمعالجة فجوة ركودية أو فجوة تضخمية

أولا: يظهر الكساد في الاقتصاد في حالة انخفاض مستوى الطلب الكلي والمقترن بعجز تصريف المنتجات مما يعني عدم وجود فرص عمل كافية ووجود بطالة بأنواعها.وبالتالي فإن عمل السياسة المالية (سياسة مالية توسعية):

١. **زيادة مستوى الانفاق الحكومي العام فإنفاق الدولة بمثابة دخول للأفراد الأمر الذي يعني رفع مستوى الطلب الكلي.**

٢. **تخفيض الضرائب أو بإعطاء إعفاءات ضريبية مما يعني زيادة الدخول وبالتالي زيادة حجم الطلب الكلي.**

٣. **استخدام مزيج من زيادة الانفاق وتخفيض الإيرادات (الضرائب)**

التوضيح البياني للسياسة التوسعية

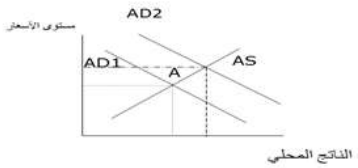

آلية عمل أدوات السياسة المالية

في حالة وجود تضخم في الاقتصاد بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار فإن دور السياسة المالية هنا في تخفيض مستوى الطلب الكلي باتباع سياسة انكماشية وتتلخص هذه السياسة الانكماشية في:

١. **تخفيض مستوى الانفاق العام والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يخفض من حدة الطلب ويكبح زيادة الأسعار.**

٢. **رفع مستويات الضرائب مما يخفض القدرة الشرائية للأفراد ويؤدي أيضا إلى تخفيض الانفاق الكلي بنسب مضاعفة.**

٣. **مزج بين الحالتين خفض الانفاق وزيادة الضرائب.**

التوضيح البياني للسياسة الانكماشية

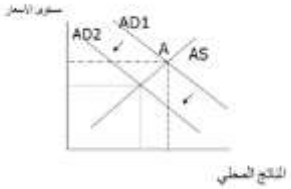

الدورات الاقتصادية

يمكن تعريف الدورة الاقتصادية أنها: **"تقلبات منتظمة بصورة دورية في مستوى النشاط الاقتصادي"**

" تقلبات في النشاط الاقتصادي الكلى مثل مستويات الإنتاج والعمالة والأسعار وبصورة دورية وتظهر بصفة أساسية في الدول الرأسمالية التي تعتمد على الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي".

***مراحل الدورات الاقتصادية*:**

يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على أن لكل دورة أربع مراحل ، مع وجود اختلاف في مسمياتها وهي:

*** مرحلة الرواج Boom : ويطلق عليها أيضاً مرحلة القمة. وتتميز بارتفاع مطرد في الأسعار، وتزايد حجم الإنتاج الكلى بمعدل سريع ، وتزايد حجم الدخل ومستوى التوظيف، ونسبة البطالة تكون في اقل معدلاتها" .**

*** مرحلة الركود Recession : وفيها تهبط الأسعار، وينخفض حجم الإنتاج والدخل ، وتتزايد البطالة ، كما يتزايد المخزون السلعي.**

*** مرحلة الكساد Depression : وتتسم بانخفاض الأسعار ، وانتشار البطالة بصورة كبيرة، وكساد التجارة والنشاط الاقتصادي في عمومه .**

ومن الممكن أن نطلق عليها أيضاً مرحلة القاع

*** مرحلة الانتعاش Recovery : وتسمى أيضاً مرحلة التوسع أو الاستعادة. وفيها يميل المستوى العام للأسعار إلى الارتفاع ، أما النشاط الاقتصادي في مجموعه فيتزايد ببطء ، وينمو الناتج المحلي من جديد وتنخفض نسب البطالة ويتضاءل المخزون السلعي ، وتتزايد الطلبات على المنتجين.**

ويمكن توضيح مراحل الدورة الاقتصادية من خلال الشكل التالي:

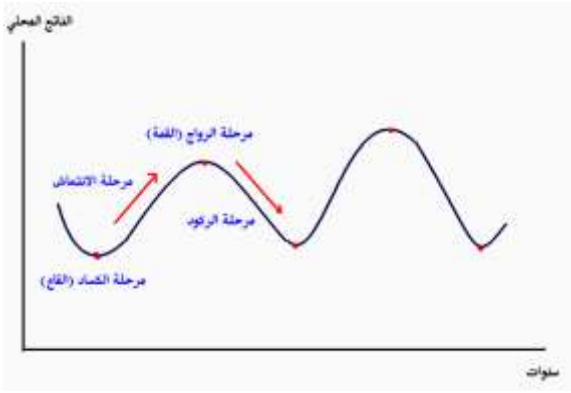

المحاضرة الثامنة

الفصل السادس: السياسة النقدية

مقدمـــة

بدأ ظهور البنوك المركزية في العالم خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر، حيث أنشئ بنك السويد عام ١٦٦٨، وبنك إنكلترا عام ١٦٩٤، كما أنشئ بنك فرنسا عام ١٨٠٠.

واقتصرت وظائف هذه البنوك في بادئ الأمر على القيام بالأعمال المصرفية الحكومية، بالإضافة إلى الأعمال المصرفية الاعتيادية التي تقوم بها البنوك التجارية.

تم منح هذه البنوك صلاحية إصدار العملة فقط خلال القرن التاسع عشر، وكان ذلك في عام ١٨٣٣ بالنسبة لبنك إنكلترا، وعام ١٨٩٧ بالنسبة لبنك السويد.

ويقوم البنك المركزي بممارسة الرقابة النقدية على البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية، كما يتولى إصدار و كمية النقود بما يحقق الأهداف الاقتصادية الكلية، وأهمها تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخفض معدل البطالة وضمان النمو الاقتصادي المضطرد.

فكيف يستطيع البنك المركزي القيام بذلك ؟

وظائف البنك المركزي

- ✓ **أولاً : تنفيذ ومتابعة العمليات والإلتزامات النقدية والمالية الحكومية على المستويين الداخلي والخارجي (المدفوعات والمقبوضات).**
- ✓ **ثانياً : إصدار العملة الوطنية، حيث يعتبر البنك المركزي السلطة النقدية الوحيدة المخولة قانوناً بإصدار العملة الوطنية.**
- ✓ **ثالثاً : قبول ودائع البنوك التجارية (إحتياطات البنوك التجارية) وإقراض هذه البنوك عند الحاجة، بالإضافة إلى القيام بعمليات المقاصة بين هذه البنوك.**
- ✓ **رابعاً : التحكم في كمية النقود المعروضة (السيولة النقدية) في الإقتصاد الوطني، والمحافظة على إستقرار سعر صرف العملة الوطنية.**

مفهوم السياسة النقدية

يقصد بالسياسة النقدية الوسيلة التي يتمكن بها البنك المركزي من عرض النقود، من خلال توجيه النشاط المصرفي بما يحقق الأهداف الكلية للإقتصاد

أهداف السياسة النقدية

الهدف النهائي هو الارتقاء المستدام بمستوى رفاهية المجتمع، ولتحقيق هذا الهدف هناك مجموعة من الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية تتمثل في الأهداف الأربعة التالية:

١. **الاستخدام الكامل أي خفض معدل البطالة**
٢. **استقرار مستوى الأسعار أي خفض معدل التضخم**
٣. **تحقيق معدل نمو حقيقي يفوق معدل نمو السكان.**
٤. **معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات**

وبالرغم من أهمية هذه الأهداف الأربعة للسياسة النقدية فإنها ليست الأهداف الوحيدة التي ينبغي على الحكومة تحقيقها، حيث توجد بعض الأهداف الأخرى التي لا تقل أهمية عنها مثل : العدالة في توزيع الدخل، والتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية.

منحنى فيليبس

يعكس منحنى فيليبس العلاقة العكسية بين معدل البطالة (U) ومعدل التضخم (P)، حيث أثبت فيليبس في بريطانيا في القرن التاسع عشر وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدية، كمؤشر لمعدل التضخم باعتبار أن الأجور تشكل نسبة كبيرة من تكاليف الإنتاج، فتنعكس تغيراتها على معدل التضخم، وهذا ما يتضح في الشكل التالي :.

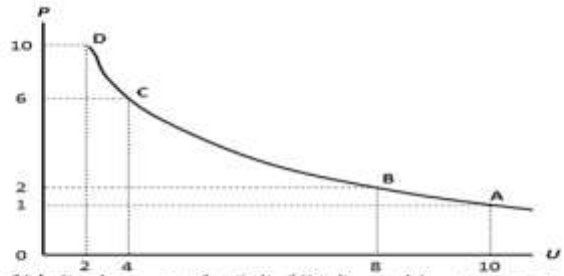

هذا الشكل يوضح منحنى فيليبس العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم. ويلاحظ أن معدل التضخم يكون قليل التأثر بخفض معدلات البطالة المرتفعة، نتيجة لوجود طاقات إنتاجية فائضة، لكنه يكون شديد التأثر بخفض معدلات البطالة المنخفضة أصلاً لقلة الطاقات الإنتاجية الفائضة.

البنك المركزي و عرض النقود

يحتم القانون على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة من إجمالي الودائع كنقدية سائلة في حساباتها لدى البنك المركزي، الذي يحدد نسبة الاحتياطي القانوني إلى الودائع، وتتراوح نسبة الاحتياطي القانوني عادة بين ٥-٢٠% من حجم الودائع الكلية للبنك.

وتعتبر هذه الإحتياطيات مصدراً مهما للسيولة بالنسبة للبنوك التجارية، في مواجهة الطلب الزائد للعملاء للسحب من ودائعهم لدى البنك. أما طلبات السحب الاعتيادية فتقابل من الإيداعات اليومية التي غالباً ما تفوق السحب من الودائع.

والاحتياطي القانوني هو عبارة عن الحد الأدنى من النقد السائل الذي يجب على البنوك التجارية الالتزام به، وتحت ظروف معينة قد يرى البنك أن هناك ضرورة للاحتفاظ بنسب أعلى من هذا الحد، إما لمواجهة السحب من الودائع في الأعياد والعطلات، أو في فروع البنك بالمناطق المعروفة بمعدلات السحب العالية.

ويوصف هذا الاحتياطي الزائد بأنه احتياطي اختياري، أو بسبب عدم قدرة البنك على تحقيق الإقراض الكامل، فيكون لدى البنك إحتياطيات فائضة. أما بالنسبة للودائع في البنوك التجارية، والتي تعرف بالودائع تحت الطلب أو ودائع الحسابات الجارية، فهي عبارة عن مديونية البنك تجاه الجمهور.

أدوات السياسة النقدية

السياسة النقدية هي الوسيلة غير المباشرة التي يتمكن بها البنك المركزي من التأثير في أداء ومسار الاقتصاد القومي بحيث يتم تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية وفي مقدمتها استقرار المستوى العام للأسعار وخفض البطالة.

وتسمى الطرق التي تمكن البنك المركزي من تنظيم عرض النقد بشكل ينسجم مع أهداف السياسة الاقتصادية بأدوات السياسة النقدية. ولقد أصبح من المتعارف عليه تقسيم هذه الأدوات إلى مجموعتين هما :

الأدوات الكمية للسياسة النقدية

يستطيع البنك المركزي التأثير في قدرة البنوك التجارية على تقديم التسهيلات الائتمانية، وذلك بواسطة ما يعرف بالوسائل الكمية للائتمان، والتي تستهدف بالدرجة الأولى التأثير في حجم أو كمية إحتياطيات البنوك وتكلفة الاحتفاظ بها. *ومن أهم هذه الأدوات الكمية للسيطرة على الائتمان هي :*

1. **تغيير نسبة الاحتياطي القانوني**
2. **تغيير معدل الخصم**
3. **عمليات السوق المفتوحة**

الأدوات النوعية للسياسة النقدية

تتوفر للبنك المركزي وسائل أخرى للسياسة النقدية تتمثل في الأدوات الانتقائية للائتمان يستطيع بواسطتها التحكم في عرض النقود من خلال الأدوات الانتقائية للنشاط الائتماني للبنوك التجارية.

وتهدف هذه الأدوات إلى تشجيع الاستثمار في قطاعات معينة دون أخرى من خلال تحديد سقوف الائتمان في مجالات معينة أو تخفيض أسعار الفائدة على قروض الاستثمار في فعاليات اقتصادية دون أخرى

<u>الرقابة على البنوك</u>

إن نجاح النظام المصرفي في أي مجتمع أمر مرهون بثقة الجمهور في سلامة الوضع المالي للبنوك، فاهتزاز هذه الثقة كفيل بإفلاس أي بنك مهما كان حجمه ووزنه المالي، ومهما كانت سمعته ونجاحاته في الماضي.

لذلك، يقوم البنك المركزي بمسئولية الرقابة على أنشطة المؤسسات المالية، وخاصة البنوك التجارية بهدف تحصين النظام المصرفي ضد هذه الهزات، وتتم الرقابة من خلال الوسائل التالية:-

- ✓ ***التحكم في نشاط البنوك التجارية في مجال الإئتمان وخلق النقود المصرفية.***
- ✓ ***ضمان سلامة المركز المالي للبنوك من خلال مراقبة أدائها المالي والإداري***
- ✓ ***توفير شروط المنافسة في القطاع المصرفي، وعدم السماح بأي ممارسات احتكارية.***
- ✓ ***وضع اللوائح التي تضمن التوافق بين أنشطة البنوك التجارية وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة.***

فاعلية السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية أكثر مرونة من السياسة المالية التي تستخدم الإنفاق الحكومي والضرائب، فمن صلاحيات البنك المركزي أن يقوم بإدخال التعديلات المناسبة على أي من أدوات السياسة النقدية دون الحاجة إلى إصدار تشريعات أو قوانين جديدة أو تعديل التشريعات القائمة، كما هو الحال بالنسبة للسياسة المالية.

ويعتقد أنصار المدرسة النقدية بزعامة ملتون فريدمان أن السياسة النقدية أكثر فاعلية في معالجة مشكلات الركود الاقتصادي من السياسة النقدية، وخاصة في الدول المتقدمة، وذلك بسبب الاستقلالية الكبيرة التي تتمتع بها البنوك المركزية في تلك الدول في اتخاذ قراراتها بعيداً عن الضغوط السياسية، بعكس الحال بالنسبة للبنوك المركزية في الأقطار النامية، والتي غالباً ما يكون البنك المركزي فيها غير مستقل بلاً بل أحد الإدارات التابعة للحكومة.

ويوضح الشكل التالي أن النمو الاقتصادي مرهون بقلة التدخل الحكومي في السياسة النقدية وبزيادة استقلالية البنك المركزي.

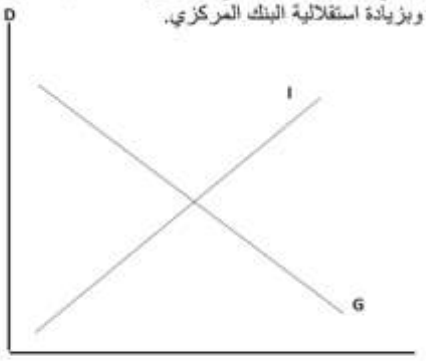

الشكل (٦-٢) : يتضح أنه كلما ازداد التدخل الحكومي (G) في السياسة النقدية قلت استقلالية البنك المركزي (I). ومن الملاحظ أن هناك علاقة مباشرة بين مستوى التطور الاقتصادي (D) وبين استقلالية السياسة النقدية، خاصة في الدول المتقدمة.

الضرائب والإنفاق معاً – الموازنة العامة

الموازنة العامة للدولة، هي ما يعرف بالميزانية عند غير المتخصصين، وهي في الحقيقة تعني مشروع الميزانية أو الميزانية المقترحة، وبينما تكون الميزانية متوازنة دائماً، نجد أن الموازنة قد لا تكون متوازنة في بعض الحالات بل يمكن أن تسجل عجزا أو فائضا.

ويوضح الشكل التالي أنه قد يكون هناك عجز (Deficit) بالموازنة وذلك في حالة زيادة النفقات المقترحة (G) على إيرادات الضرائب (T)، بينما قد يكون هناك فائض (Surplus)في حالة زيادة الإيرادات الضريبية (T) على النفقات الحكومية (G)، بينما قد يكون هناك توازن في حالة تعادل النفقات(G) مع الإيرادات (T).

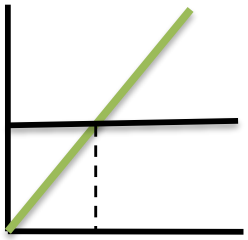

من خلال الشكل السابق نلاحظ أنه :

في حال الضريبة النسبية، فإن المنحنى (T) يوضح إيرادات الضريبة، وهي تزيد بزيادة مستوى الدخل (Y). ويمثل الخط الأفقي الإنفاق الحكومي وهو مستقل عن الدخل. وعند (Y_B) يتعادل الإنفاق مع إيراد الضريبة وتكون الموازنة متوازنة (G=T)، لكن وعند أي مستوى للدخل أقل من (Y_B) يكون هناك عجز في الموازنة (G>T)، بينما عند أي مستوى للدخل أعلى من (Y_B)، يكون هناك فائض في الموازنة (T<G).

الموازنة المتوازنة

تعرف الموازنة المتوازنة بأنها الموازنة التي يتعادل فيها الإنفاق الحكومي المقترح مع الإيرادات المتوقعة من الضرائب، أي أن يكون الإنفاق الحكومي ممولاً بالكامل من إيرادات الضرائب دون زيادة أو نقصان.

مضاعف الموازنة المتوازنة

مضاعف الموازنة المتوازنة هو مضاعف الإنفاق الحكومي مضافاً إليه مضاعف الضريبة الثابتة المساوية للإنفاق الحكومي، أي أن:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G+\Delta T}=\{\frac{1}{1-b}\}+\{-b\frac{1}{(1-b)}\}\Rightarrow\frac{1-b}{1-b}=1$$

السياسات المالية النوعية

بالإضافة إلى السياسات المالية المخططة المنصبة على التغير في حجم الإنفاق أو زيادة وخفض إيرادات الضريبة، هناك سياسات بديلة تبقي على هذه المتغيرات دون تغيير في أحجامها، وإنما تركز على هيكلها، فتغير توزيع عبء الضريبة، أو تغير هيكل الإنفاق، أو تغير هيكل أو مصادر تمويل الدين العام.

أنواع السياسات المالية النوعية

تتمثل أنواع السياسات المالية النوعية في ما يلي :

١- إعادة توزيع عبء الضرائب

٢- إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي

٣- إعادة هيكلة الدين العام

إعادة توزيع عبء الضرائب

إن عملية إعادة توزيع عبء الضرائب (Redistribution of Taxes)، و ذلك من خلال زيادة الضريبة على الدخول المرتفعة، تؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية ومن ثم زيادة الإنفاق الحكومي، وبالتالي إنعاش الإقتصاد في نهاية الأمر .

<u>إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي</u>

تعتبر إمكانية تغيير هيكل الإنفاق الحكومي على جانب كبير من الأهمية في تحريك النشاط الاقتصادي، فبعض النفقات الحكومية، خاصة في مجالات معينة يمكن أن تؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي أكثر من النفقات في مجالات أخرى.

<u>إعادة هيكلة الدين العام</u>

تنصب سياسة إعادة هيكلة الدين العام على تغير مصدر تمويل عجز الموازنة بما يتفق وأهداف السياسة الاقتصادية و المتمثلة في :

1. **التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية**
2. **الاستقرار الاقتصادي أي خفض التضخم والبطالة**
3. **النمو الاقتصادي**
4. **تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة**

<u>الآلية التلقائية للاستقرار الاقتصادي</u>

افترضنا في نقاشنا للسياسة المالية المخططة أن الضريبة مستقلة عن مستوى الدخل، ولكن، في الواقع أن ضريبة الدخل تعتمد على مستوى الدخل، فهي نسبة مئوية من الدخل، لذلك، يتضمن الاقتصاد آلية تلقائية للاستقرار.

تقويم سياسة الموازنة المتوازنة

كان تحقيق توازن الموازنة أهم أهداف السياسة المالية، في النظريات الاقتصادية التقليدية، فهل يعني هذا أنه يجب على الحكومة أن تسعى دائماً لتحقيق توازن الموازنة ؟

والإجابة هي أنه :

يجب ألا يكون هدف الحكومة دائماً هو تحقيق التوازن في الموازنة العامة بأي ثمن، بل يجب أن يكون الهدف هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

مضاعف الإنفاق الحكومي في اقتصاد مغلق وضريبة نسبية (t) على الدخل

في الحالة مضاعف الإنفاق الحكومي في اقتصاد مغلق وضريبة نسبية (t) على الدخل

شرط التوازن يمكن تمثيل الاقتصاد بالمعادلات الرياضية التالية :

$$Y = C + I + G$$

$$C = C_a + b(Y + tY)$$

$$I = I_0, G = G_0, T = t_0 Y$$

$$Then, Y = C_a + bY - bt_0 Y + I_0 + G_0$$

$$Y = \frac{1}{1-b+bt_0}(C_a + I_a + G_0)$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b+bt_0}$$

مضاعف الإنفاق الحكومي في إقتصاد مغلق وضريبة ثابتة وإستثمار غير مستقل

نفترض في هذه الحالة، اقتصاد من ثلاث قطاعات وضريبة ثابتة على الدخل مع وجود استثمار معتمد على الدخل، حيث المعادلات التالية تمثل هذا الاقتصاد

شرط التوازن $Y = C + I + G$

دالة الاستثمار $C = C_a + b(Y - T_0)$

$$I = i_0 + i_1 Y$$

$$G = G_0, T = T_0$$

$$Then, Y = C_a + bY - bT_0 + i_0 + i_1 Y + G_0$$

$$Y = \frac{1}{1-b-i_1}(C_a - bT_0 + i_0 + G_0)$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b-i_1}$$

مضاعف الإنفاق الحكومي في اقتصاد مفتوح وضريبة ثابتة واستثمار مستقل

في هذه الحالة نفترض لاقتصاد واقعي من أربعة قطاعات كما نفترض أن الضريبة والاستثمار مستقلان عن الدخل وعليه يمكن تمثيل الاقتصاد بالمعادلات التالية:

شرط التوازن $Y = C + I + G + X - M$

$$C = C_a + b(Y - T_0)$$

$$M = m_a + m_1(Y - T_0)$$

$$G = G_0, T = T_0, X = X_0$$

$$Y = C_a + bY - bT_0 + I_0 + G_0 + X_0 - m_a - m_1Y - m_1T_0$$

$$Y = \frac{1}{1-b+m_1}(C_a - bT_0 + I_0 + G_0 + X_0 - m_0 - m_1T_0)$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b+m_1}$$

المحاضرة الثالثة عشر والرابعة عشر

التجارة الدولية

اهمية التجارة الدولية :

- **تلعب التجارة الدولية دورا هاما في اقتصاديات معظم الدول لأنها تحقق منافع كثيرة تعمل على زيادة رفاهية شعوب العالم .**
- **وبالرغم من ذلك فإن كثير من دول العالم تفرض في كثير من الاحيان بعض القيود على التجارة الدولية مثل فرض الضرائب الجمركية على بعض الواردات او استخدام نظام الحصص**
- **بالرغم من انه قد تكون لهذه القيود بعض المبررات التي تفرضها ظروف التنمية الاقتصادية لبعض الدول مثل حماية الصناعة المحلية من الواردات المثيلة ، فإنه في احيان اخرى قد تؤدي هذه القيود إلى اعاقة النمو الاقتصادي في بعض الدول خاصة اذا تضمنت قيود على مستلزمات الانتاج**

- **تعتبر التجارة الخارجية او القطاع الخارجي من اهم محددات النمو الاقتصادي ورفاهية الشعوب ومن اهم عناصر الناتج المحلي الاجمالي وقد تزايدت اهمية هذا القطاع نتيجة تطور نظم المعلومات والاتصالات والعلاقات الدولية**

الفرق بين التجارة الدولية والتجارة الداخلية

١- تتم التجارة الداخلية بين اقاليم الدولة الواحدة (داخل حدود الدولة) بينما تتم التجارة الدولية بين دول مختلفة لها حدود منفصلة ومن ثم تخضع لقوانين وسياسات مختلفة
٢- تتم التجارة الداخلية بعملة واحدة وهي عملة الدولة بينما تتم التجارة الدولية بعملات متعددة.
٣- تخضع التجارة الدولية لقيود عديدة مثل الرسوم الجمركية ونظام الحصص، بينما لاتخضع التجارة الداخلية لمثل هذه القيود .
٤- تتعرض التجارة الدولية لظروف النقل والشحن الدولي مما قد يؤدي إلى ارتفاع تكلفتها ، اما في حالة التجارة الداخلية فتكاليف النقل عادة اقل بكثير.

اسباب قيام التجارة الدولية

١- انتاج السلع المختلفة يحتاج إلى موارد كثيرة ومتنوعة قد لاتتوافر في كثير من الدول مما يستلزم استيرادها من الخارج .
٢- تباين توزيع الموارد الاقتصادية بين دول العالم نتيجة ظروف الانتاج ،فالمناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة مثلا وبالتالي عليها التخصص في انتاج هذه السلع مبادلتها بالسلع التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط والذي يتوفر وبكثافة في دول ذات المناخ الصحراوي كدول الخليج العربي

٣- عدم قابلية بعض عناصر الانتاج للانتقال مثل الارض ، ووجود بعض القيود على انتقال عناصر اخرى مثل العمل ورأس المال .
٤- اختلاف تكنولوجيا الانتاج بين دول العالم يؤدي إلى اختلاف نوعية وكميات السلع التي يتم إنتاجها في الدول المختلفة .
٥- انخفاض تكاليف الانتاج

يعد تفاوت تكاليف الانتاج للسلع والخدمات بين الدول دافعا للتجارة بينهما وبالذات بين الدول او الصناعات التي تمتلك مايسمى باقتصاديات الحجم الكبير أي الانتاج الواسع بالشكل الذي يؤدي لتناقص تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة بزيادة الانتاج .

القيود على التجارة الدولية

١- التعريفة الجمركية Tariffs
- **وهي عبارة عن ضريبة تفرض على الواردات وتعود حصيلتها إلى ميزانية الدولة .**
- **قد تكون التعريفه الجمركية كنسبة مئوية من قيمة السلعة او قد تكون كمبلغ محدد على الوحدة او الوزن .**
- **وتسعى الدول إلى فرض التعريفة الجمركية على الواردات لتحقيق اهداف معينة منها :**

أ) زيادة حصيلة ايرادات الدولة لتمويل النفقات العامة
ب) حماية المنتجات المحلية المثيلة من منافسة المنتجات المستوردة .

٢- نظام الحصص
- **حيث تحدد الدولة كمية معينة من بعض السلع تقوم بإستيرادها خلال فترة زمنية معينة**
- **ويتطلب استيرادها تلك السلع اصدار اذن من السلطات المعنية في حدود الحصة المسموح بها**

٣- اعانات التصدير :
- **حيث تقوم بعض الدول بمنح اعانات للمنتجين الذين يقومون بتصدير منتجاتهم للخارج لتشجيعهم ومساعدتهم على المنافسة في السوق الدولي**
- **ولكن هذه السياسة تقابل من قبل الدول الاخرى بفرض مزيد من التعريفة الجمركية على هذه السلع او اخضاعها لنظام الحصص**

التدخلات والعوائق على التجارة الخارجية

تتدخل الدولة في التجارة الخارجية بوضع بعض القيود لحماية الصناعة المحلية من المناسفة الخارجية وخلق فرص عمل عن طريق تشجيع الصناعة المحلية وتوسيعها لأسباب امنية او مجرد الاعتزاز بوجود صناعات محلية ومن هذه العوائق :

١- التعرفة الجمركية : الضريبة على المستوردات مجرد دخولها حدود الدولة
٢- نظام الحصص : تحديد اكبر كمية ممكن استيرادها
٣- دعم الصادرات : دعم مادي مباشر من الحكومة للمصدرين لتقليل اسعارهم بغية منافستهم للمنتجات الاجنبية في الاسواق العالمية

اهمية التجارة الخارجية

تنبع اهمية التجارة الخارجية والتبادل الخارجي من مبدأ الندرة النسبية (ندرة الموارد) ذلك انه لايوجد دولة تمتلك كل الموارد بالوفرة اللازمة لانتاج كل السلع والخدمات لسد الحاجة المحلية للشعب

مثال :

- **دولة الخليج العربي تمتلك رأس المال والبترول ولكن ينقصها الايدي العاملة المدربة والتكنولوجيا والعوامل الطبيعية اللزمة والتي تحول دون الاكتفاء الذاتي الزراعي .**
- **الولايات المتحدة الامريكية تمتلك كل عناصر الانتاج بالوفرة اللازمة للصناعة والزراعة فتعاني من مشكلة ارتفاع اجور الايدي العاملة وتكاليف المعيشة مما قد يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الانتاج والحيلولة دون التصدير للدول الاخرى .**
- **اليابان من الدول الصناعية الرائدة في العالم والتي تملك التكنولوجيا ورأس المال والعمالة المدربة ولكن تنقصها الموارد الزراعية الكافية**

مصادر (اسباب) الحاجة للتبادل الخارجي

اولا : اختلاف ظروف الانتاج

اختلاف ظروف الانتاج بين الدول قود لزيادة التبادل التجاري بينهما فالمناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة مثلا وبالتالي عليها التخصص في انتاج هذه السلع مبادلتها بالسلع التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط والذي يتوفر وبكثافة في دول ذات المناخ الصحراوي كدول الخليج العربي

ثانيا : انخفاض تكاليف الانتاج

يعد تفاوت تكاليف الانتاج للسلع والخدمات بين الدول دافعا للتجارة بينهما وبالذات وبين الدول او الصناعات التي تمثل مايسمى باقتصاديات الحجم الكبير أي الانتاج الواسع بالشكل الذي يؤدي لتناقص معدل كلفة انتاج الوحدة الواحدة بزيادة الانتاج ، كذلك البرازيل تحقق وفورات الحجم الكبير في انتاج القهوة وكذلك اليابان تحقق وفورات الحجم الكبير في انتاج السيارات والالكترونيات ولكنها لاتنتج المنسوجات مثلا والتي تعتمد على عنصر العمل الذي هو باهض الثمن في اليابان وتقوم بالمقابل باستيراد المنسوجات من دول اخرى كمصر والهند

ثالثا : اختلاف الميول والأذواق

حيث يميل العديد من الافراد إلى شراء السلع المستوردة ولو من باب التغيير وهذا يؤدي الى زيادة التبادل التجاري فمثلا يفضل المواطن الاردني شراء الملابس التركية بالرغم من وجود ملابس اردنية

وتزداد اهمية هذا العامل في زيادة التبادل التجاري بين الدلو كلما ارتفع الدخل الفردي في الدولة

كيف يمكن لدولة ان تتخصص في انتاج سلعة معينة

اولا : مبدأ الميزة المطلقة والميزة النسبية

<u>الميزة المطلقة</u> ان مبدأ التخصصية والتجارة الدولية واضح اذا كانت دولة ماا اكثر فعالية في انتاج سلعة ما بالمقارنة مع نظيرها وعندها فهذه الدولة لها ميزة مطلقة في انتاج السلعة .

<u>الميزة النسبية</u> المبدأ الذي اشار إلية ديفيد ريكاردو مستندا الى حقيقة ان الدولة ميزة نسبية في انتاج سلعة معينة اذا كانت تكلفة انتاجها في تلك الدولة اقل من تكلفة انتاج نفس السلعة عند الدولة الاخرى أي ان الدولة الاولى اكثر فعالية من الدولة الثانية في انتاج تلك السلعة . وقد عبر عن التكلفة بتكلفة الفرصة البديلة .

<u>مثال</u> توضيحي

افتراض وجود دولتين هما مصر والبرازيل ينتجان سلعتين هما القطن والقهوة ولنفرض ايضا انه نتيجة لاستخدام عامل واحد في كل الدولتين للإنتاج أي من السلعتين سيقوم بإنتاج الكميات الموضحة بالجدول التالي :

	البرازيل	مصر
القطن (وحدة)	١٢	١٠
القهوة (وحدة)	٦	١

يلاحظ ان البرازيل تنتج كل من السلعتين بكميات اكبر من مصر بناء على ذلك نقول ان البرازيل لديها ميزة مطلقة في انتاج كل من السلعتين .

لكن التساؤل هل ستقوم البرازيل بإنتاج المحصولين ومصر تستورد المحصولين ؟

الجواب : لا ، حيث اننا اشرنا إلى مبدأ التخصصية ومبدأ الميزة النسبية فلا بد من وجود ميزة نسبية لمصر في احدى السلعتين مقارنة بالبرازيل اذا انتجت السلعة بفعالية اكبر أي بتكلفة اقل مقارنة مع السلعة الاخرى . لإنتاج وحدة من القهوة بالبرازيل وجب التضحية بوحدتين من القطن حيث ان نسبة الانتاج في البرازيل هي (١٢:٦) وفي مصر إنتاج وحدة من القهوة فهذا يتطلب التضحية بعشر وحدات من القطن حيث ان نسبة الانتاج في مصر هي(١٠:١) وعلية نرى ان تكلفة الانتاج للقهوة في البرازيل اقل عنها في مصر وعلية نقول ان البرازيل تمتلك ميزة في انتاج القهوة وعليها التخصص في هذا المحصول .

وكذلك فإن انتاج وحدة واحدة من القطن في البرازيل كانت (١:٢) وحدة من القهوة بينما تطلب الامر بالتضحية بما قيمته (١:١٠) من القهوة بمصر بمعنى ان تكلفة انتاج القطن كانت في مصر اقل عنها في البرازيل . لذا نقول ان مصر لديها ميزة نسبية في انتاج القطن وعليها ان تتخصص في انتاج المحصول

التوضيح البياني

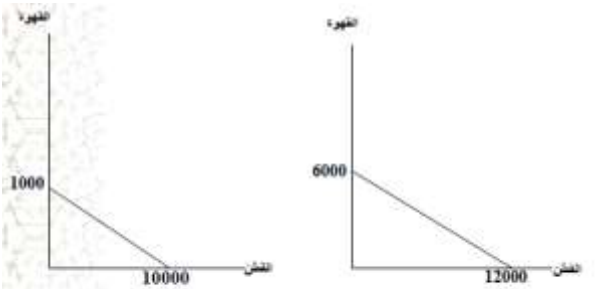

لو افترضنا وجود ألف عامل في الاقتصاد فإذا خصصت البرازيل جميع عمالها لإنتاج القهوة فستنتج 6000 وحدة أما إذا خصصتها لإنتاج القطن فستنتج 12000 وهذا ما ينطبق على مصر كما في الرسم البياني

نخلص من ذلك انه في حال قيام التجارة الخارجية وانتاج كل دولة للسلعة التي تمتلك فيها ميزة نسبية وتتخصص في انتاجها وتقوم بتصديرها مقابل استيراد السلعة التي لا تمتلك فيها ميزة نسبية ونلاحظ ان العامل في الدولة يحصل على سلع استهلاكية اكثر من السابق مقابل نفس الجهد

الفصل الثالث

التجارة الدولية

INTERNATIONAL TRADE

اهمية التجارة الدولية

أ- مبدأ ندرة الموارد

ب- مبدأ التخصصية

محددات التبادل التجاري (العوامل المؤثرة في قيام التبادل التجاري):

- **اختلاف ظروف الانتاج**
- **انخفاض تكاليف الانتاج**
- **اختلاف الميول والاذواق**

المكاسب الثنائية من التبادل التجاري

يعتقد الكثيرون ومنهم رواد علم الاقتصاد مثل آدم سميث (Adam smith) ان المكاسب التي تجنيها دولة معينة من التجارة الدولية سيكون على حساب دولة اخرى حيث اوضح ادم سميث (ان أربحية دولة تكون على حساب اخرى)

ولكن العديد من الاقتصاديين الذين جاءوا بعد ادم سميث اكدوا ان التبادل التطوعي البعيد عن التدخلات الحكومية والعقبات المختلفة التي تحول دون التجارة الحرة سيؤدي إلى تحقيق رفاهية اعلى لكلا الدولتين .

العوائد من التجارة الحرة

المقصود بذلك هو السؤال المطروح كيف يمك للدولتين ان يكسبا من التجارة الحرة والمعروف ان أي دولة ليس لديها الدوافع للمبادلة إلا اذا ضمنت حصولها على مكاسب اكبر من عملية المبادلة ولتوضيح ذلك نلاحظ في المثال السابق

معدل التبادل الداخلي في البرازيل هو القهوة القطن

١ : ٢

أي ان بإمكان البرازيل ان تنتج وحدة من القهوة مقابل التضحية بوحدتين من القطن او العكس أي ان تكلفة انتاج وحدة من القهوة تساوي وحدتين من القطن كما في الشكل البياني التالي

شكل بياني رقم 10-2

اما معدل التبادل الداخلي في مصر :

القهوة القطن

١ : ١٠

أي انه لانتاج وحدة واحدة من القهوة في مصر وجب التضحية بعشر وحدات من القطن او العكس أي ان تكلفة انتاج وحدة من القهوة تساوي ١٠ وحدات من القطن كما في الشكل

شكل بياني رقم 10-3

والسؤال المطروح هنا ماهو معدل التبادل الدولي (السعر الدولي) بحيث يشجع الدولتين على التبادل والدخول في التجارة الخارجية .

بالنسبة للبرازيل اذا استطاعة الحصول على اكثر من وحدتين من القطن مقابل تصدير وحدة من القهوة فهذا مكسب ومشجع على الدخول في التجارة.

اما بالنسبة لمصر اذ حصلت على وحدة واحده من القهوة بسعر اقل من ١٠ وحدات من القطن فهذا محفز على الدخول في التجارة الخارجية ، وعلية فإن السعر الدولي الذي يشجع الدولتين على التبادل يقع بين مستوى الاسعار المحلية أي بين السعرين (١:٢) و (١:١٠)

ولو افترضنا ان معدل التبادل الدولي كان ١:٤ بمعنى ان كل وحدة من القهوة ستكلف ٤ وحدات من القطن وبالتالي اذا انتجت البرازيل ٦٠٠٠ وحدة من القهوة فقط وقامت بتصديرها فستحصل على اربعة اضعاف تلك الكمية أي ٢٤٠٠٠ وحدة من القطن

وبالنسبة لمصر فستكلفها ٤ وحدات من القطن لشراء وحدة من القهوة هذا افضل لها وبذلك فعند تصدير مصر لـ١٠٠٠٠ ودة من القطن ستحصل مقابلها على ٢٥٠٠ وحدة من القهوة بينما لو لم تدخل في التجارة ستحصل على ١٠٠٠ وحدة فقط .

لذلك نلاحظ ان منحنى امكانيات الانتاج بعد التجارة الدولية ينتقل محوريا ناحية اليمين مما يدل على ان التجارة التجارة الخارجية حققت مكاسب ونمط اقتصادي وزادت من مستوى الرفاهية لكل من البرازيل ومصر . ويتضح ذلك من الشكل البياني التالي رقم (١٠-٤).

شكل بياني رقم 10-4 يوضح المكاسب التي تحصل عليها البرازيل ومصر من التجارة الحرة بينهما

ونخلص للقول انه بسبب التجارة الخارجية استطعنا ان نحصل وبنفس التكلفة في كميات انتاج اكبر .

<u>التوازن بين العرض والطلب في التجارة الدولية</u> : يمكن انو نوضح ذلك من خلالا الرسم البياني

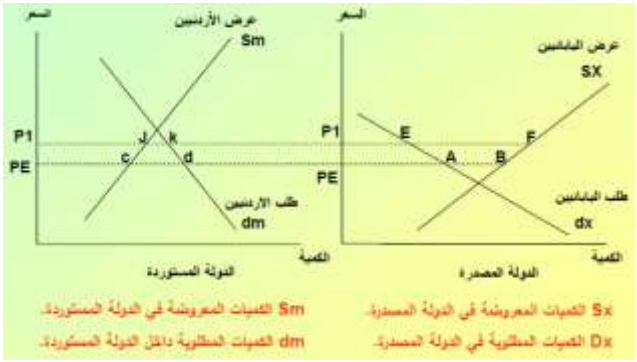

من خلال الرسم البياني السابق نلاحظ ما يلي :

١) وجود منحنى طلب في الدولة المصدرة ومنحنى عرض كذلك وفي نفس الوقت وجود منحنى طلب اخر في الدولة المستوردة وكذلك منحنى عرض .
٢) ان التوازن لايحدث عند تقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض في كل من الدولة المستوردة والدولة المصدرة ، ولكن يحدث عندما يكون هناك فائض لدى الدولة المصدرة وعجز لدى الدولة المستوردة وهذا هو السعر التوازني في التجارة الدولية والذي يجب ان يكون متساويا في الدولتين .
لذلك يمكن ان نقول هناك شرطين للتوازن هما :
١- تساوي السعر في الدولتين للسلعة المتبادلة أي ان السعر في الدولة المصدرة = السعر في الدولة المستوردة
٢- كمية الصادرات (مقدار الفائض) = كمية الواردات (مقدار العجز) المسافة AB= المسافة cd
٣- التوازن السابق يحدث في ظل التجارة الحرة free Trade وهي التي لامجال فيها للتدخل الحكومي ولكن حقيقة الامر ان الدول تتدخل في التجارة الخارجية وتحول دون وجود ما يسمى بالتجارة الحرة وهذا ماسنقوم بإيضاحه في البند التالي

<u>التدخلات والعوائق في التجارة الخارجية</u>

والهدف من هذه التدخلات هو حماية الصانعة المحلية من المنافسة الاجنبية ومن اشكال هذه التدخلات :

١- التعرفة الجمركية (tariffs): عبارة عن ضريبة على الواردات بمجرد دخولها حدود الدولة
٢- نظام الحصص النسبية (quotas) : وهي تحديد اكبر كمية ممكن استيرادها من الخارج
٣- دعم الصادرات : دعم مادي مباشر من الحكومة للمصدرين لتقليل اسعارهم بغية زيادة منافستهم للمنتجات الاجنبية في الاسواق العالمية

وسنركز في هذا الفصل على اكثر اشكال الحماية شيوعا وهما نقطتين ١ و٢

١- التعرفة الجمركية

الهدف منها هو تحديد كمية الواردات ورفع سعرها للمستهلك المحلي كي يعزف عن سرائها ويقبل على شراء البديل المحلي وبالتالي يقل الطلب على الاستيراد ويمكن ان نوضح ذلك من خلال المثال التالي :

نفترض ان الاردن يقوم باستيراد جهاز التلفاز من اليابان وفي نفس الوقت هناك بعض الشركات الاردنية تقوم بتصنيع هذا الجهاز كما يتضح في الشكل البياني رقم (١٠-٦)

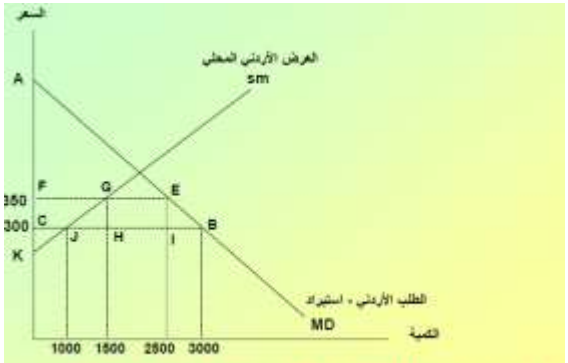

شكل بياني رقم (10-6) يوضح سوق التلفاز الياباني في الأردن

ففي غياب التدخل الحكومي سيكون سعر الجهاز ٣٠٠ دينار في الدولتين حيث استوردت الاردن ٢٠٠٠ جهاز من اليابان (٣٠٠٠-١٠٠٠) أي ان السعر التوازي في غياب التدخل الحكومي هو ٣٠٠ دينار للجهاز فإذا قام الاردن بفرض تعرفة جمركية مقدارها ٥٠ دينار على الجهاز المستورد فيرتفع سعر الجهاز في الاردن ليصل الى ٣٥٠ دينار ، الامر الذي يؤدي الى عزوف بعض المستهلكين عن شراء الجهاز الياباني ليقل حجم الاستيراد الى ١٠٠٠ جهاز فقط ٢٥٠٠-١٥٠٠=١٠٠٠

<u>الاثار الاقتصادية للتعرفة الجمركية</u>

١- الاثر على المستهلك : التعرفة الجمركية تؤدي الى نقص فائض المستهلك consumer surplus حيث قبل التعرفة كان الفائض المثلث ABC

وبعد التعرفة AEFوبالتالي فإن خسارة المستهلك تتمثل بالمساحة FEBC كما يتضح من الشكل البياني رقم ١٠-٦

فائض المستهلك : الفرق بين السعر الذي يستطيع المستهلك دفعة والسعر الفعلي الذي تم دفعة او (المساحة الواقعة بين منحنى الطلب والسعر المدفوع)

٢- الاثر على المنتج : التعرفة الجمركية تؤدي الى زيادة فائض المنتج PRODUCER SURPLUSحيث قبل التعرفة كان الفائض المثلث CJKوبعد التعرفة اصبح Fgk وبالتالي فأن ربح المنتج ومعدل رفاهيتة زادت بعد التعرفة بالمساحة fgjcكما يتضح من الشكل البياني رقم ١٠-٦

فائض المنتج : الفرق بين ادنى سعر يستعد عندة المنتج لبيع السلعة والسعر الفعلي الذي تم استيفاؤه او (هو المساحة الواقعة بين منحنى العرض وسعر السلعة).

٣- الاثر على الحكومة : حيث تحصل الحكومة على الايرادات الجمركية بواقع ٥٠ دينار على كل جهاز وحيث ان كمية الاستيراد بعد التعرفة قد بلغت ١٠٠٠جهاز اذن الايراد الحكومي = ٥٠×١٠٠٠= ٥٠٠٠٠ وهذا المبلغ يعادل المساحة geih كما يتضح من الشكل البياني ١٠-٦

٤- اثر التعرفة الجمركية على الرفاه الاقتصادي : يمكن تلخيص العمليات السابقة في الجدول التالي ١٠-٢ والذ يوضح الاثر النهائي للتعرفة الجمركية على الرفاه الاقتصادي

	بعد التعرفة -	قبل التعرفة	= الأثر الصافي (الفرق)
فائض المستهلك	AEF	ABC	خسارة FEBC
فائض المنتج	FGK	CJK	ربح FGJC
إيراد الحكومة	GEIH	صفر	ربح GEIH

الاثر الصافي خسارة تتمثل في المستطيل eib+ ghj كما يتضح من الشكل البياني ١٠-٦

مبررات استخدام التعرفة الجمركية :

رغم ما لمسناه من نتائج سلبية لنظام التعرفة على المجتمع مباشرة من رفع اسعار المنتجات وتقليل كميات الاستيراد إلا ان هذا النظام مطبق في معظم الدول وبذات الدول النامية كون التعرفة مصدر مهم لإيرادات الحكومات ولدى انصار التعرفة الجمركية ما يبررونه لاستخدامها مثل ١- حماية الصناعات الوليدة (الناشئة)

٢- خلق فرص عمل عن طريق تشجيع الصناعات المحلية وتوسيعها

٣- اعتبارات اخرى غير اقتصادية كالاسباب الامنية او القومية او مجرد الاعتزاز بوجود صناعات محلية

نظام الحصص النسبية quotas:

ويقوم هذا النظام على تحديد اكبر كمية (سقف اعلى) ممن استيرادها من سلعة معينة وفي وقت معين (تحديد الكميات المسموح باستيرادها عن طريق وضع سقف اعلى لحجم الواردات من سلعة معينة)

اثر الحصص النسبية على الرفاه الاقتصادي للمجتمع

لو استخدمنا نفس الشكل السابق رقم ١٠-٦ المستخدم في نظام التعرفة الجمركية سنرى ان نظام الحصص النسبية يحقق نفس النتائج تقريبا .

فلو قامت الحكومة بتحديد كمية الاستيراد بالف جهاز فقط ٢٥٠٠-١٥٠٠=١٠٠٠ بدلا من الفي جهاز ٣٠٠٠-١٠٠٠=٢٠٠٠ فيرتفع سعر الجهاز من ٣٠٠ الى ٣٥٠ دينار وهذا يحقق نفس النتائج السابقة من حيث ان خسارة المستهلك بعد نظام الحصص هي المساحة febc في حين ان ربح المنتج يتمثل في المساحة fgjc اما الحكومة فقد تكسب المساحة geih في حال بيعها للحصص بحيث يكون العائد من هذه الحصص ايرادا للخزينة .

اما الاثر على الرفاه الاقتصادي فتتمثل في المثلين ebi , ghj وهذة المساحة تمثل صافي الخسارة من المجتمع بأسرة من جراء التعرفة الجمركية او نظام الحصص النسبية اذن نظام الحصص تفي بالغرض من حيث زيادة سعر السلع المستوردة الاجنبية وتقليل كميتها

آلية توزيع الحصص (رخص الاستيراد):

١- المزاد العلني التنافسي: وهذة الطرق اكثر فعالية حيث تبنى على اساس ان المزاود الذي يملك القدرة على استيراد الكمية المصرح بها سيدفع اعلى سعر للحكومة للحصول على رخصة الاستيراد

٢- التمييز والمفاضلة : وتقوم هذه الطريقة على اساس حجم المنشأة لمحلية وعلاقات المنتج المحلي مع المسؤولين وصلة القرابة وغير ذلك من الطرق غير الفعالة وغير التنافسية

٣- المنافسة غير السعرية : وذلك بان تعطى الرخص الاستيرادية بناء على تاريخ تقديم طلب الحصول عليها او اعطاء الرخص لاول عشرة منتجين يتقدمون بطلبات او غير ذلك

الفرق بين التعرفة الجمركية ونظام الحصص

بالرغم ان السياستين تقودان إلى نفس النتائج إلا ان هناك بعض الفروقات بينهما ومنها

١- بالنسبة لنظام الحصص فإن زيادة الاسعار تذهب للحاصلين على رخص الاستيراد من الحكومة بينما عند فرض التعرفة فزيادة السعر ستذهب الى خزينة الدولة ولهذا نجد ان الحكومات تفضل استخدام التعرفة لزيادة ايراداتها

٢- ان توزيع الحصص على المستوردين المحليين قد لايكون فعالا بحيث يمكن ان تمنح رخص الاستيراد بناء على العلاقات الشخصية والقرابة وغيرها من الامور الاجتماعية وليس على اساس الفعالية والمقدرة بينا التعرفة الجمركية لا تأخذ بعين الاعتبار مثل هذه العلاقات وبالتالي قد تكون اكثر فعالية في تحقيق الايرادات

الاقتصاد الدولي :

مقدمه : تعتبر دراسة الاقتصاد الدولي والتجارة الدولي (International Trade) من الفروع المهمه لعلم الاقتصاد الحديث حيث تعتمد دراسة الاقتصاد الدولي كما هي الحاله بالنسبه لفروع الاقتصاد الاخرى كالماليه العامه والتنميه الاقتصاديه على النظريه الاقتصاديه العامه بفرعيها : الاقتصاد الجزئي Microeconomics والاقتصاد الكلي Macroeconomics فمثلاً يدرس الاقتصاد الدولي على مستوى الاقتصاد الجزئي أثر أنظمة الجمارك في مختلف الاقطار على تخصيص الموارد الاقتصاديه وتوزيع الدخل ، أما على مستوى الأقتصاد الكلي فتهتم دراسه الاقتصاد الدولي بالطرق التي تؤثر بواسطتها الواردات والصادرات والتدفقات الماليه الأستثماريه على الدخل والاستخدام والنمو الإقتصادي

التجاره الدوليه :

أنماط وإتجاهات التجاره الدوليه :

عندما يقوم بلداً معين بشرا السلع والخدمات من بلدان أخرى تسمى هذه بالواردات (Imports) أما السلع والخدمات التي يتم بيعها إلى الاقطار الاخرى exports والجدير بالملاحظه أن جميع البلدان سوا كانت متقدمه أو ناميه تقوم بإستيراد وتصدير سلع وخدمات مختلفه .

تجارة السلع : تضم تجارة السلع التبادل التجاري في كل من : السلع المصنعه والمواد الخام والسلع الوسيطه .

تجارة الخدمات : لا تقتصر عمليه تصدير الخدمات على الأقطار المتقدمه فقط وإن كانت تمثل الجزء الأكبر من صادرات الخدمات في العالم وذلك بحكم حاجه الاقطار الناميه لمختلف أنواع الخدمات من الأقطار المتقدمه مثل خدمات الشحن والتأمين والعلاج الطبي والخدمات التعليميه والإستشاريه والسياحيه وغيرها . إلا أن الاقطار المتقدمه تستورد هي أيضا بعض الخدمات وخاصه السياحه والعماله من الأقطار الناميه حيث تشكل إيرادات السياحه وتحويلات العاملين بالخارج مبالغ كبيره بالنسبه لبعض الاقطار المصدره للخدمات السياحيه والعماله مثل مصر والمغرب ولبنان

مبررات قيام التجاره الدوليه :

يمكن الوقوف على أسباب قيام التجاره بين بعض الاقطار بمجرد تصورنا بما يحدث في حاله قيام كل قطر بالأكتفاء الذاتي وعدم المتاجره مع الأقطار الاخرى ، في الواقع إنه من الصعب لأي قطر مهما كان غنياً بموارده الإقتصاديه أن يستغني عن المنتجات التي يمكن الحصول عليها من الأقطار الأخرى ، فقد يستحيل أن ينتج كل قطر جميع ما يحتاجه من السلع والخدمات حيث يؤدي ذلك في النهايه إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي إنخفاض مستوى المعيشه في ذلك القطر

قانون الميزه المطلقه : إن أبسط وأوضح سبب لقيام التجاره الدوليه هو ما يعرف بقانون الميزه المطلقه Advantage Law of Absolut الذي جاء به آدم سميث والذي يستند إلى مبدأ تقسيم العمل والتخصص بين الأقطار حيث تحدث التجاره بين الأقطار إستناداً غلى هذا المبدأعندما يكون بإمكان كل قطر (بسبب إختلاف ظروف الإنتاج) أن يصدر غلى القطر الاخر سلعه معينه بأقل تكلفه مما اذا تم إنتاجها في ذلك القطر

مبدأ الميزه النسبيه : لأ تقتصر أسباب قيام التجاره الدوليه على اساس الميزه المطلقه فيمكن أن تكون التجاره مربحه لجميع الاقطار ، حتى في حاله وجود قطر معين يستطيع أن ينتج أكثر من سلعه واحده بتكاليف أقل من تكلفه إنتاجها في قطر آخر ويعزى هذا التبرير لقيام التجاره لما يعرف بمبدأ الميزه النسبيه Comparative Advantage

ويمكن تفسير مبدأ الميزه النسبيه بالمثال التالي فإذا أفترضنا ان العراق وسوريا يمتلكان ذات القدر من الموارد التي يستغلانها مناصفه في كلتا الدولتين لإنتاج كلا من المنسوجات والقمح بالكميات الموضحه في الجدول التالي حيث يتضح من الجدول أن للعراق ميزه نسبيه في إنتاج القمح كما أن لسوريا ميزه نسبيه في إنتاج المنسوجات ، أي أن العراق هو الأكثر كفاءه في إنتاج القمح بينما سوريا هي الأكثر كفاءه في إنتاج المنسوجات

جدول يبين إنتاج عمل يوم واحد في كل من العراق وسوريا

الدولة	المنسوجات ألف متر / يوم	القمح ألف طن / يوم	تكلفة الفرص البديلة	
	إنتاج	إنتاج	المنسوجات	القمح
سوريا	30	10	3/1	1/3
العراق	30	30	1/1	1/1

فإذا أفترضنا عدم وجود تجاره بين البلدين وكان كل منهما يحقق الإكتفاء الذاتي بإنتاج ما يحتاجه من المنسوجات والقمح عند النقطه S على منحنى أمكانيات الإنتاج ab بالنسبه لسوريا وعند النقطه I على منحنى أمكانيات الإنتاج cd بالنسبه للعراق في الشكل ٨- ١ يتضح من الشكل أن سوريا قد إختارت أن تنتج ٨٠٠٠ طن من القمح و ٦٠٠٠ من المنسوجات لغرض إستهلاكها المحلي وذلك عند النقطه S بينما إختار العراق أن ينتج ١٠٠٠٠ طن من القمح و ٢٠٠٠٠ الف متر من المنسوجات لغرض الإستهلاك المحلي عند النقطه I

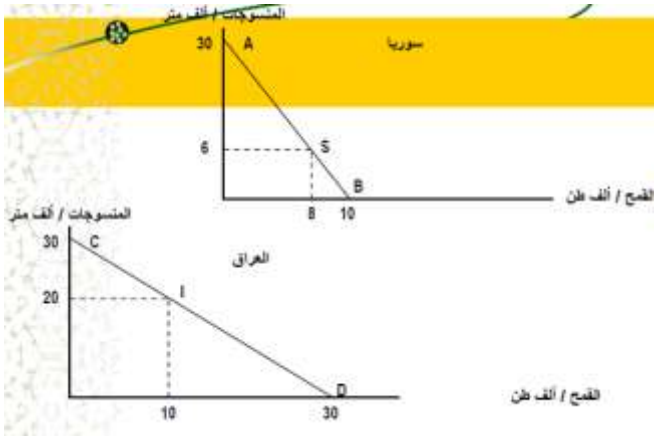

ويتضح من الشكل السابق الذي يبين منحنيات أمكانيا الإنتاج والإستهلاك في كل من سوريا والعراق في حالة الإكتفاء الذاتي أي في غياب التبادل التجاري بين البلدين أن سوريا تنتج وتستهلك ٨٠٠٠ طن من القمح و ٦٠٠٠ متر من المنسوجات بينما ينتج العراق ويستهلك ١٠٠٠٠ طن من القمح و٢٠٠٠٠ الف متر من المنسوجات

<u>مكاسب التجاره :</u> تتمثل مكاسب التجاره the gains from trade في أمكانيه تخصص كل دوله في فرع الانتاج الذي لها فيه ميزه نسبيه . فنجد أن بإمكان كل دوله أن تنتج ما يكفي لاستهلاكها المحلي مع تصدير الفائض الى الوله الأخرى والنتيجه هي زياده المتاح للدولتين من كل المنسوجات والقمح بما يسهم في رفع مستوى رفاهة شعبيهما وذلك كما يتبين من الجدول التالي

جدول يبين إنتاج واستهلاك المنسوجات والقمح في حالة التخصص والتبادل التجاري بين العراق وسوريا

	إنتاج	إستهلاك	إنتاج	إستهلاك
سوريا	30	6	00	8
العراق	00	20	30	10
المجموع	30	26	30	18
مكاسب التجارة	4 = 26 – 30		12 = 18 – 30	

شروط التبادل التجاري : the terms of trade والتي يمكن تعريفها بان عدد الوحدات من سلعه معينه التي يجب تصديرها مقابل الحصول على وحدات من سلعه أخرى يتم إستيرادها وبعباره أخرى أن شروط التبادل التجاري تمثل الأسعار الحقيقيه للسلع في التبادل التجاري للحصول على سلع أخرى عن طريق الاستيراد بدلا من إنتاجها محلياً

وسائل حماية التجاره : بالرغم نم المكاسب المؤكده للتجاره الحره ومن أبرزها الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصاديه في العالم وتحقيق أقصى مستوى من الإنتاج العالمي والتنوع في الإنتاج للاستجابه لإذواق المستهلكين فإن الكثير من الإقطار الناميه وحتى بعض الإقطار المتقدمه ما زالت تمارس وسائل عديده تعيق حرية التجاره الدوليه وذلك بهدف حماية صناعاتها الوطنيه ومن أبرز وسائل الحمايه المطبقه ما يلي :

- **التعريفه الجمركيه : يقصد بالتعريفه الجمركيه Tariff الرسوم التي تفرضها الحكومات على الواردات**
- **نظام الحصص : يقصد بنظام الحصص quota system هو تقييد الكميات المسموح بإستيرادها من أي سلعه خلال فتره معينه**

نظريات الحمايه :

نظرية الصناعه الناشئه : بما أن الصناعه الناشئه Infant-Industry تكون غير مكتملة التطور بعد فإنها غالبا ما تعجز عن مواجهة المنافسه العالميه لذلك تلجأ الاقطارعادة إلى حماية صناعاتها الناشئه لحين إكتمال تطورها من حيث الكفاءه والجوده حتى تقوى على منافسة الصناعات الإجنبيه خاصة في السوق المحليه غير أن هذه النظريه وجهت إليها إنتقادات تتمثل في التالي :

أولاً : أن الرسوم الجمركيه ووسائل الحمايه الأخرى سرعان ما تتحول إلى مصالح مكتسبه للصناعيين من ذوي النفوذ السياسي في القطاع الخاص

ثانياً : ان بعض الصناعات التي تتمتع بمزايا الحمايه تفقد الحافز على التطوير وتحقيق الكفاءة الإنتاجية مما يدفع أصحابها إلى التشبث بالحماية لفتره طويله جداً

ثالثاً : تؤدي زياده الرسوم الجمركيه أو استخدام نظام الحصص إلى ارتفاع الأسعار بالنسبه للمستهلكين

نظرية الأقتصاد المتنوع : تعتبر نظرية الاقتصاد المتنوع Diversified-Economy من أبرز مبررات حمايه الصناعه المحليه حيث أنها تمكن القطر من إقامه مختلف الصناعات التي تؤدي إلى زياده الاستقرار الاقتصادي

نظرية حماية الأجور : تقوم بعض الأقطار وخاصه المتقدمه صناعيا بحماية الأجور Wage-protection فيها عن طريق عرقلة دخول المنتجات الاجنبيه المنافسه من إنتاج الدول التي تمتاز بإنخفاض تكاليف الإنتاج وخاصة الأجور غير أن هذه النظريه وجهت لها بعض الإنتقادات من اهمها ما يلي:

أولاً : أنها تفترض أن العمل هو المصدر الوحيد لعوامل الإنتاج في حين أن هناك عوآمل أخرى مهمه في عمليه الإنتاج

ثانياً : يمكن للأقطار الناميه التي تتميز بإنخفاض مستويات الإجور أن تكون في مركز تنافسي بالنسبه للأقطار المتقدمه التي تتميز بإرتفاع مستويات الأجور إلا ان هذه الميزه التنافسيه تقتصر فقط على الصناعات التي تعتمد على العمل بنسبه كبيره

نظرية حمايه الإستخدام : تركز هذه النظريه على أثر الحمايه في تقليل الواردات وتشجيع الصناعات التصديريه التي تؤدي بدورها إلى زيادة مستوى الإستخدام وتقليل مستوى البطاله وتحسين مستويات الدخل وتتمثل أهم الإنتقادات التي وجهت لهذه النظريه فيما يلي :

1. **أي أن منافع يمكن تحقيقها كزياده الدخل والإستخدام عن طريق سياسة الحمايه لآ يمكن أن تستمر مده طويله**
2. **تؤدي الرسوم الجمركيه ونظام الحصص إلى تكوين الإحتكارات المحليه ودعم المنتجين غير الأكفاء**
3. **يرتكز منطق التجاره الدوليه على حقيقه مهمه هي أن القطر الذي يصدر الى الاقطار الآخرى يجب عليه أن يستورد أيضا**

نظريه الأمن القومي : تبرر نظرية الأمن القومي National-Securityضرورة حماية الصناعات العسكريه لإعتبارات الأمن القومي غير أن هذه الإعتبارات لم تعد مقنعه لسببين :

1. **أن من الصعب في أوقات الحروب إستبعاد بعض الصناعات دون غيرها بالنسبه لمساهمتها في المجهود الحربي**
2. **إذا كان لآبد من حماية بعض الصناعات الإستراتيجيه فقد يكون من الإفضل تقديم إعانات ماليه لدعم هذه الصناعات لغرض تحقيق أهدافها بدلا من تقييد التجاره الدوليه**

نظرية الاغراق

يحدث الاغراق dumping عندما تقوم شركة اجنبية ببيع انتاجها في الاسواق الخارجية باسعار اقل من تكاليف انتاجها وذلك بهدف تثبيت موقعها التنافسي

نظرية التجارة الخارجية

تهتم نظرية مضاعف التجارة الخارجية foreign trade multiplier بدراسة تأثير التجارة الخارجية على الدخل والاستخدام لقطر معين وتعتبر الواردات احد مكونات التدفقات الخارجية (التسربات) للدخل الاجمالي للدولة المستوردة اما الصادرات فتعتبر احد مكونات التدفقات الداخلة (الحقل) فهي تمثل الارصدة النقدية المستلمة من لخارج لقاء السلع والخدمات المنتجة محليا والتي يتم تصديرها الى الدول الاخرى

سعر الصرف وميزان المدفوعات

- **مفهوم سعر الصرف**
- **محددات سعر الصرف في نظام السوق**
- **النشاط الاقتصادي وسعر الصرف**
- **سعر الفائدة وسعر الصرف**
- **سعر الصرف الثابت**
- **ميزان المدفوعات**

مفهوم سعر الصرف : يعرف سعر تبادل العملات بعضها ببعض بسعر الصرف ويمكن تعريف سعر الصرف بانه (السعر المحلي لوحدة واحدة من العملة الاجنبية) فمثلا : سعر الصرف الدولار مقابل الريال هو ٣,٥٧ وسعر صرف الدولار مقابل الدينار الاردني هو ٠,٧١ بمعنى امتلاكك لدولار سيؤدي لحصولك على ٣ ريالات و٧٥ هلله او احدى و سبعون قرش واذا انخفض سعر الصرف الى ٣,٦٠ نقول ان الريال قد ارتفع مقابل الدولار فالحكومة دق تتدخل لخفض قيمة العملة بمعنى تخفيض في القيمة الرسمية للعملة وقد تتدخل الحكومة لرفع قيمة عملتها مقابل عملة اخرى بمعنى زيادة قيمة العملة المحلية لكن التساؤل المهم ماهي العوامل التي تحدد سعر الصرف في السوق الحر بعيدا عن التدخلات الحكومية بالنسبة للدولار ؟

مفهوم سعر الصرف : هو عبارة عن عدد وحدات العملة الوطنية مثل الريال السعودي التي يتم دفعها مقابل وحدة واحدة من العملة الاجنبية مثل لدولار

مثال : ١ دولار = ٣,٧٥

مفهوم قيمة العملة : هي عبارة عن عددالوحدات من العملة الاجنبية مثل الدولار التي يتم الحصول عليها او دفعها مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية مثل الريال السعودي

مثال ك ١ ريال سعودي = (١/٣,٧٥) = ٠,٢٦ دولار امريكي او ١ ريال سعودي = ٢٦ سنت امريكي

نظام تحديد سعر الصرف (طرق تحديد سعر الصرف)

أ- نظام سعر الصرف الثابت (المربوط): وفية تقوم السلطات النقدية البنك المركزي او مؤسسة النقد السعودي بتحديد قيمة ثابتة لسعر الصرف لاتتغير مع احد العملات القوية مثل الدولار او تحديد سعر الصرف بسلة من العملات

ب- سعر الصرف الحر او المرن او المعوم : حيث تقوم السلطات النقدية بترك سعر الصرف يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب على الصرف الاجنبي دون تدخل من قبلها

محددات سعر الصرف في ظل نظام السوق

اذا حددت قيمة العملة بناءا على قوى العرض والطلب فان تلك العملة تسمى معمومة اذ يمكن القول عندها ان سعر العملة يتحدد تحت النظام المرن والشكل التالي يوضح آلية تحدد سعر الصرف حسب قانون العرض والطلب

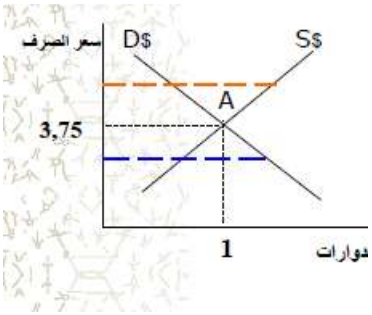

اذا كانت كمية الطلب على الدولارات اكبر من العرض فهذا يؤدي إلى مايسمى بالسوق السوداءوالتي يتم فيها تبادل العملات فيها بطريقة غير مشروعة اما اذا كان السعر اعلى من السعر التوازني فنرى ان العرض اكبر من الطلب على الدولارات وبالتالي وجود فائض في الدولارات مما يعني انخفاض قيمته حتى يصل الى سعر التوازن من جديد ولكن ماهي

<u>محددات سعر الصرف في ظل نظام السوق</u>

<u>محددات الطلب على الدولارات :</u>

١- استيراد البضائع والخدمات من الخارج
٢- شراء الاسهم والسندات الامريكية
٣- شراء العقارات والاستثمارات الاقتصادية الاجنبية

العوامل المؤثرة على ارتفاع سعر الصرف (زيادة قيمتة او انخفاضة)

١- زيادة الاقبال على شراء السلع والخدمات المستوردة فزيادة الدخل المحلي يؤدي لزيادة الطلب على السلع المستوردة مما يتطلب زيادة الطلب على الدولارات وبالتالي ارتفاع سعر الصرف
٢- زيادةالاستثمارات المحلية في الخارج : مما يؤدي الى زيادة الطب على الدولار وبالتالي ارتفاع سعرة
٣- زيادة اسعار الفائدة الاجنبية : تؤدي زيادة اسعار الفائدة لاستقطاب رؤوس الاموال للولايات المتحدة الامريكية مما يؤدي لزيادة الطلب على الدولار وارتفاع قيمته

<u>النشاط الاقتصادي وسعر الصرف</u>

زيادة الدخل تؤدي لزيادة النفقات الاستهلاكية ومن ضمنها المستوردات (السلع والخدمات المستوردة)وزيادة النشاط الاقتصادي تؤدي لزيادة الاستيراد والذي <u>بدورة يؤدي الى زيادة الطلب على العملات الاجنبية لتمويل عملية الاستيراد</u> مما يقود لانخفاض قيمة العملة المحلية قابل العملات الاجنبية واذا ساد الركود في الدولة فهذا يؤدي إلى تقليل النفقات الاستهلاكية وتقليل الطلب على العملات لااجنبية مما يؤدي لزيادة قيمة العملة ذا نرى ان الدولة التي تزايد منحنى طلبها الاجمالي اكثر من غيرها تتناقص قيمة عملتها بمعنى ان تناقص قيمة اعملة ليس معيارا لضعف اقتصاد الدولة لان انخفاض قيمة العملة كان جزءا من التوسع الاقتصادي وليس الانكماشي للدولة

<u>سعر الفائدة وسعر الصرف</u>

ارتفاع سعر الفائدة الامريكي مقابل سعر الفائدة في السعودية مثلا سيقود لزيادة الاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة الامريكية مما يؤدي للإحجام عن الاستثمارات السعودية أي زيادة الطلب على الدولار وبالتالي زيادة سعر الدولار مقابل الريال

جـ - سعر او نظام الرقابة على الصرف :

وهو نظام يجمع بين النظامين السابقين حيث يترك سعر الصرف يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب ولكن في حدود معينة (حد اقصى وحد ادني) لاينبغى تجاوزها فإذا انحرف سعر الصرف عن تلك الحدود تتدخل لإعادته إلى تلك الحدود .

<u>سعر الصرف الثابت :</u> هناك العديد من الدول تبنت ومازالت خاصة منذ الفترة ١٩٤٤-١٩٧١ نظام سعر الصرف الثابت والذي يعرف على انه التدخل الحكومي المستمر في سوق العملات للحفاظ على استقرار العملة والحيلولة دون ارتفاع السعر او انخفاضة عن السعر المحدد .

وساد هذا النظام في الفترة السابقة نتيجة اتفاقية بريتون وودز في ولاية نيوهامشر والذي حدد بموجبة اسعار تبادل اعملات بعضها ببعض وربطها بالذهب والذي بدورة يمكن تحويلة الى الدولار والذي كان آنذاك العملة الوحيدة القابلة للتحويل الى ذهب وبالعكس

<u>التوضيح البياني</u> : الشكل المقابل يوضح عملية تثبيت العملة .

لو افترضنا ان السعودية ثبتت عملتها مقابل الدولار عند مستوى ٣,٧٥ ولنفرض ان الاستثمارات الامريكية زادت في السعودية مما ادى الى زيادة عرض الدولارات مما يؤدي إلى انخفاض قيمة الدولار اي انخفاض سعر صرف الدولار الى ٣,٥٠ ولكن نظرا لتثبيت سعر الصرف الذي حددته الحكومة فلن تسمح بهذا الانخفاض ويتم تجنب ذلك بقيام صندوق النقد العربي السعودي (البنك المركزي) ببيع <u>كمية من الريالات مقابل شراء الدولارات</u> ويؤدي ذلك زيادة الطلب على الدولارات وانتقال منحنى الطلب للأعلى والعكس في حالة افتراض انه ونتيجة لزيادة الاقبال على شراء السلع الامريكية سيرتفع الدولار ويرتفع سعر الصرف وينخفض الريال للحيلولة دون حدوث ذلك سيقوم البنك المركزي <u>بشراء الريال وبيع الدولار</u> وهذا يعني انتقال منحنى العرض لليمن بالزيادة ولاستمرار هذا النظام

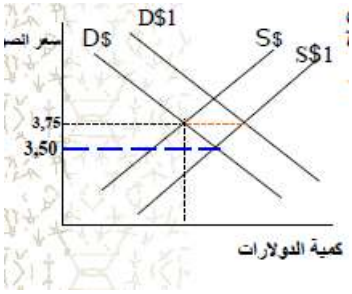

لابد من وجود احتياطي كاف من العملات الاجنبية

<u>ميزان المدفوعات</u>

<u>يعبر ميزان المدفوعات عن جميع العمليات التجارية بين سكان الدولة والعالم الخارجي</u>

<u>مكونات ميزان المدفوعات من :</u> ١- الحساب الجاري (الميزان الجاري) ويتكون من :

أ- الميزان التجاري :وهو عبارة عن صافي الصادرات السلعية أي الصادرات ناقصا منها الواردات
ب- ميزان السلع والخدمات : ويشمل الميزان التجاري مضافا الية الخدمات من نقل وسياحة وتأمين وخدمات بنكية
ت- صافي الحوالات بدون مقابل : جميع الحوالات الخاصة والحكومية

٢ – الميزان الرأسمالي : ويشمل صافي الاستثمارات المباشرة من شراء العقارات وبناء المصانع والاستثمارات المالية والموجودات والمطلوبة الرأسمالية

٣ – القطاع النقدي (الاحتياطات) : وتشمل صافي موجودات البنك المركزي والبنوك التجارية والمؤسسات المالية من الاحتياطات

<u>مفهوم ميزان المدفوعات</u>

- **هو سجل تدون فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين من دول العالم خلال فترة زمنية معينة غالبا سنه**
- **والمقيم : هو الشخص الذي يقيم في الدولة اثناء اجراء المعاملة التجارية سواء كان يحمل جنسية الدولة او لا يحمل جنسيتها (أي المواطن والاجنبي الذي يقيم بالدولة)**

تقسيمات ميزان المدفوعات :

اولا: التقسيم الراسي للميزان / حيث ينقسم الميزان رأسيا الى قسمين :

أ- دائن (متحصلات) : وتقيد فيه كافة المعاملات التي يترتب عليها حصول الدولة على ايرادات في نفس العام مثل الصادرات .
ب- مدين (مدفوعات) : وتون فيه كافة المعاملات التي تلزم الدولة بمدفوعات الى العالم الخارج مثل الواردات .

ثانيا: التقسيم الافقي للميزان : وينقسم لثلاثة اقسام هي :

١- الميزان او الحساب الجاري : ويتكون من

- **الميزان التجاري : ويسجل فيه الصادرات السلعية (في جانب المتحصلات) والواردات السلعية (في جانب المدفوعات)**
- **الخدمات والتحويلات : وتشمل الصادرات والواردات من الخدمات (التجارة غير المنظورة) مثل خدمات النقل الجوي والبحري والتأمين الدولي والسياحة الدولية .**
- **ايضا يشمل هذا الجزء تحويلات الافراد من والى الخارج وعوائد الاستثمار في الخارج او تحويل الارباح للخارج**
- **اذا كان جانب المتحصلات في الحساب الجاري اكبر من جانب المدفوعات يقال انه فائض في الميزان الجاري .**
- **اما اذا كان جانب المتحصلات في الحساب الجاري اقل من جانب المدفوعات يقال انه هناك عجز في الميزان الجاري**

٢- ميزان او حساب رأس المال : تسجل فيه تدفقات رؤوس الاموال والاستثمارات من والى الدولة

- **تقييد الاستثمارات الاجنبية الواردة الى الدولة في جانب المتحصلات بينما تسجل استثمارات المواطنين في الخارج في جانب المدفوعات**
- **اذا كان جانب المتحصلات في حساب رأس المال اكبر من جانب المدفوعات يقال ان هناك فائض في ميزان راس المال**
- **اما اذا كان جانب المتحصلات في راس المال اقل من انب المدفوعات يقال ان هناك عجز في ميزان راس المال**

٣- ميزان او حساب التسويات الرسمية والاحتياطات :

- **وتشمل التغير في الاحتياطات الدولية التي تحتفظ بها الدولة من العملات الرئيسية بالاضافة الى تغير رصيد الدولة من الذهب**
- **ويلاحظ ان صافي حركة رأس المال والاحتياطيات تعوض الفائض او العجز في الحساب الجاري بحيث يتوازن ميزان المدفوعات**
- **ويسمى توازن ميزان المدفوعات بالتوازن الحسابي بمعنى تساوي اجمالي المتحصلات مع اجمالي المدفوعات في الميزان ككل**
- **هناك بند السهو والخطأ يضاف في نهاية ميزان المدفوعات لتحقيق التوازن الحسابي وهو يأخذ في الحسبان الخطأ والسهو في تجميع البيانات وتدوينها**

المالية الدولية : اصبحت العلاقات الاقتصادية في الوقت الحاضر بين الاقطار لاتعتمد فقط على الانشطة التجارية بين الدول بل ايضا على التدفقات المالية فيما بينها لذلك اصبح من الضروري دراسة المالية الدولية international finance التي تتعلق بالجانب النقدي للتجارة الدولية في السلع والخدمات الى جانب حركة رؤوس الاموال الاستثمارية من اجل فهم المشكلات الاقتصادية العالمية .

اسواق الصرف الاجنبي : تعتبر مجموعة اقطار الاتحاد الاوروبي الذي اصبح يضم اعتبارا من ١/٥/٢٠٠٤ خمسا وعشرين دولة يتجاوز عدد سكانها ٤٥٠ مليون نسمة أي اكثر من سكان الولايات المتحدة وروسيا مجتمعة وهو اكبر تجمع دولي يستخدم عملة موحدة وهي اليورو اما باقي اقطار العالم فلكل منها عملتها الخاصة بها .

ويعنى هذا ضرورة تحويل عملة الدولة المستوردة الى عملة الدولة المصدرة او الى عملة السداد التي يتم الاتفاق عليها مع الدولة المصدرة وتسمى الاسواق التي يتم من خلالها تبادل العملات الدولية اسواق الصرف الاجنبي .

وظيفة اسواق الصرف الاجنبي : تؤدي المبادلات الدولية الى حصول بعض الاقطارعلى عملات اجنبية معينة بكميات كبيرة بحيث قد تجد نفسها بحاجة لاستبدال قدر معين من هذه العملات لقاء الحصول على عملات اخرى لاستيراد سلع من بلد تلك العملات . وقد تكون الحالة العكس بالنسبة للاقطار الاخرى لذلك يمكن الحصول على العملات الاجنبية عن طريق اسواق الصرف التي تتحدد فيها اسعار العملات حسب آلية العرض والطلب كما هي الحال بالنسبة لأي سلعة اخرى .

تأثيرات المبادلات الدولية

اولا: تؤدي صفقات التصدير إلى زيادة تدفق النقود في القطر المصدر وتخفيض عرض النقود في القطر المستورد

ثانيا : يتمكن القطر المصدر من الحصول على العملات الاجنبية التي تمكنه من دفع قيمة وارداته من الخارج ، أي ان قدرة الدولة على التصدير هي التي تحدد قدرتها على الاستيراد من الخارج .

ثالثا : يعتمد سعر صرف عملة قطر معين بالنسبة للعملات الاجنبية الاخرى على مكانة ذلك القطر في مبادلاته التجارية ، أي مركز ميزان مدفوعاته .

ميزان المدفوعات : هو عبارة عن كشف بالقيمة النقدية لجميع المبادلات التي تمت بين قطر معين والعالم الخارجي خلال سنة معينة .

مكونات ميزان المدفوعات

اولا : الحساب الجاري : يشتمل الحساب الجاري على قيم الواردات والصادرات من السلع والخدمات بالإضافة إلى صافي الفوائد والتحويلات الخارجية .

ثانيا : حساب رأس المال : يشتمل على التدفقات المالية من القروض والاستثمارات طويلة الاجل وقصيرة الاجل .

توازن ميزان المدفوعات

يعتمد على مايعرف بمبدأ القيد المزدوج Double-Entry Book keeping ويعني ان كل معاملة تجارية يعبر عنها لاغراض المحاسبة بقيدين فإذا كان قيدها الاول كحساب مدين يكون قيدها الثاني كحساب دائن

معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

لما كان اختلال التوازن Disequilibrium في ميزان المدفوعات هو نتيجة لحدوث فجوة بين مجموع المدفوعات ومجموع الايرادات لذلك كان لابد من التأثير في العوامل التي تحدد هذه المبادلات لغرض تحقيق التوازن بين مايدفعة القطر الى الخارج وبين الايرادات التي يستلمها من الخارج .

وسائل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

اولا : اسعار الصرف حرة : يعبر سعر الصرف الاجنبي سعر الوحدة من العملة الوطنية بوحدات من العملات الاجنبية الاخرى . ولاسعار الصرف المتغيرة بصورة حرة ثلاث مزايا مهمة هي :

1. **انها تؤدي الى تصحيح اختلال التوازن في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية وذلك عن طريق آلية الطلب والعرض في السوق العالمية .**
2. **انها تؤدي الى زيادة الواردات وهبوط الصادرات او بالعكس وذلك بواسطة التغيرات في اسعار الصرف**
3. **انها لاتؤدي الى فرض القيود على الاقتصاد المحلي**

وبالرغم من هذه المزايا التي تتصف بها وسيلة اسعار الصرف المتغيره بصورة حرة إلا انها لا تخلو من بعض المساوئ منها مايلي :

1. **انها تؤدي الى زيادة عنصر المخاطرة بالنسبة لعقد الصفقات التجارية الدولية بسبب احتمال تغير سعر الصرف بين فتره عقد الصفقة ووقت التسليم**
2. **تؤدي الى تردي شروط التبادل التجاري في القطر الذي انخفضت قيمة عملته في سوق الرصف .**
3. **تؤدي الى الاضرار بالصناعات التصديرية والى التقلبات في مستوى الاستخدام والدخل .**

ثانيا : تغيرات الاسعار والدخول :

متى ما امكن اعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق تغيرات اسعار الصرف مع بقاء مستويات الاسعار والدخول ثابته ويصبح ذلك ايضا ممكنا بالنسبة لتغيرات الدخول والاسعار مع بقاء اسعار الصرف ثابته .

ثالثا : وسائل السيطرة الحكومية :

تتمثل وسائل السيطرة الحكومية في مجموعتين هما :

أ- **وسائل السيطرة على تحويلات النقد الاجنبي**
ب- **وسائل السيطرة التجارية .**

التنمية و النمو الاقتصادي

- **مفهوم النمو الاقتصادي:**

يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق الزيادة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن. و يقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي أو معدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي.

- **العوامل المحددة للنمو الاقتصادي:**

١. رأس المال. ٢.السكان. ٣.التقدم الفني. ٤.الموارد الطبيعية.

- **النمو الاقتصادي و منحنى إمكانات الإنتاج:**

يوضح منحنى إمكانات الإنتاج مستوى الإنتاج الذي يمكن للمجتمع أن يحققه إذا استغل عناصر الإنتاج المتوفرة لديه بشكل أمثل. و تؤدي زيادة عناصر الإنتاج أو تحسن مستوى التقنية إلى انزحاف منحنى إمكانات الإنتاج إلى أعلى. و تمثل المسافة بين المنحنى القديم و الجديد النمو الاقتصادي الذي حدث في المجتمع.

- **مفهوم التنمية:**

يوضح مفهوم التمنية التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الفكرية، و التنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع.

- **مفهوم التنمية و النمو الاقتصادي:**

من خلال تعريف كل من النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية يتبين أنهما مختلفان. فبينما يوضح النمو الاقتصاد معدل الزيادة في الدخل القومي الفردي الحقيقي عبر الزمن فإن التنمية الاقتصادية تعني التغيير في البنيان الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و غير ذلك ليشمل جميع أبعاد المجتمع.

- **عقبات التنمية في الدول النامية:**

١. **انخفاض مستوى الدخل الفردي.**
٢. **التبعية الاقتصادية.**
٣. **عدم الإستقرار السياسي و الاجتماعي.**
٤. **هجرة العقول البشرية**

منحنى إمكانيات الإنتاج

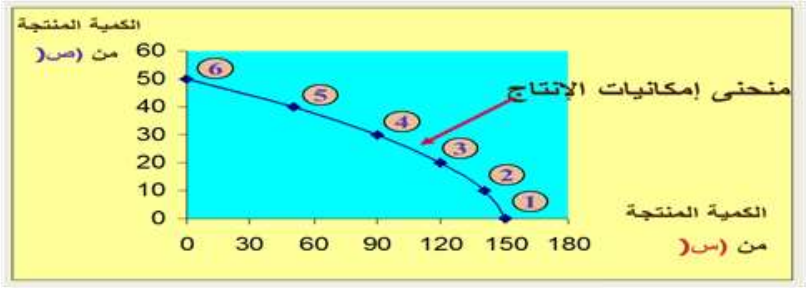

منحنى إمكانيات الإنتاج:

خط بياني يصل بين عدة نقاط ، كلّ نقطة فيها تمثل كمية من **(س)** وكمية من **(ص)** **يمكن إنتاجهما** عند استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة **بالكامل** وفق **طرق الإنتاج المعروفة**.

تحليلات منحنى إمكانيات الإنتاج

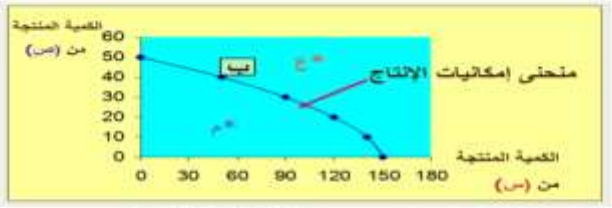

على المنحنى	جميع النقاط على المنحنى تمثل كفاءة فنية (إنتاجية) . النقطة (ب) تمثل كفاءة اقتصادية أو كفاءة توزيعية.
خارج المنحنى	النقطة (ع) مستحيلة في ظل الموارد المتاحة وطرق الإنتاج المتبعة حاليا.
داخل المنحنى	النقطة (م) تمثل بطالة.

دور الدولة في الاقتصاد

١- سنّ القوانين ، فضّ المنازعات وحفظ النظام
٢- القيام بأنشطة إنتاجية لا يقدم عليها القطاع الخاص
٣- القيام بأنشطة إنتاجية ذات أهمية استراتيجية وعدم تركها للقطاع الخاص
٤- القيام بأنشطة إنتاجية متنوعة منافسة بذلك القطاع الخاص
٥- القيام بجميع الأنشطة الإنتاجية بدلا من القطاع الخاص

أهداف التنمية الاقتصادية:

١. زيادة الدخل القومي. ٢.رفع مستوى المعيشة. ٣.تقليل التفاوت في الدخل والثروة. ٤.بناء الأساس المادي للتقدم.

١. زيادة الدخل القومي:
من اهم أهداف التنمية زيادة الدخل القومي من اجل القضاء على الفقر وانخفاض مستوى المعيشة.
الدخل القومي المقصود به الدخل القومي الحقيقي لا النقدي أي السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة في خلال فترة زمنية معينة.
زيادة الدخل القومي تحكمه عوامل معينة كمعدل الزيادة السكانية وامكانيات الدول المادية والفنية.

٢ . رفع مستوى المعيشة:
التنمية الاقتصادية تسعى لرفع مستوى المعيشة للسكان سواء في المأكل او الملبس او المسكن.
اقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط دخل الفرد، فكلما كان المتوسط مرتفعا كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة والعكس صحيح.

تحقيق رفع مستوى المعيشة لا يرتبط بزيادة الدخل القومي فقط وانما يجب ان ترتبط بتنظيم الزيادة السكانية وطريقة توزيع الدخل القومي.
٣ . تقليل التفاوت في الدخل والثروة:
ان التفاوت في توزيع الدخل والثروة يخلق عدم شعور إلاغلبية بالعدالة الاجتماعية. وهذا التفاوت يميل إلى وضع الأفراد في طبقات.
نجد ان هناك تفاوت كبير في توزيع الدخل اذ تستحوذ فئة صغيرة على جزء كبير من الثروة ونصيب من الدخل القومي بينما لاتملك غالبية افراد المجتمع إلا نسبة ضئيلة من الثروة وتحصل على نصيب متواضع من الدخل القومي.
لذلك تسعى التنمية الاقتصادية إلى تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروة.
٤ . بناء الأساس المادي للتقدم:
التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط دخل الفرد وانما لابد من التوسع في بعض القطاعات من الناحية الاقتصادية والفنية.
يجب ان تقترن التنمية الاقتصادية ببناء الأساس المادي للتقدم والمتمثل في قاعدة واسعة للهيكل الإنتاجي وذلك ببناء الصناعات الثقيلة التي تمد الاقتصاد القومي باحتياجاته اللازمة لعملية اعادة الإنتاج.
الهدف النهائي للتنمية الاقتصادية يتمثل في تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، إلا ان ذلك يخضع للتأثر بعوامل منها:
١. نمط توزيع الدخل. ٢.تركيب الإنتاج. ٣.ظروف العمل. ٤.الاذواق. ٥.التكلفة الاجتماعية.

العوامل المؤثرة على هدف التنمية الاقتصادية:

١. نمط توزيع الدخل:
ان التنمية كما يعكسها معدل نمو الناتج القومي ومتوسط الدخل الفردي لا تعكس بالضرورة الحالة العامة لرفاهية الأفراد ومستوى معيشتهم.
لذلك ينبغي ان يتم العمل من اجل تحقيق التنمية وتحقيق عدالة توزيع الدخل.
٢. تركيب الإنتاج:
من الضروري ان يؤخذ في إلاعتبار تركيب الإنتاج وخاصة في المجالات التي تتعلق بتحقيق اشباع احتياجات الأفراد المختلفة وبما يتضمن تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لهم.
٣. ظروف العمل:
التنمية لا تعبر عن حالة متقدمة من الرفاهيا إلا إذا اخذت في إلاعتبار تقليل ساعات العمل وتوفير مجالات راحة وترفيه اكثر للعاملين مع تحسين شروط وظروف العمل ومتطلبات الرعاية والسلامة الصحية وغيرها.
٤. إلاذواق:
يفترض ان تكون التنمية معبرة عن حالة متطورة من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والشعور بالرضا ان تكون السلع والخدمات المنتجة ملبية للاذواق ومعبرة عنها.
٥. التكلفة الاجتماعية:
من الضروري ان يؤخذ في إلاعتبار عند العمل من اجل تحقيق التنمية ان لا تؤدي التنمية إلى احداث اضطراب اجتماعي وإفساد للقيم والمعايير إلاخلاقية والاجتماعية المرغوبة.

مستلزمات التنمية الاقتصادية:

١. تجميع رأس المال ٢.الموارد الطبيعية. ٣.الموارد البشرية. ٤.التكنولوجيا(التقنية).

١. تجميع رأس المال:
هذه العملية تتطلب توفر حجم مناسب من الادخارات الحقيقية التي تستخدم لاغراض الاستثمار بدلا من الاستهلاك.
الحاجة لتكوين رأس المال يجري تقديرها على اساس تقدير معدل نمو السكان وتحديد معدل النمو في الدخل القومي المستهدف وكذلك تقدير نسبة رأس المال إلى الإنتاج.
٢. الموارد الطبيعية:
على الرغم من اهمية الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية إلا ان الدول المتقدمة لديها القدرة على تعويض نقص هذه الموارد مقارنة بالدول النامية.
تستطيع الدول المتقدمة تعويض نقص الموارد الطبيعية بفعل التقدم التكنولوجي الذي يمكنها من تطبيق إلاحلال او المبادلة بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية.
في الدول النامية الوضع مختلف ولا يمكن تطبيق عملية إلاحلال بسبب نقص رأس المال وتأخر التقنية وانخفاض كفاءة العنصر البشري وضعف القدرة على التصدير.

- **لا توجد دول نامية تعاني من نقص في الموارد الطبيعية باستثناء بعض المناطق الصحراوية او القطبية، ولكن معظم الدول النامية لم تكتشف ثرواتها الطبيعية وان تم اكتشافها فهي غير مستغلة وإذا كانت مستغلة فليس الاستغلال الأمثل.**

٣. الموارد البشرية:
الموارد البشرية تلعب دورا هاما في عملية التنمية حيث ان إلانسان غاية التنمية ووسيلتها.
والموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد القابلة للاستخدام في إنتاج السلع او اداء الخدمات.
تعتبر الموارد البشرية عناصر فعالة في عملية التنمية حيث تعمل على تراكم رأس المال وتستغل الموارد الطبيعية وتبني السياسة الاقتصادية وتعمل باتجاه تحقيق التنمية القومية.
ان فشل برامج التنمية يكون بسبب اهمال تنمية الموارد البشرية حيث ان رأس المال والموارد الطبيعية والمعونات إلاجنبية تلعب دورا هاما في النمو الاقتصادي ولكن تنمية الموارد البشرية تفوقها اهمية.

٤. التكنولوجيا(التقنية):
تعرف التكنولوجيا بانها الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير اساليب اداء العمليات الإنتاجية بهدف التوصل إلى اساليب جديدة تكون اجدى للمجتمع.

- **يعتمد النمو الاقتصادي بشكل كبير على معدل التطور التكنولوجي.**

هناك تفاوت واضح في مستويات التطور التكنولوجي بين الدول حيث تستحوذ الدول المتقدمة على معظم التطور حيث تتوفر إلامكانات المتصلة بالعلم والمعرفة والمتمثلة في المعاهد والمؤسسات العملية ومراكز البحث والتطوير التي تضم اجهزة ومعدات وقدرات بشرية تمكنها من تحقيق انجازات تكنولوجية واسعة وبشكل مستمر.

تعتبر الدول المتقدمة هي المصدرة للتكنولوجيا في حين ان الدول النامية هي الدول المستوردة.
هناك الكثير من السلبيات التي ترافق نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية والتي تتمثل في الكلفة المرتفعة التي تتبع استيراد التكنولوجيا من الدول المتقدمة.

استراتيجية التنمية الاقتصادية :

١. دور القطاع الزراعي. ٢.دور القطاع الصناعي . ٣.دور الدولة في عملية التنمية.

١. دور القطاع الزراعي:
يؤدي القطاع الزراعي دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة في اقتصاديات إلاقطار النامية.
مساهمة القطاع الزراعي كبيرة في دعم الناتج القومي.
القطاع الزراعي يستوعب الجزء إلاكبر من المشتغلين في الاقتصاد.
يعتمد على الزراعة معظم السكان بشكل مباشر او غير مباشر.
يبرز دور القطاع الزراعي في عملية التنمية من خلال:
١. توفير التمويل لعملية التنمية الاقتصادية.
٢. توفير إلايدي العاملة اللازمة لعملية التوسع في القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة القطاع الصناعي.
٣. خلق السوق للسلع الصناعية اي خلق الطلب على منتجات القطاع الصناعي لتحفيزه على التوسع والتطور.
٤. توفير الموارد الغذائية للعاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى.
٥. توفير العملات إلاجنبية لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية.
٦. تجهيز الصناعة بالمواد إلاولية الزراعية.
٧. تحقيق الأمن الغذائي.
٨. الزراعة مصدر مهم للتصدير.
٩. معدل النمو الاقتصادي يتحدد بمعدل نمو القطاع الزراعي.

٢.دور القطاع الصناعي :
تحتل الصناعة مركزا متميزا في تحقيق التنمية الاقتصادية.
يعتبر التصنيع محور عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال ما تؤديه الصناعة في هذه العملية :
١. الصناعة تدعم إلاستقلال الاقتصادي وتقلل من اعتماد الدول في سد احتياجاتها من الخارج.
٢. المساهمة في معالجة إلاختلال في الهيكل الاقتصادي الناشئ من اعتماد اقتصاد الدول النامية على انواع محددة من النشاطات.
٣. المساهمة في التشغيل حيث ان القطاع الصناعي يستوعب اعداد كبيرة من العمالة.
٤. المساهمة في توفير احتياجات الأفراد والمجتمع من السلع الاستهلاكية.
٥. التأثير في ميزان المدفوعات للتقليل من العجز في هذا الميزان او لتوفير قدر اكبر من العملات إلاجنبية.
٦. يسهم التصنيع في استخدام الموارد المحلية بشكل اكبر.
٧. القطاع الصناعي له ارتباط قوي ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى وهذا يظهر بشكل واضح في العلاقة المتبادلة بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي.
٨. القطاع الصناعي من ابرز القطاعات الاقتصادية التي تستخدم احدث المنجزات العلمية والتقنية .
٩. يسهم التصنيع في تطوير قدرات ومهارات العاملين.
١٠. التصنيع يسهم في تحقيق درجة كبيرة من الإستقرار الاقتصادي.
١١. التصنيع يسهم في نقل الاقتصاد من حالة التخلف إلى حالة التقدم .

٣. دور الدولة في عملية التنمية:
تلعب الدولة دورا متميزا في احداث عملية التنمية الاقتصادية إلا ان هذا الدور يختلف في مداه وفي طبيعته من دولة إلى أخرى حسب طبيعة نظامها الاقتصادي ودرجة تطورها.
دور الدول إلاشتراكية في عملية التنمية الاقتصادية يفوق دور الدول الرأسمالية.
■ **الدول الرأسمالية زادت من تدخلها في النشاطات الاقتصادية لاسباب عديدة ابرزها :**
١. تكرر إلازمات الاقتصادية لفترات طويلة دون ان تستطيع قوى السوق معالجتها.
٢. بروز مجإلات تكنولوجية تتطلب قدرا كبيرا من الموارد وإلامكانات.
٣. التطور الكبير الواسع في بعض جوانب الصناعة العسكرية.

٤. امتلاك الدولة لقطاع واسع من المشروعات.

عقبات التنمية الاقتصادية:

١. الحلقات المفرغة. ٢.السوق. ٣.نقص الادخار. ٤.العقبات الأخرى.

عقبات التنمية الاقتصادية:

تعترض عملية التنمية في الدول النامية العديد من العقبات التي تتداخل فيما بينها وتعوق عملية التنمية.

١. الحلقات المفرغة:

- الحلقة المفرغة عبارة عن عقبات ذات علاقات متبادلة على شكل دائرة تواجه الدول النامية وتجعلها في حالة تخلف.
- تواجه الدول النامية حلقة مفرغة رئيسية يطلق عليها الحلقة المفرغة للفقر.
- تشير هذه الحلقة إلى ان الدول النامية تعاني عقبات عديدة تعترض عملية التنمية فيها.
- يلاحظ ان الدول النامية تواجه العديد من الحلقات المفرغة الرئيسية منها الحلقة المفرغة في التعليم والحلقة المفرغة في المستوى الصحي وغيرها.
- ينبغي على مخططي السياسة الاقتصادية كسر اهم العقبات في الحلقات المفرغة من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

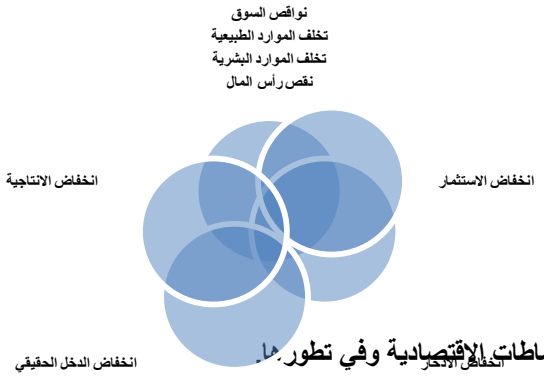

٢. السوق:

ان سياسة الاقتصاد الحر تعتمد على الية السوق في القيام بالنشاطات الإقتصادية وفي تطورها.

ان جمود عناصر الإنتاج وتحجر الإسعار وعدم مرونتها والجهل باحوال السوق وقلة التخصص تؤدي إلى عدم الإستخدام الكفؤ للموارد الاقتصادية المتاحة.

ان من ابرز نواقص السوق في الدول النامية هو ضيق السوق التي تعترض عملية التوسع والتطور الاقتصادي وتعمل كعقبة في وجه تحقيق التنمية.

حجم السوق أي سعة السوق او ضيقه يتأثر بعوامل عديدة من اهمها:

١. مستوى الدخل الحقيقي للفرد.
٢. حجم السكان.
٣. درجة الإكتفاء الذاتي.
٤. كفاية طرق ووسائل النقل والمواصلات وكلفة ذلك.
٥. الإجراءات التي تؤثر على السوق.

٣. نقص الادخار:

هناك مفهومين للادخار او ما يطلق عليه بالفائض الاقتصادي:

١. الفائض الاقتصادي الفعلي الذي يمثله الفرق بين الإنتاج الفعلي للمجتمع واستهلاكه الفعلي وهذا يتطابق مع الادخار الجاري.
٢. الفائض الاقتصادي الاحتمالي وهو الفرق بين الناتج الذي يمكن إنتاجه في ظروف طبيعية وتقنية معينة بالاعتماد على الموارد الإنتاجية التي يمكن استخدامها وبين ما يعد استهلاكا ضروريا حيث ان مفهوم الفائض الاحتمالي غير محدد بشكل او باخر.

من اهم العوامل التي تؤثر في تحديد حجم الادخار:

١. نمط توزيع الدخل، حيث يلاحظ في الدول النامية انخفاض الادخار وعدم كفاءة توزيع الدخل فنجد ان الإغنياء اكثر غنى والفقراء اشد فقرا مقارنة بالدول المتقدمة .
٢. نمط الاستهلاك حيث نجد ان الإنفاق الاستهلاكي اكبر من الإنفاق في الاستثمار حيث نجد ان الطبقة الرأسمالية في الدول النامية ذات اتجاه استهلاكي وليست ذات اتجاه إنتاجي.

٤.العقبات الأخرى:

هناك عقبات عديدة تعترض عملية التنمية ومن ابرز هذه العقبات:

١. العوامل الاجتماعية مثل خصائص السكان المتمثلة في ارتفاع نسبة صغار السن وانخفاض نسبة من هم في سن العمل إلامر الذي يزيد نسبة المستهلكين مقارنة بالمنتجين من افراد المجتمع وكذلك انتشار إلامية وانخفاض مستويات التعليم .
٢. الكفاءة إلادارية حيث نلاحظ انخفاض مستوى وكفاءة القدرات إلادارية والتنظيمية سواء على مستوى المشروعات الخاصة او المشروعات الحكومية والمؤسسات الخدمية.
٣. الظروف الدولية والمتمثلة في اعتماد الدول النامية على الدول المتقدمة في تحقيق التنمية اما برأس المال او باستخدام التقنية او باستيراد إلادوات.

سياسات التنمية الاقتصادية:

اولا سياسة الاستثمار: ١.سياسة النمو المتوازن. ٢.سياسة النمو غير المتوازن.
ثانيا سياسة الادخار.
ثالثا السياسة المالية.
رابعا السياسة النقدية.
خامسا السياسة السعرية.
سادسا السياسة التجارية : ١.في المدى القصير. ٢.في المدى الطويل

السكان والتنمية الاقتصادية

- **هل التحكم في النمو السكاني شرطا ضروريا لعملية التنمية:**

الفكر الرأسمالي: التحكم ضروري للخروج من دائرة الفقر الخبيثة
وجهة النظر إلاشتراكية: الفقر يرجع إلى الاستغلال الاقتصادي من جانب الدول المتقدمة.
المؤتمر العالمي للسكان ١٩٧٤ وضع خطة عمل لبرامج تنظيم إلاسرة، باعتبار السكان هم الخطر إلاكبر الذي يهدد التنمية.
المؤتمر العالمي للسكان ١٩٨٤ خرجت الولايات المتحدة بخطة عمل:

١. أن المناخ الاقتصادي الحر هو الحل السحري للتنمية والتحكم في الخصوبة.
٢. ان النمو السكاني ليس بالضرورة امرا سيئا.

- **اذن هناك ٣ وجهات نظر:**

١. النمو السكاني يساعد التنمية ٢.النمو السكاني ليس له علاقة بالتنمية ٣.النمو السكاني عاملا مقيدا للتنمية

- **ما هي التنمية الاقتصادية**

الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي المصحوبة بتغير هيكلي في الاقتصاد.
شروط التنمية الاقتصادية
حدوث نمو في الدخل الحقيقي المتوسط للفرد من الدخل القومي

- **التحسن في مستوى الرفاهية للسكان من خلال:**

زيادة قدرة الناس على الاستهلاك.
تحسن فرص التعليم والتوظف.
تحسن مستويات الصحة والتغذية.
تحسن فرص السكن والخدمات العامة المقدمة مثل الماء والطاقة والنقل ووسائل الترفيه.
زيادة في خدمات الأمن والبوليس..الخ.
الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية
النمو الاقتصادي هو مجرد الزيادة الكلية في ثروة المجتمع بغض النظر عن اجمالي عدد السكان
التنمية الاقتصادية، ليست مجرد الزيادة، ولكن يصاحب تلك الزيادة تحول جوهري في رفاهية الفقراء.

قياس التنمية الاقتصادية

يعد متوسط نصيب الفرد من الناتج هو اهم مقاييس التنمية.
هذا المقياس قد يخفي فروقا هائلة فيما يتعلق بتوزيع الدخل، عدم العدالة.
إلا ان هناك من يرى ان تركز الثروة ضرورة في المراحل إلاولى للتنمية، Kuznets يرى أن عدم العدالة في توزيع الدخل هو الصفة الغالبة للمراحل إلاولى للتنمية، حيث تكون هناك حاجة للتكوين الرأسمالي، ثم يلي ذلك احداث قدر من العدالة في التوزيع.

- **العلاقة بين السكان والتنمية: الجانب إلاحصائي**

وتقاس من خلال علاقة إلارتباط من الناحية إلاحصائية بين التنمية والنمو السكاني. ويتم ذلك من خلال قياس العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الدخل والنمو السكاني. ويلاحظ من قياس هذه العلاقة ان الدول التي يكون فيها مستوى متوسط الدخل منخفضا تكون فيها معدلات النمو السكاني مرتفعة، والعكس.

يمكن ملاحظة ذلك من الشكل التالي، على سبيل المثال نجد ان إلاردن دولة ينخفض فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل وترتفع بها معدلات نمو السكان اعلى من المتوسط العالمي. كذلك نجد سويسرا دولة يرتفع فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج، ويقل فيها معدل النمو السكاني عن المعدل العالمي.
من ناحية أخرى نجد أعدادا اقل من الدول معدل النمو السكاني فيها مرتفعا، بينما يرتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج فيها (قطر وباقي الدول العربية المصدرة للنفط)، ودول أخرى ينخفض فيها معدل النمو السكاني، وكذلك متوسط نصيب الفرد من الدخل (المجر وباقي الدول الإشتراكية سابقا).

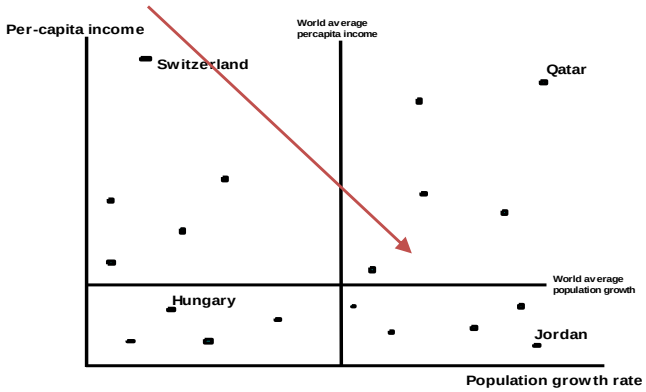

- **الجانب إلايديولوجي**

القوميون Nationalists

- **النمو السكاني يشجع على التنمية**
- **المزيد من السكان سوف يؤدي إلى المزيد من الإنتاجية والقوة الاقتصادية.**
- **تتوافق مع وجهة النظر إلامريكية ترى ان النمو السكاني يؤدي إلى زيادة الطلب ومن ثم تشجيع الاقتصاد.**

الماركسيون

- **عدم العدالة ترجع إلى عدم وجود جهود تنموية اصلا.**
- **إلاعتقاد الخاطئ بأن السكان يشكلون مشكلة.**
- **ليس هناك علاقة سببية بين النمو السكاني والتنمية**
- **الفقر والجوع والمرض هو نتيجة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة**

المالثاسيون الجدد

- **السيطرة على النمو السكاني شرط لتحقيق أي مكاسب تنموية**
- **ثمار التنمية تزول إذا لم تتم السيطرة على النمو السكاني**

أولا: هل النمو السكاني عامل مشجع على التنمية
كولن كلارك يرى:
على المدى الطويل يؤدي النمو السكاني إلى تشجيع التنمية.
الثورة الصناعية والزيادة في الإنتاج الزراعي كانت مصاحبة لنمو سكاني كبير
في الدول الزراعية النمو السكاني هو العامل المحفز على استغلال إلارض غير المزروعة، وتطوير المحاصيل واساليب الري..الخ.
العالم مازال امامه امكانات هائلة للزراعة لم تستغل بعد
في الدول الصناعية إلاثار المفيدة للاسواق واضحة
هيرشمان يسير في نفس الخط ويرى:
الزيادة في السكان تؤدي إلى تخفيض مستويات المعيشة إلا إذا كان هناك اهتماما من قبل السكان بتحسين مستويات معيشتهم.
الناس دائما ترفض تخفيض مستويات المعيشة الخاصة بها.
إلانشطة التي تقوم بها تلك المجتمعات تؤدي إلى زيادة قدرات المجتمع، باستغلال فرص النمو الاقتصادي المتاحة.

جوليان سيمون
النمو السكاني هو المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي
ادعت ان الموارد محدودة بالقدرة على اختراعها
القدرة على إلاختراع تتزايد مع تزايد اعداد العقول (السكان)

الإختراعات تسير خطوة بخطوة مع النمو السكاني (استبدال الخشب بالفحم، والفحم بالنفط، ويمكن استبدال النفط بأشكال أخرى من الطاقة إذا استطعنا تحقيق ذلك).

- **ثانيا: هل النمو السكاني لا علاقة له بالتنمية الاقتصادية:**

الماركسية: أن مشاكل السكان سوف تنتهي حينما تحل المشاكل الأخرى في المجتمع وأن التنمية الاقتصادية تتم في المجتمع الإشتراكي.
لكل مجتمع في كل فترة تاريخية معينة قانونه السكاني الخاص به.
التنمية الاقتصادية ترتبط بالهيكل السياسي والاقتصادي للمجتمع ولا ترتبط على الإطلاق بالنمو السكاني في هذا المجتمع.
نمو السكان أو عدم نموه مسألة ترتبط بطبيعة التنظيم الاجتماعي في المجتمع. في المجتمعات الرأسمالية قد تشجع الحكومات على النمو السكاني لكي تظل الإجور عند مستوى منخفض. وأن المجتمع منظم على أساس استغلال العمال من خلال السماح للرأسماليين بأن يحصلوا على أرباحا مرتفعة ويحرمون العمال من دخولهم الحقيقية.
في المجتمعات الإشتراكية لن يحدث هذا التشجيع، فكل شخص يولد يتوافر له حد الكفاف الخاص به.
قادة الدول المختلفة: ادعى قادة الدول المتخلفة أن النظام الاقتصادي في العالم يدار بنفس الطريقة التي وصفها ماركس. فالدول المتقدمة تقوم بشراء المواد الخام من الدول النامية بسعر زهيد وتقوم ببيع السلع المصنعة بأسعار مرتفعة مما يضع الدول النامية دائما في موقف الدول المدينة والغير مستقلة اقتصاديا.
لو أن القوة الاقتصادية للدول المتقدمة انخفضت والقوة الاقتصادية للدول النامية ارتفعت فان التنمية الاقتصادية في دولهم كفيلة بحل مشكلات الفقر والجوع التي يعتقد أنها نتيجة للنمو السكاني، وتنتهي بذلك مشاكل النمو السكاني لان النمو السكاني من وجهه النظر هذه ليس مشكلة.
بلوم وفري مان: الدراسات التطبيقية أثبتت أن العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي علاقة ضعيفة. على سبيل المثال قام بلوم وفري مان بتجميع بيانات عن الدول النامية في الفترة من ١٩٦٥-١٩٨٤، وتوصلا إلى نتيجة مؤيدة لوجهه النظر القائلة بضعف العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية.
وأنه بالرغم من ارتفاع معدلات النمو السكاني في هذه الدول فان أسواق العمل بها كانت قادرة على استيعاب الزيادة الكبيرة في السكان ومع الزيادة زادت دخول العمال وكذلك إنتاجيتهم.

بريستون: هل يمكن للمجتمع الإستمرار في هذه العملية إلى ما لا نهاية، إن برستون (١٩٨٦) يشير إلى أنه من الممكن استمرار هذه العملية فقط في المناطق التي تتوافر لديها موارد طبيعية كافية.
أن المهم ليس مجرد الزيادة في اعداد السكان، ولكن الزيادة في أعداد السكان ذوي المستوى التعليمي المرتفع ومستوى تدريبي مرتفع والذين يتم مزجهم مع وسائل أفضل للاتصالات والمواصلات.

- **مثال الدول النفطية استطاعت أن ترفع متوسط نصيب الفرد من الناتج وتحتفظ بمعدل نمو سكاني مرتفع ايضا. من ناحية أخرى الدول الفقيرة في الموارد يتأثر نصيب الفرد من الناتج فيها مع أي نمو سكاني مثل بنجلاديش.**

ثالثا: هل النمو الاقتصادي عاملا مقيدا للتنمية الاقتصادية
المالثاسيون الجدد. النمو السكاني يعد عائقا للتنمية
بغض النظر عن المسبب المبدئي للنمو فان هذا النمو لن ينعكس في شكل تنمية إلا إذا تم التحكم في النمو السكاني.
الزيادة في السكان تعني أعباءا اضافية في صورة توفير غذاء وكساء ومأوى ونفقات تعليم...الخ. إذا لم يتزايد الناتج القومي لمواجهة هذه الإعباء فان مستويات المعيشة لن تتحسن.
حالة عملية: فيما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ زاد الدخل القومي الإجمالي في المكسيك بـ ٩٠% في الوقت الذي تزايد فيه السكان بمقدار الثلث تقريبا. وقد بلغت الزيادة في نصيب الفرد من الدخل بـ ٢٨%. أى أن النمو السكاني استهلك ٦٩% من الزيادة التي حدثت في الدخل القومي.
خلال نفس الفترة زاد الدخل القومي في الولايات المتحدة فقط بـ ٢٧% بينما ١١% فقط من الزيادة تم استهلاكها من خلال النمو السكاني ومن ثم زاد متوسط نصيب الفرد من الدخل في الولايات المتحدة بـ ٢٤%، وهي نسبة تقارب النسبة التي زاد بها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في المكسيك بالرغم من أن النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة بلغ ثلث معدل النمو في المكسيك في ذات الفترة.
الجانب الإكبر من النمو في الدخل القومي في المكسيك كان نتيجة الزيادة في الدخل الناتج من النفط واقتراض المكسيك بضمان دخل النفط. عندما انخفضت أسعار النفط عام ١٩٨٢ تأثر الاقتصاد بصورة جوهرية، في ذات الوقت استمر النمو السكاني في الزيادة لدرجة أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عام ١٩٨٨ كان أقل من متوسط نصيب الفرد من الدخل عام ١٩٨٠.
لو كان النمو السكاني بطيئا في المكسيك لتمت عملية التنمية الاقتصادية بصورة أكثر سهولة، ومن ثم يستنتج المالثاسيون الجدد أن النمو السكاني يعد عاملا مقيدا للتنمية الاقتصادية. وإن التقدم المادي في هذه الدول سوف يتدهور إذا أستمر النمط الحالي للنمو السكاني، كذلك فان الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية سوف تتسع.

- **التنمية الاقتصادية كمصدر للتغير السكاني:**

رأينا التنمية الاقتصادية أدت إلى انخفاض في الوفيات ثم إلى انخفاض في الخصوبة في الدول الصناعية، بمعنى آخر فان التنمية الاقتصادية تؤدي إلى ارتفاع مبدئي في الزيادة السكانية ثم تأخذ معدلات النمو السكاني في الإنخفاض فيما بعد.
قام كول وهوفر بتلخيص هذه العلاقة، حيث لاحظا أن التنمية الاقتصادية أدت إلى انخفاض معدلات الوفيات في الدول المتقدمة.
ان التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة أدت إلى انخفاض الوفيات في باقي دول العالم.
انخفاض الوفيات شجع على انخفاض المواليد في تلك الدول.
أي أن التنمية الاقتصادية التي تؤدي إلى تخفيض معدلات الوفيات، هي نفسها التي تشجع إلازواج على تخفيض معدلات المواليد.

- **أثر ارتفاع معدلات النمو السكاني على التنمية الاقتصادية.**

المالثاسيون الجدد يرون أن النمو السكاني يحدث تأثيرا على كمية الموارد التي يتم استهلاكها في العالم.
النمو السكاني في أى مكان في العالم يهدد نوعية الحياة التي نحياها، كما يجهض عمليات تحسين مستويات المعيشة التي تحاول الدول تحقيقها في ظل نمو سكاني مرتفع. ومن الناحية الواقعية هناك ٣ جوانب مختلفة للتغير السكاني، هي معدل نمو السكان، وحجم السكان، والهيكل العمري للسكان.

أثر ارتفاع معدل النمو السكاني
نقطة البدء في التنمية هي الإنفاق الرأسمالي لكي ينمو أي اقتصاد لا بد من نمو الإنفاق الرأسمالي

- **الإنفاق الرأسمالي ليس على الإلات والبنى التحتية، ولكن ايضا لتكوين رأس مال بشري، مثل الإنفاق على التعليم والتدريب والصحة... الخ.**
- **الإنفاق على المعرفة وتراكم المعرفة**

- **يرى ليبنشتاين أنه إذا زاد النمو السكاني بمعدلات تقترب من معدلات الاستثمار فان الاقتصاد سوف ينحصر في الدائرة المالثاسية للفقر، وأن النمو الاقتصادي في هذه الحالة سوف يكون قادرا فقط على اطعام الإفواه الجديدة من السكان، ولكنه لن يكون قادرا على إنتشال الاقتصاد من حالة الفقر. اذن لا بد وان يكون معدل الاستثمار اكبر من معدل نمو السكان.**
- **في عالمنا الحالي الذي يتميز بارتفاع معدلات النمو السكاني نجد أن الفقر منتشر بصورة واضحة بالشكل الذي يحول دون قدرة الدول المتخلفة على ادخار إلاموال اللازمة لدفع الاستثمار إلى المستويات الكفيلة بدفع الاقتصاد نحو النمو الاقتصادي السريع.**
- **هذا الوضع يستدعى ضرورة اعتماد اقتصاديات الدول النامية على الإقتراض من مدخرات الدول المتقدمة.**
- **الإعتماد على مدخرات الدول المتقدمة يسهم في خلق مشكلة عالمية للمديونية الخارجية تعصف بقدرات تلك الدول على النمو على المدى الطويل.**
- **الخلاصة: ارتفاع معدلات النمو السكاني يجهض جهود التنمية.**

أثر حجم السكان على التنمية
كلما زاد النمو السكاني بشكل أكبر كلما قلت القدرة على تجميع الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية.
بأى قدر تتأثر قدرة المجتمع على تجميع الموارد نتيجة للنمو السكاني، إلاجابة على هذا السؤال تكمن في مفهوم الحجم الأمثل للسكان. ان محاولة تحديد الحجم الأمثل للسكان تجعلنا نسأل ما هو حجم السكان الذي بعده تبدأ مستويات المعيشة في إلانخفاض.
من المعلوم أن هناك ما يسمى باقتصاديات الحجم أيضا في السكان، بمعنى أن انخفاض عدد السكان ربما لا يساعد على النمو الاقتصادي، بل على العكس يؤدي إلى تأخير التنمية الاقتصادية مثله في ذلك مثل الحجم إلاكبر من اللازم من السكان.
قد يكون العالم اليوم في وضع أفضل بحجم سكاني مقداره ٦ مليارات عن حجم سكاني مقداره مليارا واحدا، أي ان حجم السكان المرتفع قد يكون أكثر فائدة من الناحية الاقتصادية، حيث يتم استغلال الموارد بصورة أكثر كفاءة،
أو قد ينمو حجم السكان بالشكل الذي يستنزف موارد العالم، وحينما يصل الحجم السكاني إلى هذه النقطة فاننا نقول أن الحجم السكاني قد تعدى الطاقة القوتية.
ولكن الطاقة القوتية سوف تختلف حسب مستوى المعيشة الذي سوف نختاره لسكان العالم، فكلما أنخفض هذا المستوى كلما زاد عدد السكان الذين يمكن تحملهم، اما إذا ارتفع مستوى المعيشة المرغوب فيه فاننا نتجاوز في هذه الحالة الطاقة القوتية ونبدأ في استنزاف الموارد، ومن ثم نقلل من الطاقة القوتية في إلاجل الطويل.
الشكل التالي يوضح الحجم الأمثل للسكان في ظل مستويين مختلفين للمعيشة.
كلما انخفض المستوى المستهدف للمعيشة، كلما ازدادت قدرة الطاقة القوتية على استيعاب قدر اكبر من السكان، على عكس الحال إذا ما استهدف المجتمع مستوى مرتفعا للمعيشة.
حاولت دراسة نادي روما إلاجابة عن السؤال الخاص بحجم السكان الذي يمكن إلارض من تعظيم المستوى الاقتصادي والاجتماعي لقاطنيها وتوصلت إلى نتيجة خطيرة مؤداها أن حجم السكان في العالم كبير جدا، وأن السكان يستهلكون موارد العالم بمعدلات مرتفعة بالشكل الذي سيجعل موارد العالم تستنزف تماما عام ٢١٠٠، حيث سينهار الاقتصاد العالمي وينخفض حجم السكان في العالم بصورة هائلة
ولكن الصورة الواقعية تختلف بشكل واضح عن نتائج نادي روما.

أثر مستوى المعيشة على الحجم الأمثل للسكان

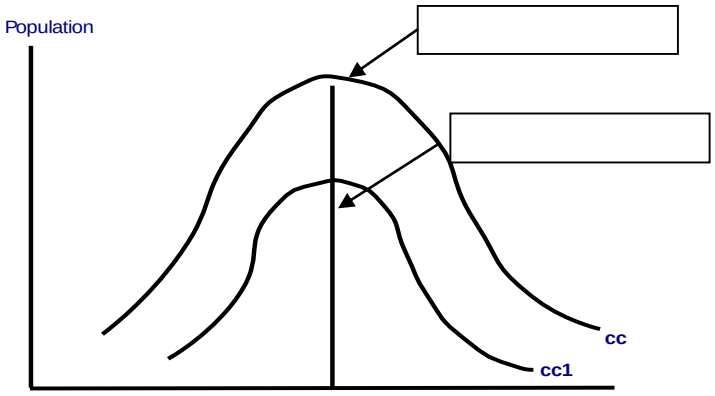

أثر الهيكل العمري على التنمية الاقتصادية

لارتفاع نمو السكان نتيجتان مهمتان، إلاولى على معدل إلاعالة، والثانية هي أنه سوف يضع ضغوطا حادة على الاقتصاد لتوليد المدخرات للقيام بالاستثمارات اللازمة للصناعة ولكي يتم توفير الوظائف لهؤلاء الجدد في سوف العمل.

أ ـ معدل إلاعالة

إرتفاع نمو السكان سوف يؤدي إلى جعل نسبة العمال إلى المعالين صغيرا، وهو ما يعني أنه في حالة نمو السكان بمعدلات مرتفعة فانه على كل عامل أن يقوم بإنتاج عددا أكبر من السلع فقط لمجرد الحفاظ على مستوى المعيشة لكل فرد من أفراد المجتمع. من ناحية أخرى سنجد أن معظم المجتمعات تعتمد ولو بصورة جزئية على المدخرات المحلية لتولية الاستثمارات الرأسمالية اللازمة لتوسيع الاقتصاد.

حينما يكون هيكل السكان هو هيكل صغار السن فإن ذلك يعني أن جانبا كبيرا من الدخل سوف يوجه إلى الإنفاق على المعالين لتوفير الضروريات لهم بدلا من ادخار هذه إلاموال.

ب- الدخول إلى قوة العمل

في المجتمعات التي ترتفع فيها معدلات النمو السكاني سنجد أن أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل سوف يتزايد كل عام حينما يبلغ السكان في المجموعات العمرية المختلفة سن العمل، ولكي تحدث التنمية الاقتصادية فلابد وأن يكون عدد الوظائف الجديدة على إلاقل مساويا لعدد السكان الذين يبحثون عنها.

وعملية خلق الوظائف ترتبط بالطبع بالنمو الاقتصادي والذي يعتمد على الاستثمار، وحينما يكون الهيكل العمري صغيرا يصبح من الصعب توليد القدر اللازم من الاستثمارات.

وحينما تنمو قوة العمل بمعدلات منخفضة فان الداخلين الجدد لسوق العمل سوف يشغلون الوظائف التي خلت بوفاة شاغليها أو احالتهم إلى التقاعد، أما إذا كان معدل نمو قوة العمل كبيرا فإن نسبة الذين يبحثون عن العمل إلى تاركي الوظائف سوف تكون كبيرة.

" الواجبات "

الواجب الاول

السؤال ١ : صافى الدخل القومى باستخدام طريقة الدخل، يساوى

a. الاجور والمرتبات + الارباح والفوائد+ الايجارات +دخول اصحاب الاعمال الصغيرة (بمعنى عوائد الموارد الاقتصادية و دخول اصحاب الاعمال الصغيرة).
b. قيمة مجموع السلع النهائية والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية غالبا عام.
c. الاجور والمرتبات + الايجارات + الانفاق الاستهلاكى + الانفاق الاستثمارى.
d. كل ما سبق.

السؤال ٢ : أى الاشياء التالية تدخل ضمن بنود حساب الناتج القومى(أو الناتج المحلى) بطريقة الانفاق:

a. الانفاق الاستهلاكى +الانفاق الاستثمارى C+ I
b. الانفاق الحكومى G
c. صافى التجارة الخارجية (الصادرات- الواردات) Net X(Export- Import)
d. كل ما ذكر

السؤال ٣ : الفرق بين صافى الناتج المحلى وإجمالى الناتج المحلى هو :-

a. إهتلاك رأس المال.
b. الضرائب غير المباشرة وغير المباشرة.
c. جزء من التمويل الاجنبى.
d. كل ماسبق ذكرة.

طريقة الحل : صافي الناتج المحلي = اجمالي الناتج المحلي – اهتلاك راس المال

السؤال ٤ : القيمة المضافة عبارة عن :-

a. قيمة السلع النهائية ناقصاً قيمة المواد الأولية والوسيطة التى استخدمت لانتاج السلع النهائية .
القيمة المضافة = قيمة الانتاج - مستلزمات الانتاج
b. قيمة إجمالى الناتج القومى قبل التأثر بارتفاع المستوى العام للأسعار.
c. الزيادة فى قيمة الناتج القومى نتيجة لإرتفاع المستوى العام للأسعار.
d. لا شيىء مماذكر.

السؤال ٥ : إذا افترضنا أن الارقام القياسية للأسعار زادت وأن إجمالى الناتج المحلى القومى النقدى (مقيم باسعار السوق) لم يتغير فإننا نستطيع القول بأن :-

a. إجمالى الناتج القومى الحقيقى Real G D P ينخفض.
b. إجمالى الناتج القومى الحقيقى Real G D P يزداد.
c. إجمالى الناتج القومى الحقيقى Real G D P لا يتغير.
d. لا نستطيع الحكم لان المعلومات المتاحة غير كافية للحكم أو غير صحيحة.

الواجب الثاني

السؤال ١ : يعرف الناتج المحلى الاجمالي gdp بأنه :

a. **مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً في سنة معينة.**
b. **مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية والوسيطة المنتجة محلياً في سنة معينة.**
c. **مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً وخارجياً في سنة معينة.**
d. **لاتوجد اجابة صحيحة.**

السؤال ٢ : الناتج القومي الاجمالي السعودي في أي سنة هو مجموع قيم السلع والخدمات النهائية

a. **المنتجة محلياً وخارجياً بواسطة المواطنين السعوديين.**
b. **المنتجة خارجيا بواسطة المواطنين السعوديين.**
c. **المنتجة محلياً بواسطة المواطنين السعوديين وغير المواطنين.**
d. **لا توجد اجابة صحيحة**

السؤال ٣ : إذا علمت أن الناتج القومي الإجمالي لدولة ما يساوي ٩٥٠ مليون دولار وأن الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدولة يساوي ٨١٠ مليون دولار فإن قيمة (١٤٠ مليون دولار) لهذه الدولة تمثل:

a. **صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج والتى تعنى اضافة عوائد عوامل الانتاج الوطنية التى تعمل خارج البلاد وطرح عائد عوامل الانتاج الاجنبية التى تعمل داخل البلاد.**
b. **المدفوعات التحويلية**
c. **حجم الضرائب المباشرة**
d. **لا توجد اجابة صحيحة.**

السؤال ٤ : إذا علمت ان الرقم القياسي لأسعار المستهلك يساوي ٨٥ في السنة الحالية لكان ذلك دليلا على:

a. **انخفاض الأسعار بنسبة ٨٥% عن مستواها في سنة الأساس.**
b. **ارتفاع الأسعار بنسبة ١٥% عن مستواها في سنة الأساس.**
c. **انخفاض الأسعار بنسبة ١٥% عن مستواها في سنة الأساس.**
d. **لا توجد اجابة صحيحة.**

السؤال ٥ : إذا كان الميل الحدي للاستهلاك يساوي ٠,٧٥، وكانت الزيادة المستهدفة في الناتج المحلي الإجمالي هي (٣٠٠٠) مليون ريال، فإن الزيادة المتوقعة في الاستهلاك هي

a. **٢١٠٠ مليون ريال**
b. **٢٧٠٠ مليون ريال**
c. **٤٠٠٠ مليون ريال**
d. **٢٢٥٠ مليون ريال**

طريقة الحل : الطريقة جدا بسيطة اولا نبحث دائما وابدا في كل المسائل الرياضية اقتصاد ، احصاء ، مالية ، ماث عن المعطيات
وهنا المعطيات : حاجتين فقط الناتج المحلي = ٣٠٠٠ مليون ريال والميل الحدي للاستهلاك = ٠،٧٥
والمطلوب : هو الزيادة المتوقعة في الاستهلاك وبكل بساطو نضرب القيمتين ببعض حتى نحصل على الزيادة المتوقعة في الاستهلاك ٣٠٠٠ * ٠,٧٥ = ٢٢٥٠ مليون ريال

الواجب الثالث

السؤال ١ : يعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما ومن ثم فإن من شروطة:-

a. **أن يكون الارتفاع في أسعار معظم السلع والخدمات وليس كلها وهذا هو الذي تعنيه كلمة المستوى العام للأسعار وأن يكون ارتفاع الأسعار طفيف وواضح في الغالب أقل من ٥ % وأن يستمر لفترة زمنية قصيرة.**

b. أن يكون الارتفاع في أسعار كافة السلع والخدمات وليس بعضها وهذا هو الذي تعنيه كلمة المستوى العام للأسعار و أن يكون ارتفاع الأسعار ملموس وواضح في الغالب أكثر من ٥% وأن يستمر لفترة زمنية طويلة .

c. الاجابتان صحيحتان

d. الاجابتان خاطئتان

السؤال ٢ : نفترض وجود مجتمع بسيط ينتج ثلاث أصناف من السلع فقط بحيث كانت أسعار تلك السلع في العامين ٢٠١٣ – ٢٠١٤ موضحة في الجدول التالي

السلع	الأسعار بالريال عام 2013	الأسعار بالريال عام 2014
المواد الغذائية	0.4	0.8
الملابس	2.0	2.5
الخدمات	1.5	2.1

فيكون الرقم القياسي التجميعي البسيط للأسعار ومعدل التضخم لهذا المجتمع على الترتيب في عام ٢٠١٤ مقارنتا بعام ٢٠١٣.

a. 138.5، 38.5%

b. 122.8، 33.8%

c. 149.9،49.9%

d. لا توجد إجابة صحيحة.

طريقة الحل : مكون من فقرتين أ) الرقم القياسي = $\frac{\text{مجموع الاسعار في السنه الحاليه}}{\text{مجموع الاسعار في سنة الاساس}} * ١٠٠$

$$= \frac{2.1+2.5+0.8}{1.5+2+0.4} * 100$$

$$\frac{5.4}{3.9} * 100 = 138.5$$

ب)معدل التضخم = الرقم القياسي – ١٠٠

= 100 - 138.5

= 38.5%

السؤال ٣ : نفترض وجود مجتمع بسيط ينتج ثلاث أصناف من السلع فقط بحيث كانت أسعار تلك السلع في العامين ٢٠١٣ – ٢٠١٤ موضحة في الجدول التالي

السلع	الأسعار بالريال عام 2013	الأسعار بالريال عام 2014
المواد الغذائية	0.4	0.8
الملابس	2.0	2.5
الخدمات	1.5	2.1

السؤال ٤ : وبفرض أن السلع الثلاثة موزونة في المجتمع بأهمية نسبية بنحو ٤٥، ٣٠، ٢٠ للمواد الغذائية والملابسوالخدمات على الترتيب ، فيكون الرقم القياسي التجميعي المرجح أو الموزون للأسعار ومعدل التضخملهذا المجتمع على الترتيب في عام ٢٠١٤ مقارنتا بعام ٢٠١٣.

a. 122.8، 33.8%
b. 141.6، 41.6%
c. 149.9، 49.9%
d. لا توجد اجابة صحيحة

طريقة الحل : الرقم القياسي المرجح = $\frac{\text{الرقم القياسي العام لسنة المقارنه}}{\text{الرقم القياسي العام الاساس}} * ١٠٠$

$= \frac{163.5}{115.5} * 100 = 141.6$

معدل التضخم = ١٤١,٦ – ١٠٠ = ٤١,٦%

السؤال ٤ : يعرف مضاعف الميزانية المتوازنة بانة اذا تغير الانفاق الحكومى زيادة أو نقص بمقدار يساوى مقدار الضريبة زيادة أو نقص فان الدخل سوف يتغير بالمقدار نفسة مضروبا فى مضاعف الميزانية المتوازنة والذى يقدر بـ

a. ١
b. ٤
c. ٨
d. لا توجد اجابة صحيحة

السؤال ٥ : تؤدى المحاكاة والتقليد فى الاستهلاك الى :-

a. زيادة الاستهلاك
b. زيادة الدخل
c. ترشيد وتخفيض الاستهلاك
d. كل ماسبق.

الواجب الرابع

السؤال ١

من أهم وظائف البنوك المركزية (مؤسسة النقد العربى السعودى بالمملكة العربية السعودية)

١- إصدار وطباعة العملة الوطنية للدولة.

٢- الرقابة على البنوك التجارية وإدارة أموال الدولة وتقديم الارشادات الحكومية (بنك الحكومة)

٣- تنفيذ السياسات النقدية والمالية والحفاظ على الجهاز المصرفى.

٤- كل ماسبق اجابته صحيحة.

السؤال ٢

بافتراض ان شخصاً اودع وديعة ١٠٠٠ ريال سعودى فى احد البنوك التجارية، فان حجم التغير فى عرض النقود (إجمالى الودائع المشتقة) اذا علمت ان الاحتياطى القانونى او الالزامى نسبتة ٢٠% يكون-:

5000ريال باعتبار ان مضاعف الوديعة قيمته ٥

4000باعتبار ان مضاعف الوديعة ٤

3000باعتبار ان مضاعف الوديعة قيمته ٣

لا توجد اجابة صحيحة.

الحل : نقسم الـ ١٠٠٠ على نسبة الاحتياط المعطاة ونضربها بـ ١٠٠

١٠٠٠ ÷ ٢٠% = ٥٠٠٠ لاعتبار ان مضاعف الوديعة ٥

- **لان نسبة الاحتياط للودائع تتراوح بين ٥-٢٠% من حجم الودائع الكلية للبنك**

السؤال ٣

ان أوجه الاختلاف بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

a.
يقوم البنك الإسلامي بالاستثمار المباشر لموارده المالية كإنشاء المشروعات أو المشاركة مع آخرين في مشروعات استثمارية، بينما يقوم البنك التقليدي باستثمار موارده بشكل رئيسي في إعطاء القروض مقابل فائدة كما يقوم البنك الإسلامي باستثمار الودائع الادخارية أو الزمنية والتي يعود ربحها أو خسارتها على المودع، بينما في البنك التقليدي يقوم البنك برد أصل الوديعة للمودعين بالإضافة إلى فائدة محددة سلفا. اجابه خاطئه

b.
الأصل في العلاقة بين البنك الإسلامي وعملائه هي علاقة مشاركة أو مرابحة، بينما العلاقة بين البنك التقليدي وعملائه علاقة دائن ومدين.

c.
يستطيع البنك الإسلامي تملك الأصول والمنقولات لتسيير أعماله الاستثمارية، بينما يمنع ذلك عن البنوك التقليدية خوفا من تجميد أموالها.

d.
<u>كل ماسبق عبارات صحيحة.</u>

السؤال ٤

ضمن نظريات الاستهلاك :

نظريتى الدخل المطلق والنسبى اجابه خاطئه

ظرية الدخل الدائم

نظرية دورة الحياة

<u>كل ماسبق</u>

السؤال ٥

مقياس النقود الموسعM3 يشمل على -:

1) M2بالاضافة الى أشباه النقود والتى تشمل على الودائع لفترات زمنية طويلة وودائع امقيمين بالعملات الاجنبية والودائع لدى مؤسسات تمويلية غير بنكية.

2)M1بالاضافة الودائع الادخارية قصيرة ومتوسطة الاجل واشباه النقود سالفة الذكر فى أ

٣) عبارة عن النقد المتداول خارج البنوك والودائع تحت الطلب بالاضافة الىM2 واشباه النقود. اجابه خاطئه

كل العبارات السابقة صحيحة.

" الاختبار الفصلي "

السؤال ١ : إذا علمت أن الناتج المحلي الإجمالي ٢٨٢٨ مليون دولار وأن عوائد عناصر الانتاج الوطنية التي تعمل خارج البلاد والمتدفقة داخل الدولة ٢٠٠ مليون دولار ، وأن عوائد عناصر الانتاج الاجنبية التي تعمل داخل البلاد والمتدفقة لخارج الدولة ٢٢٨ مليون دولار فان قيمة الناتج القومي الإجمالي تكون .....مليون دولار

a. ٢٨٠٠
b. ٣٤٢٠
c. ٥٦٧٢
d. لا توجد اجابة صحيحة

طريقة الحل : الناتج القومي = الناتج المحلي + صافي دخل عناصر الانتاج في الخارج .

= ٢٨٢٨ + (٢٠٠ – ٢٢٨)
= ٢٨٢٨ + (- ٢٨)
= ٢٨٢٨ – ٢٨
= ٢٨٠٠

السؤال ٢ : الإنفاق الكلي يشمل الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في إنفاق القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد" المتمثلة في القطاع العائلي (قطاع المستهلكين) ، قطاع رجال الأعمال (القطاع الإنتاجي)، القطاع الحكومي ، قطاع التجارة الخارجي.
صواب - خطأ

السؤال ٣ : الميل الحدي للواردات عبارة عن...

a. **التغير في الواردات Δm مقسوما على التغير في الدخلΔy**
b. **التغير في الواردات Δm مقسوما على التغير فى الصادرات**
c. **التغير في الواردات Δm مقسوما على صافى التتجارة الخارجية.**
d. **التغير في الواردات Δm مقسوما على معدل الفائدة البنكى.**

طريقة الحل :الميل الحدي للواردات = $\frac{\Delta m}{\Delta y}$

السؤال ٤ : إذا علم أن:

$$C = 100 + 0.75(y - t)$$
$$i = 200$$
$$g = 100$$
$$t = 100$$

m=25+0.15 y
x=100
فان مستوى الدخل التوازنى يكون :

a. ٣٤٥٠
b. ١٠٠٠
c. ١٢٥٠
d. ٣٤٢٠

طريقة الحل :

المعطيات : $a = 100 , b = 0.75 , m_0 = 25 , m_1 = 0.15$

الحل : نعوض قيم المعطيات بمعادلة توازن الدخل في القطاع الخارجي ادناه

$$Y = \frac{1}{(1-b+m1)}(a – bT_0 + I_0 + G_0 + (X_0 – M_0))$$

$$= \frac{1}{(1-0.75+0.15)}(100 – (0.75*100) +200 +100 + (100-25))$$

$$= \frac{1}{0.4} (100 – (75) +200 +100 + (75))$$

$$= \frac{1}{0.4} (100 –75 +200 +100 + 75)$$

$$= \frac{1}{0.4}(400) = \frac{400}{0.4} = 1000$$

السؤال ٥ : حاصل جمع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يكون اكبر من الصفر واقل من الواحد الصحيح.
صواب –خطأ

طريقة الحل : حاصل جمع الميل الحدي للاستهلاك و الميل الحدي للادخار يساوي الواحد الصحيح .

السؤال ٦ : الدخل المحلى يعبر عنه بالقيمة السوقية لجميع السلع النهائية والخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة".
صواب -خطأ

السؤال ٧ : النظام الاشتراكي (الاقتصاد المخطط) Socialist System (planned economy) من سماته وخصائصه سيادة الملكية العامة لعناصر الإنتاج ، سيادة دور الدولة وجهاز التخطيط في اتخاذ القرارات الاقتصادية مثل الإنتاج والتوظيف والتوزيع ، سيادة مبدأ المصلحة العامة .
صواب - خطأ

السؤل ٨ : في مجتمع معين، إذا كانت قيمة ناتج القمح ٢٠ مليون ريال وقيمة ناتج الدقيق ٢٥ مليون ريال وقيمة إنتاج المخابز ٤٥ مليون ريال ، فإن القيمة المضافة للسلعة (الخبز) في قطاع المخابز تساوي .... مليون ريال:

a. ٤٥
b. ١٥
c. ٣٠
d. ٧٥

طريقة الحل : ناخذها قاعدة ان القيمة المضافه هي قيمة السلعه النهائية وهو قيمة انتاج الخبز ٤٥ .

السؤال ٩ : في مجتمع معين، إذا كانت قيمة ناتج القطن ٢٠٠ مليون ريال وقيمة ناتج نسيج القماش ٢٥٠ مليون ريال وقيمة إنتاج الثوب ٤٥٠ مليون ريال فإن القيمة المضافة تساوي .... مليون ريال:

a. ٣٠٠
b. ٤٥٠
c. ٢٨٠
d. ٥٤٠

طريقة الحل : ناخذها قاعدة ان القيمة المضافه هي قيمة السلعه النهائية وهو قيمة انتاج الثوب ٤٥٠ .

السؤال ١٠ : احسب أثر تغير الاستثمار بقيمة ٢٠٠ مليون دولار على الدخل، إذا علم أن الميل الحدي للاستهلاك ٠,٨ .

a. ٢٠٠٠
b. ١٠٠٠
c. ٣٠٠٠

طريقة الحل :

$$\Delta y = \Delta I \left(\frac{1}{1-b}\right)$$
$$= 200 \left(\frac{1}{1-0.8}\right)$$
$$= 200 * 5$$
$$= 1000$$

السؤال ١١ : يتكون الإنفاق الكلي من:

a. إنفاق استهلاكي
b. إنفاق استثمارى
c. إنفاق حكومى
d. كل ما سبق.

السؤال ١٢ : النظام الرأسمالي (اقتصاد السوق) (Capitalist System (market economy) من سماته وخصائصه أنه نظام اقتصادي يحمل في طياته سيادة الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج، سيادة آلية السوق في تحديد الإنتاج والأسعار.

صواب- خطأ

السؤال ١٣ : التغير الذي قد يطرأ على الناتج المحلي الحقيقي من سنة إلى أخرى(زيادة أو نقصان) قد ينتج عن التغير في الكميات المنتجة، أو في الأسعار، أو في كليهما معاً.

صواب - خطأ

السؤال ١٤ : إذا كان الميل الحدي للاستهلاك ٠,٧٥ ن فان الميل الحدي للادخار يساوي

a. ٠,٢٥
b. ٠,٤٥
c. ٠,٥٥
d. لا توجد اجابة صحيحة.

طريقة الحل : نعرف ان الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار = ١
∴ ٠,٧٥ + الميل الحدي للادخار = ١
الميل الحدي للادخار = ١ – ٠,٧٥ = ٠,٢٥

السؤال ١٥ : الفرق بين صافى الناتج المحلى وإجمالي الناتج المحلى هو:-

a. اهتلاك رأس المال.
b. الضرائب غير المباشرة وغير المباشرة
c. جزء من التمويل الأجنبي.
d. كل ما سبق ذكرة

طريقة الحل :فعلا اهتلاك راس المال ليش لان عندنا قانون يقول
اجمالي الناتج المحلي – اهتلاك راس المال = صافي الناتج المحلي

السؤال ١٦ : إذا علمت أن الدخل ٣٠٠٠ وأن دالة الاستهلاك c = 100 + 0,75y فإن قيمة الادخار هي:

a. ٨٥٠
b. ٦٥٠
c. ٣٤٠

طريقة الحل :

$$S = - a + (1-b)y$$
$$= - 100 + (1-0.75)\ 3000$$
$$= -100 + 750$$
$$= 650$$

السؤال ١٧ : إذا علمت ان الرقم القياسي لأسعار المستهلك يساوي ٨٥ في السنة الحالية لكان ذلك دليلا على:

a. **انخفاض الأسعار بنسبة ١٥% عن مستواها في سنة الأساس.**
b. **ارتفاع الأسعار بنسبة ١٥% عن مستواها في سنة الأساس**
c. **انخفاض الأسعار بنسبة ٨٥% عن مستواها في سنة الأساس.**
d. **ارتفاع الأسعار بنسبة ٨٥% عن مستواها في سنة الأساس.**

السؤال ١٨ : فى اقتصاد مكون من قطاعين إذا ترتب على زيادة الاستثمار بمقدار ٤٠ مليون ريال زيادة في الدخل قدرها ٢٠٠ مليون ريال فان الميل الحدي للاستهلاك يساوي :

a. ٠,٨
b. ٠،٧٥
c. ٠,٨٥
d. ٠,٧

طريقة الحل : المعطيات : زيادة الاستثمار بمقدار ٤٠ مليون ، زيادة في الدخل بمقدار ٢٠٠ مليون
المطلوب : الميل الحدي للاستهلاك ونعرف ان الميل الحدي للاستهلاك ممن ايجادة بطريقتين
أ) اذا كان لدينا الميل الحدي للادخار ونطرحه من العدد ١ وهنا غير معطى بالسؤال
ب) نقسم التيغير في الاستهلاك من التغير بالدخل وهنا غير معطى بالسؤال
لايوجد الا زيادة في الاستثمار اي التغير بالاستثمار ومن نظرية الحقن = التسرب اي ان الاستثمار = الادخار
اذا يمكنا ان نجد الميل الحدي للادخار بقسمة التغيربالاستثمار على التغييربالدخل ٤٠/٢٠٠ =٠,٢
الان نستطيع بسهولة ايجاد الميل الحدي للاستهلاك ١-٠،٢ = ٠،٨

السؤال ١٩ : يظهر منحنى العرض الكلي في الاجل الطويل:

a. **كخط مستقيم عمودي على المحور السيني**
b. **كمنحني موجب الميل**
c. **كخط مستقيم موازي للمحور السيني**
d. **لا توجد اجابة صحيحة**

السؤال ٢٠ : اذا كانت قيمة الاستهلاك الخاص ٢٠٠ مليون دولار، وكان الادخار الخاص ٨٠ مليون دولار، وكانت الضرائب المباشرة ٣٠ مليون دولار والضرائب غير المباشرة ٢٠ مليون دولار، فان الدخل الشخصي هو :

a. ٣١٠
b. ٣٠٠
c. ٢٨٠
d. **لا توجد اجابة صحيحة.**

طريقة الحل : من المعطيات بالسؤال مطلوب الدخل الشخصي والدخل = الاستهلاك + الادخار

فالاستهلاك = ٢٠٠ مليون والادخار = ٨ مليون يصبح الدخل ٢٨٠ مليون ولكن هناك ضرائب مباشرة

مثل الرسوم والضرائب الحكومية لابد من دفعها اي اننا ندفعها من دخلنا مثل رسوم الكهرباء تدفع تاتي بالفاتورة بقيمة ٢٠ ريال تدفع مع قيمة الاستهلاك وتدفع من اين ؟ من الراتب اي من الدخل الشهري ، اذا تضاف الضرائب المباشرة ايضا على الاستهلاك والدخل ٢٨٠ ناتج الاستهلاك والادخار + ٣٠ = ٣١٠

السؤال ٢١ : الفرق بين الراتب الشهري وما أمتلكه من عقارات هو :

a. **الراتب يمثل تدفق بينما العقارات تمثل رصيد.**
b. **الراتب يمثل رصيد بينما العقارات تمثل تدفق**
c. **كلاهما يمثل رصيد**
d. **كلاهما يمثل تدفق**

السؤال ٢٢ : إذا كان الدخل الشخصي يساوي ١١٢٥ والأرباح الغير موزعة تساوي ٩٠ ومدفوعات الضمان الاجتماعي والاعانات للأفراد تساوي ١٣٥ ، والضرائب على أرباح الشركات تساوي ٣٠ واقساط معاشات التقاعد تساوى ٤٠ فإن صافي الدخل المحلي يساوي :

a. ٢٠٩٠
b. ١١٤٠
c. **١١٥٠**
d. ٣٢٠٠

طريقة الحل :

الدخل الشخصي = صافي الدخل المحلي –معاشات التقاعد – ارباح غير موزعه – ضرائب ارباح + مدفوعات الضمان الاجتماعي .

١١٢٥ = صافي الدخل المحلي – ٤٠ – ٩٠ – ٣٠ + ١٣٥

١١٢٥ = صافي الدخل – ٢٥

∴ صافي الدخل = ١١٢٥ + ٢٥

= ١١٥٠

السؤال ٢٣ : يعرف الميل المتوسط للاستهلاك بأنه :

a. **الاستهلاك مقسوما" على الدخل**
b. **التغير في الاستهلاك مقسوما" على التغير في الدخل .**
c. **الدخل مقسوما" على الاستهلاك .**
d. **لا توجد اجابة صحيحة.**

السؤال ٢٤ : إذا علمت أن الناتج القومي الإجمالي لدولة ما يساوي ٩٥٠ مليون دولار وأن الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدولة يساوي ٨١٠ مليون دولار فإن قيمة (١٤٠ مليون دولار) لهذه الدولة تمثل:

a. **صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج**
b. **المدفوعات التحويلية**
c. **إهلاك رأس المال الثابت**
d. **الضرائب المباشرة**

طريقة الحل : الناتج القومي الاجمالي = الناتج المحلي الاجمالي + صافي الدخل

السؤال ٢٥ : يكون الناتج المحلي الإجمالي أكبر من الناتج القومي الإجمالي عندما تكون عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية في القطر أكبر من عوائد عناصر الإنتاج للقطر في الخارج.

صواب – خطأ

السؤال ٢٦ : عند نقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع خط الدخل، فإن:

a. **الاستهلاك = الادخار.**
b. **الادخار يساوى صفراً**
c. **الاستهلاك اكبر من الدخل**
d. **لا توجد اجابة صحيحة**

السؤال ٢٧ : إذا كان الاستهلاك التلقائي يساوي ١٠٠ والميل الحدي للاستهلاك هو ٠,٧٥، فان دالة الادخار هي :

a. **S = 100 – 0.75 y**
b. **s = -100 + 0.25 y**
c. **s = -100 + 0.75 y**

d. s = +100 - 0.25 y

طريقة الحل : قانون ثابت عندنا نمشي عليه يقول

$$S = - a + (1-b)\ y$$
$$S = - 100 + (1-0.75)\ y$$
$$S = - 100 + 0.25\ y$$

السؤال ٢٨ :اذا علمت ان دالة الادخار هي s= -80 + 0.15y فستكون دالة الاستهلاك في المقابل هي:

a. c=80-0.85y
b. c=80+0.85y
c. c=80+0.95y
d. c=90+0.85y

طريقة الحل :

$$c = a + (1-b)\ y$$
$$= 80 + (1-0.15)\ y$$
$$= 80 + 0.85\ y$$

السؤال ٢٩ : إذا علمت أن الدخل ٣٠٠٠ وأن دالة الاستهلاك c = 100 + 0,75y فإن قيمة الاستهلاك هي:

a. ٢٣٥٠
b. ٣٠٠٠
c. ٣١٠٠
d. لا توجد اجابة صحيحة.

طريقة الحل : بس نعوض في قيمة الدخل

$$C = 100 + 0.75\ y$$
$$= 100 + (0.75*3000)$$
$$= 100 + 2250$$
$$= 2350$$

السؤال ٣٠ : احسب أثر انخفاض الضرائب بقيمة ٣٠٠ مليون دولار على الدخل، إذا علم أن الميل الحدي للادخار ٠,٢٠ .

a. ١٢٥٠-
b. ١٢٠٠-
c. ٣٤٥٠-
d. لا توجد اجابة صحيحة.

طريقة الحل :

$$\Delta y = \frac{-b}{1-b}\Delta T$$
$$= \frac{-0.8}{1-0.8}\ 300$$
$$= \frac{-0.8}{0.2}\ 300$$
$$= - 4 * 300$$
$$= - 1200$$

السؤال ٣١ : الثروة Wealth هى تدفق نقدي يتسبب في حدوث قوة شرائية لدى الفرد، فهو تغيير خلال فتره زمنية كالدخل الشهري أو السنوي.

صواب - خطأ

السؤال ٣٢ : بافتراض أن الدولة خططت لزيادة كل من الانفاق الحكومي والضرائب بقيمة ١٠٠ مليون دولار ، وكان الميل الحدي للاستهلاك ٠,٨ فان الأثرالصافى لزيادة كل من الانفاق الحكومى والضرائب على الدخل يكون

a. ١٠٠ مليون دولار
b. ١٠٠٠ مليون دولار
c. ١١٠ مليون دولار
d. ٢٠٠ مليون دولار

طريقة الحل : اثر زيادة الانفاق الحكومي على الدخل

$$\Delta y = \frac{1}{1-b}\Delta G$$

$$= \frac{1}{1-0.8}100 = 5 * 100 = 500$$

اثر الضرائب على الدخل

$$\Delta y = \frac{-b}{1-b}\Delta T$$

$$= \frac{-0.8}{1-0.8}100 = -4 * 100 = -400$$

∴ الاثر الصافي لكل من زيادة الانفاق الحكومي و الضرائب على الدخل =

500 – 400 = 100

السؤال ٣٣ : عند المقارنة بين الناتج المحلي الاجمالي في سنوات مختلفة، فانه يجب الاعتماد على:
a. الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة
b. الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية
c. الدخل الشخصي
d. الناتج المحلي الإجمالي – ضرائب مباشرة

السؤال ٣٤ : يعرف الناتج المحلى الاجمالي GDP بأنه :
a. مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً في سنة معينة.
b. مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية والوسيطة المنتجة محلياً في سنة معينة.
c. مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً في سنة معينة.
d. مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً وخارجياً في سنة معينة.

السؤال ٣٥ : اذا كان مضاعف الاستثمار يساوي ٤ فان زيادة الاستثمار بمقدار ٤٠ مليون ريال تؤدي الى زيادة مستوى الدخل التوازني بمقدار :
a. ٤٠
b. ١٦٠
c. ١٢٠
d. لا توجد اجابة صحيحة.

طريقة الحل : عندنا تعريف (المضاعف) وينص على : التغير في الدخل الناجم عن التغير في النفقات (للاستهلاك و الاستثمار)

المضاعف = $\frac{\text{التغير في الدخل}}{\text{التغير في النفقات}}$

$\frac{\text{التغير في الدخل}}{40} = 4$ ..> التغير في الدخل = 4 * 40 = 160

السؤال ٣٦ : احسب أثر زيادة الانفاق الحكومي بقيمة ٥٠٠ مليون دولار على الدخل، إذا علمت أن الميل الحدي للادخار ٠,٢٥ .
a. ٢٠٠٠
b. ٣٤٠٠
c. ٤٣٠٠
d. لا توجد اجابة صحيحة

طريقة الحل :

$$\Delta y = \frac{1}{1-b}\Delta G$$

$$= \frac{1}{0.25} * 500 = 2000$$

السؤال ٣٧ : في مجتمع معين، إذا كانت قيمة ناتج القمح ٢٠ مليون ريال وقيمة ناتج الدقيق ٢٥ مليون ريال وقيمة إنتاج المخابز ٤٥ مليون ريال فإن القيمة المضافة لقطاع المخابز تساوي .... مليون ريال:

a. ١٥
b. ٢٠
c. ١٠
d. ٢٥

طريقة الحل : القيمة المضافه = قيمة الانتاج – قيمة السلع الوسيطيه
= ٤٥ – ٢٥ = ٢٠

السؤال ٣٨ : الدخل Income يعبر عنه برصيد في لحظة معينة ويمثل رصيدا من السلع المادية وغير المادية في لحظة معينة، مثل العقارات والاموال التي يمتلكها شخص ما في لحظة زمنية معينة.
صواب - خطا

السؤال ٣٩ : الناتج القومي الاجمالي السعودي في أي سنة هو مجموع قيم السلع والخدمات النهائية

a. المنتجة محلياً وخارجياً بواسطة المواطنين السعوديين.
b. المنتجة محلياً وخارجياً بواسطة المواطنين السعوديين.
c. المنتجة محلياً بواسطة المواطنين السعوديين وغير المواطنين
d. المنتجة محلياً بواسطة غير المواطنين.

السؤال ٤٠ : يعرف الناتج المحلي GDP بأنه مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة محلية في سنة معينة .
صواب - خطأ

طريقة الحل : مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً في سنة معينة.

السؤال ٤١ : مجموع دخول عناصر الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية تمثل:

a. صافي الدخل المحلي.
b. صافي الناتج المحلي.
c. صافى الدخل الشخصى.
d. لا توجد اجابة صحيحة.

السؤال ٤٢ : اذا كان الميل الحدي للاستهلاك يساوي ٠,٧٥، وكانت الزيادة المستهدفة في الناتج المحلي الإجمالي هي (٣٠٠٠) مليون ريال، فإن الزيادة المتوقعة في الاستهلاك هي

a. ٤٠٠٠
b. ٢٧٠٠
c. ٣٢٠٠
d. لاتوجد اجابة صحيحة

طريقة الحل :

$$\frac{3000}{0.75} = 4000$$

السؤال ٤٣ : إذا علمت أن الدخل القومي النقدي للمملكة العربية السعودية بالأسعار الجارية أى أسعار السوق عام ١٤٣٠ هـ قدر بنحو ٢٣٠ مليار ريال سعودي باعتبارها سنة الأساس ، كما قدر بنحو ٥٠٠ مليار ريال سعودى عام ١٤٣٥ هـ والتى قدر فيها المستوى العام للأسعار (الرقم القياسي العام للأسعار) بنحو ١٢٥ مقارنتاً بسنة الأساس،فإن الدخل القومي الحقيقي لعامي ١٤٣٠،١٤٣٥ هـ على الترتيب سوف يكون :-

a. ٢٣٠ ،٤٠٠
b. ٣٢٠ ،٥٠٠

c. ٢٣٠ ،٧٣٠
d. لا توجد اجابة صحيحة.

طريقة الحل : الدخل الحقيقي = $\frac{\text{الدخل النقدي}}{\text{الرقم القياسي للاسعار}} * ١٠٠$

الدخل الحقيقي القومي لـ ١٤٣٠ = $\frac{230}{125} * ١٠٠ = ١٨٤$
الدخل الحقيقي القومي لـ ١٤٣٥ = $\frac{500}{125} * ١٠٠ = ٤٠٠$
يعني تكون الاجابه .. ١٨٤ ، ٤٠٠

السؤال ٤٤ : الرصيد Stock هو عبارة عن كمية ثابتة في لحظة زمنية معينة. مثل المخزون السلعي، رصيد العقارات والاموال، .....)
صواب - خطاء

السؤال ٤٥ : الدخل المحلى يعبر عن مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة".
صواب – خطأ

السؤال ٤٦ : يعتمد الإنفاق الاستهلاكي على:
a. معدل الفائدة الحقيقي
b. الدخل المتاح
c. الدخل المتوقع في المستقبل
d. كل ماسبق

السؤال ٤٧ : إذا بلغ الميل الحدي للادخار ٠,٢٠ فإن مضاعف الاستثمار في حالة قطاعين هو:
a. ٥
b. ٢,٥
c. ٠,٨٠
d. لاتوجد اجابة صحيحة

طريقة الحل : مضاعف الاستثمار = $\frac{1}{1-b}$
نعرف ان 1- b هو الميل الحدي ونعوض فيه على طول
$\frac{1}{0.20} = 5$

السؤال ٤٨ : إذا علمت أن:
C = 200 +0.75 y
i = 400
فان مستوى الدخل التوازنى يكون
a. ٢٩٠٠
b. ٢٣٠٠
c. ٢٤٠٠
d. ٢٦٠٠

طريقة الحل :

a = 200 , b = 0.75
$Y = \frac{1}{1-b}(a + I)$

$$= \frac{1}{1-0.75}(200 + 400)$$
$$= \frac{1}{1-0.75}(600)$$
$$= 4 * 600 = 2400$$

السؤال ٤٩ : الطلب الكلي Aggregate Demand هو "إجمالي الإنفاق المخطط لكافة المشترين في اقتصاد معين". أما العرض الكلي Aggregate Supply فهو "مجموعة السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة"، ويتحقق التوازن Equilibrium في الاقتصاد بتساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي، فإذا ما حدث وزاد الطلب عن العرض عند مستوى التوظف الكامل أدى ذلك إلى .....

a. **حدوث تضخم Inflation.**
b. **فائض إنتاجي من انتاج السلع والخدمات مما يشجع الصادرات.**
c. **ظهور ما يعرف بالركود Depression .**
d. **لا توجد اجابة صحيحة.**

السؤال ٥٠ : اذا كانت قيمة السلعة النهائية هي ٣٠٠ ريال وقيمة مستلزمات الانتاج لهذه السلعة هي ٢٣٠ ريال ، فان القيمة المضافة في هذه الحالة هي :

٧٠

طريقة الحل : القيمة المضافه = قيمة الانتاج – قيمة السلع الوسيطيه
= ٣٠٠ – ٢٣٠ = ٧٠

السؤال ٥١ : يتم استخدام القيمة السوقية في احتساب الناتج المحلي الاجمالي لتجاوز مشكلة عدم تجانس وحدات قياس السلع والخدمات المنتجة

صواب - خطأ

السؤال ٥٢ : في نموذج التدفق الدائري للدخل والإنفاق، يتدفق:

a. **الدخل من قطاع الأعمال إلى قطاع المستهلكين**
b. **الإنفاق من قطاع الأعمال إلى قطاع المستهلكين**
c. **الدخل من قطاع المستهلكين إلى قطاع الأعمال**
d. **الموارد من قطاع الأعمال إلى قطاع المستهلكين**

السؤال ٥٣ : إذا ارتفع الدخل من ١٠٠ إلى ٢٠٠ و ارتفع الاستهلاك من ٨٠ إلى ١٥٠ فإن الميل الحدي للاستهلاك يساوي:

٠,٧

طريقة الحل : الميل الحدي للاستهلاك = $\frac{\text{التغير في لاستهلاك}}{\text{التغير في الدخل}}$
$$= \frac{150-80}{200-100} = \frac{7}{10} = 0.7$$

السؤال ٥٤ : إذا كان الميل الحدي للاستهلاك يساوي ٠,٧٥، وكانت الزيادة المستهدفة في الناتج المحلي الإجمالي هي (٣٠٠٠) مليون ريال، فإن الزيادة المتوقعة في الادخار هي

a. **٦٥٠ مليون دولار**
b. **٤٥٠ مليون دولار**
c. **لاتوجد ايجابه صحيحة**

السؤال ٥٥ : صافى الدخل القومي باستخدام طريقة الدخل، يساوى

a. **الاجور والمرتبات + الارباح والفوائد + الايجارات + دخول اصحاب الاعمال الصغيرة (بمعنى عوائد الموارد الاقتصادية و دخول اصحاب الاعمال الصغيرة.**
b. **قيمة مجموع السلع النهائية والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية غالبا عام.**
c. **الاجور والمرتبات + الايجارات + الانفاق الاستهلاكي + الانفاق الاستثماري.**
d. **لا توجد اجابة صحيحة.**

السؤال ٥٦ : احسب أثر زيادة الضرائب بقيمة ٣٠٠ مليون دولار على الدخل، إذا علم أن الميل الحدي للاستهلاك ٠,٧٥

a. **-٩٠٠**
b. **-٤٥٦٠**
c. **٢٣٤**
d. **لا توجد اجابة صحيحة**

طريقة الحل :

$$\Delta y = \frac{-b}{1-b}\Delta T$$

$$= \frac{-0.75}{1-0.75} * 300$$

$$= -900$$

السؤال ٥٧ : إذا بلغ الميل المتوسط للاستهلاك ٠,٧ ن فان الميل الحدي للادخار هو :

a. **٠,٣**
b. **٠,٢**
c. **٢,٩**
d. **لايمكن معرفته لعدم اكتمال البيانات.**

طريقة الحل : نعم لم تكتمل النتائج لانه جايب لنا الميل المتوسط مع الميل الحدي .. ننتبه لـ هذه النقطه ..~

السؤال ٥٨ : في مجتمع معين، إذا كانت قيمة ناتج القطن ٢٠٠ مليون ريال وقيمة ناتج نسيج القماش ٢٥٠ مليون ريال وقيمة إنتاج الثوب ٤٥٠ مليون ريال فإن القيمة المضافة تساوي .... مليون ريال:

a. **٤٨٠**
b. **٣٣٠**
c. **٢٠٠**
d. **لا توجد إجابة صحيحة.**

طريقة الحل : القيمه المضافه دائما وابدا تساوي قيمة الانتاج النهائي اللي هنا في السؤال = ٤٥٠

".. شرح معادلات الاقتصاد بطريقة مبسطة .. "

لـ اهلاوي ملكي

اللهم لاسهل الا ماجعلته سهلا وأنت تجعل الحزن ان شئت سهلا
اللهم علمنا ماينفعنا وانفعنا بما علمتنا وزدنا علما

بسم الله وعلى بركة الله نبدأ ، أخواني واخواتي الطلبة ، يعتبر منهج الاقتصاد الكلي من المناهج العلمية الممتعة شريطًا أن نفهم أبجديات الاقتصاد الكلي ، فمثلاً عندما كنا في الصف الاول الابتدائي لم يكن باستطاعتنا أن نقرأ الكلمات دون أن نعرف الأحرف الأبجدية للغة وهذا هو بيت القصيد في الاقتصاد الكلي لذا وجب علينا أن نعرف ونحفظ أبجدياته الأولى ونتركز فيما يلي من رموز:

الإنفاق الإستهلاكي أو الاستهلاك = C
الإنفاق الإستثماري = I
الإنفاق الحكومي = G
الصادرات = X
الواردات = M
الناتج المحلي الإجمالي = GDP
الناتج القومي الإجمالي = GNP
الدخل = Y

الإدخارS =

هذه الرموز تعتبر اللبنة الأولى والركيزة الأساسية لفهم الاقتصاد الكلي لذا وجب حفظها عن ظهر قلب
وبإذن الله سنتمكن من شرح الاقتصاد الكلي في عدة صفحات قليلة لاتتجاوز اصابع اليدين
وهذا الشرح يشمل المعادلات على وجه الخصوص ولا يشمل التعريفات لأن التعريفات لاتحتاج إلى شرح بقدر ماتحتاج إلى حفظ

الدخل والاستهلاك والادخار هم ثلاث عناصر مهمة للغاية يلازمنا في أغلب المعادلات إن لم تكن في جميعها
الدخل كما تعرفون هو مبلغ ثابت أو متغير بشكل دوري مثل الراتب الشهري او دخل شهري كـ محل او بقالة او مؤسسة الخ ..فعندما نتحصل على الدخل يذهب الدخل في الاستهلاك سواء سلع او خدمات كـ شراء مواد غذائية أو ملابس ألخ .. أو خدمات الكهرباء والاتصالات والمستشفيات والطيران ، وهذا هو مفهوم الاستهلاك
اما الادخار فهو الجزء المتبقي من الدخل يتم استثماره في أمور أخرى ومن هنا تأتي معادلة الدخل وهي:
الدخل = Y الاستهلاك + C الادخارS
Y = C + S

الميل المتوسط للاستهلاك APC = ، وهو ناتج قسمة الاستهلاك على الدخل C/Y
الميل المتوسط للادخار APS = ، وهو ناتج قسمة الادخار على الدخل S/Y

الميل الحدي للاستهلاك MPC = ، وهو التغير في الاستهلاك على التغير في الدخل المتاح
الميل الحدي للادخار MPS = ، وهو التغير في الادخار على التغير في الدخل المتاح
الميل الحدي هو الأهم وسوف يرافقنا في أغلب المعادلات

معادلات مهمة للغاية وهي دالة الاستهلاك ودالة الادخار مهمة جدًا جدًا
دالة الاستهلاك وهي : C = a + by
دالة الادخار وهي : S = -a + (1-b)y
ونبدء بدالة الاستهلاك للتعرف على الدالة ورموزها C = a + by وهي كالتالي:
=Cالاستهلاك = a , هو مقدار ثابت او الاستهلاك التلقائي عندما يكون الدخل المتاح = صفر
= bمهمة جدا وهي الميل الحدى للاستهلاك = y , الدخل المتاح

وقبل تعريف دالة الادخار يجب ان نذكر بان الميل المتوسط للاستلاك APC + APS الميل المتوسط للادخار =١
وكذلك ايضا الميل الحدي للاستهلاك MPC + MPS الميل الحدي للادخار =١

تعريف دالة الادخارy(1-b) + a- = S :
= Sالادخار ، = aهو مقدار ثابت او الاستهلاك التلقائي عندما يكون الدخل المتاح = صفر
= bالميل الحدى للاستهلاك) , ١ (b-الميل الحدي للادخار ، = yالدخل المتاح
بمعنى لو كان الميل الحدي للاستهلاك = ٠,٧٠ فإن الميل الحدي للادخار سيكون ٠,٣٠ ومجموعهم يساوي ١
لو أعطانا في السؤال اوجد الميل الحدي للادخار اذا كان الميل الحدي للاستهلاك ، ٠,٨٠ سيكون من البديهي هو ٠,٢٠ حتى يصبح مجموعهم ١ والعكس صحيح في حالة اعطانا الميل الحدي للادخار ويطلب الميل الحدي للاستهلاك

الاقتصاد يتكون من ثلاث قطاعات وهي:
-1القطاع المغلق وهو قطاعان (المستهلك أو العائلي C+ Iالمنتج او الاستثمار (
-2اقتصاد من ٣ قطاعات (المستهلك أو العائلي + C المنتج او الاستثمار+i الانفاق الحكومي(G
-3اقتصاد مفتوح مكون من ٤ قطاعات (المستهلك أو العائلي + C المنتج او الاستثمار+i الانفاق الحكومي + G تجارة خارجية " صادرات X- M واردات("

بعد أن تعرفنا على دالتي الاستهلاك والادخار وقطاعات الاقتصاد نتعرف على مايلي قبل الدخول على المعادلات
الدخل = الانفاق ، Y=C+Iأي أن الدخل يساوي الاستهلاك + الاستثمار وهما الانفاق حسب ماهو مبين في القطاعات اعلاه
الحقن = التسرب ، S=I

بمعنى أن الاستثمار = الادخار ، فالاستثمار هو عامل حقن يزيد في الدخل بينما الادخار هو عامل تسرب ينقص من الدخل

مضاعف الاستثمار هذا حفظه مهم للغاية لأنه يترتب عليه أغلب المسائل القادمة

مضاعف الاستثمار هو:

$$\frac{1}{(1-b)}$$

وهو الدخل y = 1/1-b ، تعتبر b الميل الحدي للاستهلاك ، ولحساب التغير في الدخل الناجم عن التغير في الاستثمار نضرب قيمة الاستثمار في مضاعف الاستثمار حسب المعادلة التالية:

ويحسب التغير في الدخل الناجم عن تغير الاستثمار على النحو التالي:

$$\Delta Y = \Delta I \left(\frac{1}{1-b}\right)$$

مثال : احسب أثر تغير الاستثمار بقيمة ٢٠٠ مليون دولار على الدخل ، اذا علم أن الميل الحدي للاستهلاك = ٠,٨

الحل:

نعوض بقيم المعطى لنا بالسؤال في المعادلة بكل بساطة ويصبح الناتج كالتالي:

$$\Delta Y = \Delta I \left(\frac{1}{1-b}\right) = 200 \left(\frac{1}{1-0.8}\right)$$

$$= 200\ (5) = 1000$$

فيما يلي سوف نقوم بعمل حساب توازن الدخل في كل القطاعات بالترتيب ويجب أن نتذكر جيدًا مكونات كل قطاع ونبدأ بالقطاع المغلق والمكون من الاستهلاك والاستثمار لحساب مستوى الدخل التوازني في هذا القطاع علينا أن نتعرف على المعادلة الخاصة وهي:

معادلة مستوى الدخل التوازني في قطاعين

$$Y = \frac{1}{(1-b)}(a + I_0)$$

نلاحظ أن المعادلة تتركز على مضاعف الاستثمار ضرب a وترمز للاستهلاك التلقائي + الاستثمار ، وهما مكونات القطاع المغلق أي قطاعين.

مثال :

اذا علمت أن C = 200+0.75 Y :

و I = 400

المطلوب :

-(1كم عدد القطاعات الي يتألف منها هذا الاقتصاد ، وماهي ؟
-(2أحسب كلاً من : ١- مستوى الدخل التوازني . ٢- الاستهلاك . ٣- الادخار.
من المعادلة السابقة نقوم بتعويض القيم المعطاة لنا لايجاد الدخل التوازني
اما لمعرفة الاستهلاك فبالسؤال اعطانا دالة الاستهلاك وينقصنا فقط تعويض Y الدخل
الحل:

المعطيات:

$I_0 = 400.$ $b = 0.75.$ $a = 200.$

1- يتألف هذا الاقتصاد من قطاعين وهما: قطاع المستهلكون (القطاع العائلي) وقطاع المنتجون (رجال الأعمال).

2- (أ) الدخل التوازني: انظر المعادلة من 25

نفترض هنا بأن الاستثمار ثابت (تلقائي) ، ولا يتأثر بالدخل. ومن ثم فان مستوى الدخل التوازني يتحدد بالمعادلة التالية :

$$Y = \frac{1}{(1-b)}(a + I_0)$$

$$Y = \frac{1}{(1-0.75)} \quad (200 + 400) = 1/0.25\ (600) = 2400$$

ب- الاستهلاك:

نحصل على الاستهلاك بالتعويض عن الدخل في دالة الاستهلاك كما يلي:

$$C = 200 + 0.75\ (2400) = 2000$$

ج- الادخار:

نحصل على الادخار بطريقتين:

الأولى : $I = S = 400$ أي أن الادخار = 400

الثانية: بالتعويض عن الدخل في دالة الادخار كما يلي:

$$S = -a + (1-b)\ Y = -200\ (1-0.75)\ (2400)$$

$$S = -200 + 0.25\ (2400) = 400$$

التوازن لاقتصاد مكون من ثلاثة قطاعات هم C + I + G
الدخل = الانفاقG + I +C= Y =
الحقن = التسرب
الاستثمار + الانفاق الحكومي = الادخار + الضرائب
وهنا في هذا القطاع دخل علينا الانفاق الحكومي وهو ماتنفقه الدولة من بنية تحتية من مشاريع ومقابلها ماتاخذه الحكومة من رسوم وضرائب I+G = S+T و حرف T يعني الضريبة مشتق من كلمة تاكس بالانجليزي
اذا الاضافة فقط على ماذكر سابقا على القطاع المغلق هو الانفاق الحكومي وضريبته
ونلاحظ بان مضاعف الاستثمار هو نفسه مضاعف الانفاق الحكومي في ٣ قطاعات
كما هو واضح فيمايلي:

$$\frac{1}{(1-b)}$$

يمثل مضاعف الانفاق الحكومي

تمرين على مضاعف الانفاق الحكومي

احسب اثر زيادة الانفاق الحكومي بقيمة ٥٠٠ مليون دولار على الدخل ، اذا علمت ان الميل الحدي للادخار هو ٠،٢٥

الحل :

نلاحظ انه اعطانا الميل الحدي للادخار وكان سابقا يعطينا الميل الحدي للاستلاك b ونضطر لطرحها من العدد ١ في المقام حتى نطلع قيمة الميل الحدي للادخار وفي هذه المسائلة نضع الميل الحدي للادخار كما هو

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b}\Delta G = \frac{1}{0.25}(500) = 4(500) = 2000$$

أي أن زيادة الانفاق الحكومي بمقدار 500 مليون دولار تؤدي الى زيادة في مستوى الدخل التوازني بمقدار 2000 مليون دولار

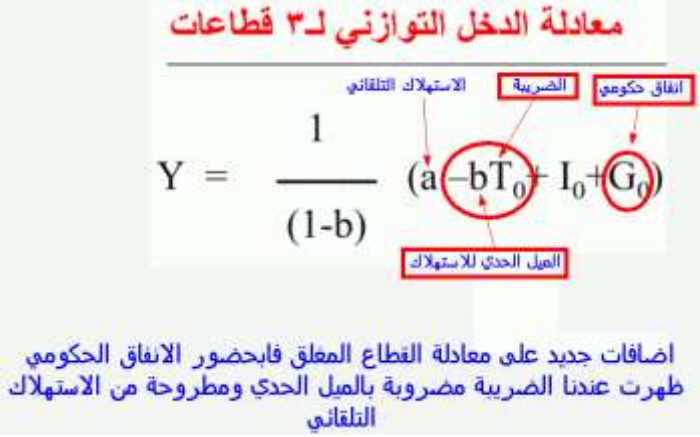

معادلة الدخل التوازني لـ٣ قطاعات

$$Y = \frac{1}{(1-b)}(a - bT_0 + I_0 + G_0)$$

إذا علمت أن:

C = 100 +0.75(Y- T)
I = 200
G=100
T=100

المطلوب:

1- كم عدد القطاعات التي يتألف منها هذا الاقتصاد؟ وما هي؟
2- احسب كل من:
أ- مستوى الدخل التوازني.
ب- الاستهلاك.
ج- الادخار.

تمرين على توازن الدخل:

إذا علمت أن:

$C = 100 + 0.75(Y - T)$
$I = 200$
$G = 100$
$T = 100$

المطلوب:

1- كم عدد القطاعات التى يتألف منها هذا الاقتصاد؟ وما هى؟
2- احسب كل من:
أ- مستوى الدخل التوازنى.
ب- الاستهلاك.
ج- الادخار.

الحل:

المعطيات:

$a = 100.$ $b = 0.75.$
$I_0 = 200.$ $G_0 = 100.$
$T_0 = 100.$

1- يتألف هذا الاقتصاد من ثلاثة قطاعات ، وهى: قطاع المستهلكون (القطاع العائلى) وقطاع المنتجون (رجال الأعمال) والقطاع الحكومى.

2- (أ) مستوى الدخل التوازنى:

$$Y = \frac{1}{(1-b)} (a - bT_0 + I_0 + G_0)$$

$$Y = \frac{1}{(1-0.75)} [100 - 0.75 (100) + 200 + 100]$$

$$= 1/0.25 [100 - 75 + 200 + 100] = 4 * 325 = 1300$$

ب- الاستهلاك:

نحصل على الاستهلاك بالتعويض عن الدخل في دالة الاستهلاك كما يلي:

$$C = 100 + 0.75 (Y-T)$$
$$= 100+0.75(1300-100)=1000$$

ج- الادخار:

نحصل على الادخار بطريقتين:

الأولى : $I + G = S + T$

أي أن:

$$200+100=S+100$$

أي أن الادخار = 200

الثانية: بالتعويض عن الدخل في دالة الادخار التالية:

$$S = - a +(1-b) (Y-T)$$
$$= - 100 (1- 0.75) (1300 -100)$$
$$= - 100 + 0.25 (1300 -100)$$
$$= -100 +0.25(1200) = 200$$

وبكذا شطبنا على الاقتصادين المغلق والاقتصاد من ٣ قطاعات ونلاحظ ان مضاعف الاستثمار او مضاعف الانفاق الحكومي موجود معنا وماعلينا الا اضافة القطاعات ، والان ناخذ اخر القطاعات وهو القطاع المفتوح حيث انفتاحه على العالم الخارجي من حيث تبادل السلع والخدمات من صادرات وواردات وقبل ان نخوض فيه وجب علينا مراعاة التسلسل وربط المواضيع ببعضها بشكل سلس وهذا اخذ مني وقت كبير حتى اهتدي لهالطريقة ليسهل علينا هذا المنهج الجميل ، لذا وجب علينا ان نتعرف على الميل الحدي للواردات وهو نفس طريقة حساب الميل الحدي للاستهلاك والادخار ، وهو التغير في الواردات على التغير في الدخل وفيمايلي مفهوم اعم واشمل:

دالة الواردات:

- تعتمد الواردات على عدة عوامل، أهمها الدخل الوطني، حيث أن زيادة الدخل الوطني من المفترض أن يؤدى إلى زيادة الواردات والعكس صحيح.

مفهوم دالة الواردات:

- هى العلاقة الطردية بين الدخل الوطني كمتغير مستقل والواردات كمتغير تابع، مع ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على الواردات بخلاف الدخل.

دالة الواردات رياضياً:

$$M = m_0 + m_1 Y$$

حيث ان:

M تمثل إجمالى الواردات

m_0 الواردات المستقلة (الثابتة) أي ذلك الجزء من الواردات الذى لا يعتمد على الدخل الوطنى.

m_1 فهى تمثل الميل الحدي للواردات.

$$\text{الميل الحدي للواردات} = \frac{\text{التغير في الواردات } (\Delta M)}{\text{التغير في الدخل } (\Delta Y)}$$

وكل قطاع لابد ان يكون له مضاعف نبني عليه معادلاتنا ففي القطاع المغلق كان مضاعف الاستثمار وفي اقتصاد من ٣ قطاعات كان مضاعف الانفاق الحكومي وهو نفس المعادلة ١ بالبسط وبالمقام ١b -

و هنا في الاقتصاد المفتوح سيكون لنا مضاعف هو مضاعف الاقتصاد المفتوح بما أننا استخرجنا الميل الحدي للواردات فهذا يعني بأنه مهم لنا سوف يكون بجوار الميل الحدي للاستهلاك في مقام المضاعف

اي أنه كلما كبر المقام كلما صغرت القيمة عليه فإن معادلة معدل مضاعف الاقتصاد المفتوح ستكون كالتالي:

المضاعف في اقتصاد مفتوح (تجارة خارجية)

$$\text{مضاعف التجارة الخارجية (اقتصاد مفتوح)} = \frac{1}{(1 - b + m_1)}$$

وهو ذو قيمة أقل بالمقارنة بالمضاعف في اقتصاد مغلق ، بسبب وجود m_1 الميل الحدي للاستيراد في المقام.

وفي حساب مستوى الدخل التوازني لاقتصاد من ٤ قطاعات الاقتصاد المفتوح نلاحظ بأننا سوف ندخل الصادرات X والواردات M على مافعلنا سابقا في اقتصاد من ثلاث قطاعات لانه اقتصاد خارجي

معادلة مستوى الدخل التوازني في قطاع مفتوح

مستوى الدخل التوازنى في حالة 4 قطاعات رياضيا:

$$Y = \frac{1}{(1 - b + m_1)} \quad (a - bT_o + I_0 + G_0 + X_0 - m_0)$$

حيث تمثل X_0 الصادرات (ثابتة)، و m_0 المقدار الثابت في دالة الواردات (الواردات الثابتة). وأن

تمرين :

إذا علم أن:

$C = 100 + 0.75(Y - T)$
$I = 200$
$G = 100$
$T = 100$
$M = 25 + 0.15\ Y$
$X = 100$

المطلوب:

1- كم عدد القطاعات التى يتألف منها هذا الاقتصاد؟ وما هى؟
2- احسب كل من:
أ- مستوى الدخل التوازنى.
ب- الاستهلاك.
ج- الادخار.
د- الواردات.

المعطيات:

$a = 100$
$b = 0.75$
$I_0 = 200$
$G_0 = 100$
$T_0 = 100$
$X_0 = 100$
$m_0 = 25$
$m_1 = 0.15$

الاجابة:

1- يتألف هذا الاقتصاد من أربعة قطاعات ،وهي: قطاع المستهلكون (القطاع العائلى) وقطاع المنتجون (رجال الأعمال) والقطاع الحكومى والقطاع الخارجى.

2- (أ) الدخل التوازنى:

$$Y = \frac{1}{(1 - b + m_1)} (a - bT_o + I_0 + G_0 + X_0 - M_0)$$

$$Y = \frac{1}{(1 - 0.75 + 0.15)} (100 - 0.75\ (100) + 200 + 100 + 100 - 25)$$

$$= 1/0.40\ \ (100 - 75 + 200 + 100 + 75) = 2.5 * 400 = 1000$$

ب- الاستهلاك:

نحصل على الاستهلاك بالتعويض عن الدخل في دالة الاستهلاك كما يلى:

$$C = 100 + 0.75\ (Y - T) = 100 + 0.75(1000 - 100) = 775$$

ج- الادخار:

بالتعويض عن الدخل في دالة الادخار التالية:

$$S = -a + (1 - b)\ (Y - T) = -100 + (1 - 0.75)\ (1000 - 100)$$
$$S = -100 + 0.25\ (1000 - 100) = -100 + 0.25(900) = 125$$

د- الواردات:

للحصول على الواردات نعوض عن الدخل في دالة الواردات، كما يلي:

$$M = 25 + 0.15\ Y$$
$$M = 25 + 0.15(1000) = 175$$

التأكد من الحل:

$$I + G + X = S + T + M$$
$$200 + 100 + 100 = 125 + 100 + 175$$
$$400 = 400$$

مثال لإيجاد الدخل التوازني

اقتصاد يتكون من أربعة قطاعات ومكونات الانفاق تحددت بـ:

1. دالة الاستهلاك $C = 200 + ,8Y$
2. الاستثمار I ويساوي 100 مليون ريال
3. الانفاق الحكومي G ويساوي 200 مليون ريال
4. الواردات وقيمتها 2000 مليون

الصادرات وتساوي 1950 مليون

الحل

الوضع التوازني :

$$Y = AE$$
$$Y = \frac{1}{1-b}\{a + I + G + (X-M)\}$$

إذن

$$Y = \frac{1}{0,2}\{200 + 100 + 200 + (2000-1950)\}$$
$$Y = 2250$$

بهالسرعة والسهولة شطبنا على كل القطاعات ومعادلاتها كاملة ولم يتبقى لنا الا احتساب الضرائب وتفاديا لاي لبس وتشتت المعلومات قررت ان اجعلها مستقلة بعد ان اغطي كافة القطاعات.

والضريبة نوعان : ١- الضريبة الثابتة ٢- الضريبة النسبية

اولاً الضريبة الثابتة : قبل الخوض في موضعها لابد لنا أن نسترجع موضوع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار وهم , MPC MPSوهذا يعني ١ , b-هو نفسه ١ MPC-وناتجهم هو MPS والان نعرج على معادلة مضاعف الضرائب الثابتة:

مضاعف الضرائب الثابتة:

$$\text{مضاعف الضرائب} = \frac{-b}{(1-b)} = \frac{-b}{MPS}$$

تمرين على مضاعف الضرائب الثابتة

احسب أثر زيادة الضرائب بقيمة 300 مليون دولار على الدخل، إذا علم أن الميل الحدي للاستهلاك 0.75 .

الحل:

$$\Delta Y = \frac{-b}{1-b}\Delta T = \frac{-0.75}{1-0.75}(300) = -3(300) = -900$$

أي أن زيادة الضريبة الثابتة بمقدار 300 مليون دولار تؤدي الى انخفاض في مستوى الدخل التوازني بمقدار 900 مليون دولار

تمرين (2) على مضاعف الضرائب الثابتة

احسب أثر انخفاض الضرائب بقيمة 300 مليون دولار على الدخل، إذا علم أن الميل الحدي للادخار 0.20 .

الحل:

$$\Delta Y = \frac{-b}{1-b}\Delta T = \frac{-0.8}{0.2}(300) = -4(300) = -1200$$

أي أن زيادة الضريبة الثابتة بمقدار 300 مليون دولار تؤدي الى انخفاض في مستوى الدخل التوازني بمقدار 1200 مليون دولار

تمرين

- بافتراض أن الدولة خططت لزيادة كل من الانفاق الحكومى والضرائب بقيمة 100 مليون دولار، وكان الميل الحدي للاستهلاك 0.8 ، المطلوب:

أ- احسب أثر زيادة الانفاق الحكومى على الدخل؟

ب- احسب أثر زيادة الضرائب على الدخل؟

ج- احسب الأثر الصافى لزيادة كل من الانفاق الحكومى والضرائب على الدخل؟

أ- أثر زيادة الانفاق الحكومى على الدخل:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b}\Delta G = \frac{1}{1-0.8}(100) = 5(100) = 500$$

- زيادة الانفاق الحكومي بمقدار 100 مليون دولار تؤدي الى زيادة في مستوى الدخل التوازني بمقدار 500 مليون دولار

ب- أثر زيادة الضرائب على الدخل:

$$\Delta Y = \frac{-b}{1-b}\Delta T = \frac{-0.8}{0.2}(100) = -4(100) = -400$$

- زيادة الضريبة الثابتة بمقدار 100 مليون دولار تؤدي الى انخفاض في مستوى الدخل التوازني بمقدار 400 مليون دولار

ج- الأثر الصافى لزيادة كل من الانفاق الحكومى والضرائب على الدخل:

- الاثر الصافي لزيادة كل من الانفاق الحكومي والضريبة الثابتة بمقدار 100 مليون دولار = 500 – 400 = 100
- أي انه في حالة زيادة الانفاق الحكومي والضريبة بنفس القيمة، فان الزيادة في مستوى الدخل التوازني تكون مساوية لمقدار الزيادة في الانفاق الحكومي (أو الضريبة)
- في هذه الحالة فان:

$$\Delta Y = \Delta G = \Delta T$$

مضاعف الضريبة النسبية هو:

$$\text{مضاعف الضريبة النسبية} = \frac{1}{(1-b+bt)}$$

ثانيًا : الضريبة النسبية , t=ty : ونتعرف فيما يلي على مضاعفها في ثلاثة قطاعات:

$$Y = \frac{1}{(1-b+bt)}(a+I_0+G_0)$$

تلاحظ ان الضريبة مع الميل الحدي تحولوا الى المقام في مضاعف الاستثمار يسبقهم اشارة + علما بانهم بالسابق كانوا يطرحوا من الاستهلاك التلقائي قبل الضريبة النسبية

❖ الضريبة النسبية في حالة 3 قطاعات:

معادلة التوازن هي:

$$Y = C + I + G$$

دالة الاستهلاك هي:

$$C = a + b(Y - T)$$

الاستثمار: (تلقائي) $I = I_0$

الإنفاق الحكومي: $G = G_0$

الضريبة النسبية : $T = tY$

حيث t هي معدل الضريبة النسبية

يمكن تحديد مستوى الدخل التوازني في هذه الحالة بالمعادلة التالية:

$$Y = \frac{1}{(1-b+bt)}(a+ I_0+G_0)$$

مضاعف الضريبة النسبية في اربع قطاعات (القطاع المفتوح):

مضاعف التجارة الخارجية في حالة الضريبة النسبية هو:

$$\frac{1}{(1-b+bt+m_1)}$$

وهنا معادلة مستوى الدخل التوازني في حالة القطاع المفتوح في حالة الضريبة النسبية

$$Y = \frac{1}{(1-b+bt+m_1)}(a+ I_0+G_0+X_0-m_0)$$

تحديد مستوى الدخل القومي في اقتصاد مفتوح (4 قطاعات) مع ضريبة نسبية:

معادلة التوازن هي:

$$Y = C + I + G + X - M$$

دالة الاستهلاك هي:

$$C = a + b(Y - T)$$

الاستثمار: (تلقائي) $I = I_0$

الإنفاق الحكومي: $G = G_0$

الضريبة النسبية : $T = tY$

الصادرات $X = X_0$

دالة الواردات $M = m_0 + m_1 Y$

يمكن تحديد مستوى الدخل التوازني في هذه الحالة بالمعادلة التالية:

$$Y = \frac{1}{(1-b+bt+m_1)}(a+ I_0+G_0+X_0-m_0)$$

اخيرا

مواضيع تجاوزتها عمدا حتى اربط ماسبق مع بعضه البعض واهمها مايلي:

معادلة القيمة المضافة :

القيمة المضافة = قيمة الانتاج - قيمة مستلزمات الانتاج

مثال:

في مجتمع معين، إذا كانت قيمة ناتج القمح ٢٠ مليون ريال وقيمة ناتج الدقيق ٢٥ مليون ريال وقيمة إنتاج المخابز ٤٥ مليون ريال فإن القيمة المضافة لقطاع المخابز تساوي .... مليون ريال:

15

20

10

25

نلاحظ أن قيمة الانتاج للمخابز = ٤٥ مليون . وهذه قيمة نهائية للسلعة والمطلوب في السؤال ايجاد القيمة المضافة لمعرفة القيمة المضافة نقول بأن تكلفة ناتج القمح = ٢٠ مليون فنأخذ الفرق مابين قيمة ناتج الدقيق ٢٥ مليون وبين قيمة ناتج القمح = ٥ مليون والفرق بين القيمتين وهذه تكلفة مطاحن الدقيق نضيفها قيمة القمح فتصبح ٢٥ مليون يتم طرحها من المعادلة من قيمة الانتاج النهائي للسلعة أي ٤٥ - ٢٥ = ٢٠

الناتج المحلى الإجمالى (GDP) والناتج القومى الإجمالى (GNP)

- **الناتج المحلي الاجمالي: Gross Domestic Product**

يعبر عن اجمالي ما تم انتاجه من سلع وخدمات نهائية خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) داخل الحدود الجغرافية للدولة سواء تم ذلك بواسطة مواطني الدولة أو الأجانب المقيمين بها.

- **الناتج القومي الاجمالي: Gross National Product**

يعبر عن اجمالي ما تم انتاجه من سلع وخدمات نهائية خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) بواسطة مواطني الدولة سواء تم ذلك داخل الدولة أو خارجها.

الناتج المحلى الإجمالى (GDP) والناتج القومى الإجمالى (GNP)

الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي دخل عناصر الانتاج في الخارج

- الفرق بين ما يتدفق داخل للدولة (من عوائد عناصر الانتاج) وما يتدفق خارجها يطلق عليه صافي دخل عناصر الانتاج في الخارج.
- عند إضافة صافي دخل عناصر الانتاج في الخارج إلى الناتج المحلي الإجمالي نحصل على الناتج القومي الإجمالي.

مثال

احسب الناتج القومي الإجمالي إذا علمت أن الناتج المحلي الإجمالي 2373 مليون دولار وأن عوائد عناصر الانتاج المتدفقة داخل الدولة 191 وأن عوائد عناصر الانتاج المتدفقة من داخل الدولة 151 دولار

الحل

الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي دخل عناصر الانتاج في الخارج

$$= 2373 + (151 - 191)$$
$$= 2373 + 40$$
$$= 2413$$

ملاحظة : حفظ القوانين التالية مهمة جدا حسب افادة الدكتور في المحاضرة المباشرة الثالثة وسوف يأتي منها في الاختبار النهائي

هذا ما لزم وأرجو من الله العلي القدير لي ولكم التوفيق والنجاح في الدنيا والآخرة.

اخيرا ..
اللهم اني استودعتك ما قرأت وما حفظت وما تعلّمت ، فردّه عند حاجتي اليه، انك على كل شي قدير، حسبنا الله ونعم الوكيل